

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أمّ القرى
كلية اللغة العربية و آدابها
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

الخلافا النحويّ في الباب الثاني من كتاب "مغني اللبيب" لابن هشام الأنصاري عرض و تحليل و ترجيح.

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية و آدابها
تخصّص نحو و صرف

إعداد الطالبة :

حنين بنت عبد الله بن محمد الشنقيطي

الرقم الجامعي : ٢٢٠ - ٨٠ - ٤٢٤

إشراف الأستاذ الدكتور :

رياض بن حسن الخوّام

١٤٢٩هـ / ١٤٣٠هـ

ملخص البحث.

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين على أمور الدنيا و الدين، وبعد:

هذا بحث بعنوان: "الخلافات النحويّة في الباب الثاني من كتاب مغني اللبيب"، ترجع أهميته إلى مكانة ابن هشام الأنصاري ومترلته السامقة بين علماء النحو العربيّ من جهة، ومترلة كتابه "مغني اللبيب" بين مصادر النحو العربيّ من جهة أخرى، وقد هدف إلى مناقشة وتحليل بعض الخلافات النحوية في الجملة، و استعراض آراء العلماء فيها، ثم الترجيح بينها. وقد استوى البحثُ في ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة فتمهيد، و تقفوها خاتمة مذيّلة بفهارس فنيّة.

تحدّثت في المقدمة عن دوافع اختيار الموضوع، و منهج الدّراسة، و تحدّثت في التمهيد عن مفهوم الجملة عند ابن هشام الأنصاري، و من سبقه من النّحويّين بشكل مختصر. أمّا الفصل الأوّل فكان بعنوان: الخلافات النّحويّة في أحكام الجملة، و قد اشتمل على أهمّ الخلافات في الحكام المتعلّقة بالجمّل، من حيث الجواز و المنع، و ماله محلّ وما ليس له محلّ.

أمّا الفصل الثاني فكان بعنوان: الخلافات النّحويّة في أوجه الإعراب: تناول أمثلة ممّا وقع في إعرابه خلاف بين العلماء، و مناقشته، و بيان الوجه الرّاجح.

أمّا الفصل الثالث فكان بعنوان: بين سيبويه و ابن هشام: تناول المسائل التي وافق فيها ابن هشام سيبويه، و ما تفرّد به ابن هشام عن غيره من النّحويّين.

وكان من أهمّ نتائجه: وضوح شخصيّة ابن هشام، و استقلال شخصيّته الفكريّة، و رجحان ما ذهب إليه في المسائل التي تمّت مناقشتها.

المقدمة.

الحمد لله الذي علّم بالقلم، و الصّلاة و السّلام على المبعوث رحمةً للأمم، و على آله وصحبه الطّيبين الأطهار ما تعاقب الليل و النهار، و بعد:

فإنّ من نعم الله عزّ وجلّ على لغة القرآن الكريم أن هيأ لها من يعتني بها، و يحفظ مكانتها، و يعلي مقامها، ولما كان علم النّحو لها كالحارس الأمين، و الحاكم الرصين كان لذلك من أجلّ علومها، و أوفرها حظاً في الدّرس و التّأليف.

ويعدّ ابن هشام الأنصاريّ - رحمه الله - من أساطين هذا العلم، و المبحرين فيه، فقد تمّتع بمزلة عالية بين معاصريه، و من جاء بعدهم، لما له من قدم راسخة في هذا العلم، مع بصيرة نافذة، و دقّة حصيفة في التناول و العرض و التّأليف، و حسبه شهادة ابن خلدون حين يقول: "مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر عالم بمصر يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه"، و قد طارت تلك الشهادة في الآفاق، و كانت وسام صدق و تكريم لهذا العالم الفذّ.

ولعلّ من أهمّ ما يلفت التّظر إليه، و يدلّل على رسوخ قدمه في علم النّحو و تبخّره فيه كتابه المغني، الذي قال عنه: " فدونك كتاباً تشد الرحال فيما دونه، و تقف عنده فحول الرّجال ولا يعدونه، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، و لم ينسج ناسج

على منواله" و حقّ له أن يفخر بهذا المصنّف الفريد الذي يمثّل مرحلة التّضح الفكري وقمّة التطّور النحوي عنده، بما فيه من استيعاب للمسائل، وتحقيق للقضايا النّحويّة، و تفصيلها مع المناقشة و كثرة الأدلّة و الشواهد، إضافة إلى نسجه الوحيد، و ترتيبه الفريد، و تنسيق أبوابه و فصوله على منوال لم يسبق إليه، مع ما فيه من ثراء و سعة يغريان الباحث المرید للفائدة بأن يسبر غوره، و يكتشف تفاصيله، و ينعم برياضة فكريّة تثري لغته، و تعمّق فهمه، و تجلّو نظره، وهذا هو ما أثار في نفسي رغبةً في أن يكون بحثي ذا صلة بهذا الكتاب، و وقع اختياري على الباب الثاني منه، و هو "تفسير الجملة و ذكر أقسامها و أحكامها"، لأهميّة الجملة في النحو العربي باعتبارها قاعدة الكلام، و وحدته الأساسيّة.

و نظراً لما تميّز به منهج ابن هشام من حرص على تتبع آراء العلماء المعاصرين له و السابقين عليه، و مناقشتها و التعليق عليها، ممّا قد يؤدي إلى سعة في الموضوع، لذلك آثرتُ أن يقتصر بحثي على ما ورد في هذا الباب من خلافاً نحويّة بين العلماء في الجمل، سواء ما كان منها في الأحكام الخاصّة بها، أو في التوجيهات الإعرابيّة للشاهد الواحد، و تتبّع منهج ابن هشام في الإشارة إليها، أو عرضها و تحليلها، و الترجيح بينها.

وقد استوى البحث في ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة و تمهيد، و تنتهي بخاتمة متبعة

بفهارس فنية لتيسير الانتفاع به على النّحو التالي:

١- المقدمة: أشرت فيها إلى مكانة ابن هشام، و تحدّثت عن دوافع اختياري لهذا

الموضوع، و منهج الدّراسة.

٢- التمهيد: و اشتمل على لمحة موجزة عن نظرة التّحوّين للجملة، و عن نظرة ابن

هشام لها من خلال الباب الذي أفردّه في كتابه لدراستها.

٣- الفصل الأول: الخلاف في أحكام الجملة، و هو مبحث واحد احتوى على ستّ

مسائل.

٤- الفصل الثاني: الخلاف في وجوه الإعراب، وفيه ثلاث مباحث:

أ) المبحث الأوّل: الخلاف في وجوه الإعراب، و الترجيح بينها باعتبار المعنى.

ب) المبحث الثّاني: الخلاف في وجوه الإعراب، و الترجيح بينها باعتبار القياس.

ج) المبحث الثّالث: الخلاف في وجوه الإعراب، و الترجيح بينها باعتبار أدلّة مختلفة.

٥- الفصل الثالث: بين سيبويه و ابن هشام، وفيه مبحثان:

أ) المبحث الأوّل: ما وافق فيه سيبويه.

ب) المبحث الثّاني: ما تفرّد به ابن هشام.

٦- الخاتمة: و فيها أهم نتائج هذا البحث.

٧- الفهارس الفنية.

منهجي في البحث:

تناولت مسائل الخلاف النحوي التي وقف عليها ابن هشام، و تناولها بالتحليل و

المناقشة و الترجيح، على النحو التالي:

- ١- ذكر أصل المسألة كما وردت في هذا الباب عن ابن هشام.
 - ٢- مناقشة الخلاف ودراسته من خلال تتبع آراء العلماء حول المسألة، مع الاهتمام برأي ابن هشام إن كان له رأي واضح في المسألة.
 - ٣- أوردت الآيات القرآنية التي وقع في إعرابها خلاف كاملة.
 - ٤- خرّجت الشواهد التّحويّة من بعض مظانها المهمّة.
 - ٥- حرصت على نسبة الآراء إلى أصحابها ، و البحث عنها فيما بين يديّ من مؤلّفاتهم المطبوعة، و أشرتُ في الحاشية إلى الآراء التي أوردها ابن هشام عن بعضهم، و لم أجدها في كتبهم.
 - ٦- ترجمت للأسماء المغمورة فقط، و تركت المعروف لعدم حاجة المتخصّص إلى ترجمته.
 - ٧- صوّبتُ بعض ما صادفني من أخطاء مطبعية في النسخة التي اعتمدت عليها بتحقيق د.مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، معتمدة على النسختين من الكتاب مع حاشيتي الدسوقي و الأمير.
 - ٨- ذكرت في نهاية كلّ مسألة الرّأي الراجح فيها، مع الحرص على ذكر رأي ابن هشام في المسألة، و عرض المرححات الأخرى التي ظهرت لي أثناء البحث.
- وفي الختام ، يطيب لي أن أذكر فأشكر كل من كان له فضل عليّ بعد الله سبحانه،

فأشكر والدي الحبيبة على دعمها لي، و دعواتها التي ما فتئت ترددها لي بالتوفيق و السداد،
و إخوتي على ما قدموه من يد العون، و المساعدة قدر استطاعتهم.

و ينساق شكري إلى أستاذي الفاضلين اللذين حظيتُ بشرف الدراسة على أيديهما في
السنة المنهجية، وكان لهما الفضل عليّ - بعد الله - في إتمام هذا البحث: سعادة الأستاذ
الدكتور: علي بن توفيق الحمد، أستاذي المرشد الذي وضع اللبنة الأولى لهذا البحث، و
سعادة الأستاذ الدكتور: رياض بن حسن الخوام، أستاذي المشرف الذي تعهد هذا البحث
بكريم رعايته، و أسبغ عليّ من حلمه و صبره، و تحمّله لتقصيري في وقت مضى، فجزاه الله
خير الجزاء.

و أقدم جزيل شكري لكلية اللغة العربية ممثلة في عميدها، و رئيس قسم الدراسات
العليا: على الجهود المبذولة في رعاية طلاب العلم، و تذليل الصعوبات التي قد تواجههم.
كما أرفع أسمى آيات الشكر لمن سيتفضل بمناقشة هذا الجهد المتواضع من الأساتذة
الأفاضل، فيكونون خير عون على تقييمه و تصويب أخطائه.

و الشكر موصول لهذه الجامعة العريقة التي نلتُ من معينها العذب، ممثلة في أساتذتها
الأفاضل، الذين لم يألوا جهداً في سبيل الرقيّ بها، و رفع شأنها.

و أخيراً، أسأل الله جلّت قدرته أن يوفقنا لما فيه الخير و السداد، إنّه وليّ ذلك و القادر
عليه

الطالبة:

حنين بنت عبد الله بن محمد الشنقيطي.

الجملة عند ابن هشام.

ظلت دراسة الجمل عند النحويين رهينة دراسة المفردات، لذلك نجدهم يتحدثون عنها في بعض الأبواب التي تخصص لدراسة الحال، والنعت، والخبر، والشرط و جوابه، و المضاف...

و يعدّ الباحثون أنّ ابن هشام هو أوّل من أدرك أهميّة تخصيص باب للنظر في الجملة باعتبارها قاعدة الكلام ووحدته الأساسيّة^(١)، و إن كنت أراه مسبقاً في ذلك، فقد خصّص أبو علي الفارسي باباً في "الإيضاح العضدي" سمّاه: "باب ما إذا ائتلف من هذه الكلمات الثلاث كان كلاماً مستقلاً"^(٢)، كما عقد له باباً واسعاً في "المسائل العسكرية" سمّاه: "هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثية كان كلاماً مستقلاً، وهو الذي يسميه أهل العربيّة الجمل"^(٣)، عالج فيه موضوع الجمل من حيث كونها اسميّة، و فعلية، و شرطية و ظرفية، و من حيث كونها جملة نداء أو قسم، وهو و إن كان بحثاً متواضعاً إلا أنّه يعتبر باكورة اهتمام النحويين بالجمل، غير أنّ هذا لا ينفي أنّ دراسة ابن هشام للجملة بذلك الشكل المستفيض، و تناول مباحثها من حيث أقسامها و إعرابها و تفصيلات أحكامها يعتبر هو البداية الحقيقية لدراسة الجملة.

(١) نظرات في التراث اللغوي العربي: ٣٣

(٢) انظر: الإيضاح العضدي: ٧٢

(٣) انظر: المسائل العسكرية: ٦٣

تعريف الجملة:

عرّف سيبويه الجملة بأنها: المسند و المسند إليه، حيث يقول: ((وهما مالا يستغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّ، فمن ذلك الاسم المبتدأ و المبنيّ عليه... ومثل ذلك قولك: "يذهبُ زيدٌ" فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء))^(١) وفي هذا إشارة إلى الالتحام الذي يحصل بين الركنين، و لم يفرّق أكثر النحويون بين مصطلحي الجملة و الكلام، يقول ابن جنّي: ((أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه و هو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو "زيدٌ أخوك" ، و "قام محمدٌ"))^(٢) فالجملة و الكلام مصطلحان مترادفان عنده، و يشترط فيه أن يستقلّ بنفسه، فلا يكون مرتبطاً بغيره لفظاً، و أن يكون مفيداً للسامع، و اقتضى الزّمخشريّ أثره، فقال: ((الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، و ذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك "زيد أخوك"، و "بشر صاحبك"، أو في فعل و اسم نحو قولك: "ضرب زيد" و "انطلق بكرٌ"، و يسمّى جملة))^(٣) ويفهم من كلامه أن الجملة تتألف من ركنين أساسين هما المسند إليه، وهو المتحدّث عنه ولا يكون إلا اسماً، و المسند و هو الحكم ويكون فعلاً أو اسماً، و قوله: "و يسمّى الجملة" أنه يرى ترادف الكلام و الجملة، لأنّ الشّيء لا يسمّى

(١) الكتاب: ٤٨/١

(٢) الخصائص: ١٧/١

(٣) شرح المفصل: ١٨/١

باسم الشيء إلا إذا كان مرادفاً له.

أمّا ابن هشام فقد فرّق بين المصطلحين، و ردّ على الزمخشري قوله في الترادف بينهما، فالكلام عنده هو: ((القول المفيد بالقصد، و المراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه))^(١) أما الجملة، فهي: ((عبارة عن الفعل و فاعله كـ "قام زيد"، و المبتدأ و خبره كـ "زيد قائم"، و ما كان بمتزلة أحدهما كـ "ضرب اللص"، و "أقام زيدان"، و "كان زيد قائماً"، و "ظننته قائماً"))^(٢) وهذا المعنى لا يختلف عمّا عرّف به من سبقه الجملة، فعلاقة الإسناد هي التي تحدّد أبعادها، ويكون بين اسمين، أو اسم وفعل، و ما كان بمتزلة أحدهما، و قد وضح ذلك بالأمثلة، فالأول مثال لما كان بمتزلة الفعل و الفاعل بناء على أنّ المرفوع فيه نائب عن الفاعل لا فاعل، و الثاني و الثالث يحتمل أن يكونا بمتزلة الفعل و الفاعل، و أن يكونا بمتزلة المبتدأ و الخبر، أمّا "أقام زيدان" بمتزلة الفعل و الفاعل فلعدم الفعل، و أمّا كونه بمتزلة المبتدأ و الخبر فلعدم الخبر، لأنّ المرفوع بالوصف ليس خبراً عند الأكثرين، أمّا كون "كان زيد قائماً" بمتزلة الفعل و الفاعل فبناء على أنّ المرفوع بكان ليس فاعلاً و إنّما بمتزلة الفاعل، و كونه بمتزلة المبتدأ و الخبر فلأنّ مرفوع كان و منصوبها مبتدأ و خبر في الأصل، و "ظننت زيدا قائماً" فهو جملة فعلية على التحقيق منتظمة من فعل و فاعل، بحسب الاصطلاح، و لعله يقصد أنّه متزلّ متزلة المبتدأ و الخبر لأن أصل المفعولين هما مبتدأ و

(١) المغني: ٣٦٣

(٢) السابق.

خبر^(١)، و الجملة عنده أعمّ من الكلام، و ليست مرادفة له، فشرط الكلام أن يكون مفيداً،
أما الجملة فلا يشترط فيها ذلك، لذلك يقولون: جملة الشرط، وجملة الصلة، و جملة
الجواب، و كل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام^(٢)، ومعنى قوله ليس مفيداً، أي ليس
مقصوداً بالإفادة، لأنّ قولهم: "جاء الذي قام" لا يقصد منه الإخبار بالقيام، و إنّما يقصد به
الإخبار بالمجيء، و إنّما ذكر "قام" لتعيين الموصول^(٣)، وهو في ذلك يؤيد نظرة الرّضي الذي
فرّق بين الكلام و الجملة بقوله: ((الفرق بين الكلام و الجملة أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد
الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ ، و سائر ما ذكر
فيخرج المصدر و اسمي الفاعل و المفعول و الصفة المشبهة و الظرف مع ما أسندت إليه، و
الكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي و كان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة، و لا ينعكس^(٤) .
و يتضح ممّا سبق أن الجملة في نظر النحويّين تتكون من ركنين أساسيين هما المسند و
المسند إليه، و هما عمدة الكلام، و أنّ ابن هشام يرى أنّ الجملة أعمّ من الكلام إذ يشترط
فيه الإفادة، و لا يشترط ذلك في الجملة، وأنّ من الجمل ما هو مقصود لذاته، مثل الجملة
الفعلية و الاسمية المستقلة، نحو "حضر زيد" ، و "زيد قائم" ، و منها ما هي مقصودة لغيرها
وهي الجمل غير المستقلة ، و التي ترتبط ارتباطاً معنوياً بما قبلها، كجملة الخبر أو النعت أو
الحال.

(١) انظر: حاشية الشمني: ١١٥/٢ و حاشية الدسوقي: ٣٢/٢

(٢) انظر: المغني: ٣٦٣

(٣) حاشية الدسوقي: ٣٤ / ٢

(٤) شرح الرّضي: ٣٣/١

أقسام الجملة عند ابن هشام:

أ) تنقسم الجملة عنده إلى:

جملة كبرى، وهي: الاسميّة التي خبرها جملة، نحو: "زيدٌ أبوه قائم" و "زيدٌ قام أبوه".

جملة صغرى، وهي المبنية على المبتدأ، كالجملّة المخبر بها في المثالين.^(١)

و هذه القسمة - كما يرى د. قباوة - غير حاصرة لجميع أنواع الجمل، و إنما تنطبق على الجملة الاسميّة فقط أو ما أصله كذلك، فلا تدخل فيها جملة الحال أو النعت مثلاً، وقد تكون الجملة غير موصوفة بكبرى أو صغرى نحو/ أخوك مسافر، و سافر أخوك، وكذلك سائر الجمل التي تقوم كلّ منها برأسها ولا تتصل بغيرها اتصالاً إسنادياً أو فرعياً، فهي ليست كبرى ولا صغرى لأنّها تركيب بسيط متميّز بنفسه^(٢) إلا أنّ هذا التقسيم للجمل من ابن هشام يوحى بانقسام الجمل إلى بسيطة و مركبة، و يتعدى ذلك إلى الإيحاء بأنّ الجملة هي أكبر وحدة تتحمّل التحليل النحوي، أو الشّكل النحوي الذي يمكن أن يحلّل إلى وحدات ولا يكون هو وحدة من شكل لغوي أطول، فالجملة الكبرى عنده هي الجملة الاصطلاحية، و الصغرى هي جملة مجازيّة، أي أنّها إذا جاءت في سياق مستقل صحّ إطلاق لفظ الجملة عليها.^(٣)

ب) و تنقسم إلى اسمية و فعلية و ظرفية:

(١) المغني: ٣٦٧

(٢) انظر: إعراب الجمل و أشباه الجمل: ٢٦

(٣) الجملة العربية: مكوناتها تحليلها أنواعها: ٢٢-٢٣

و العبرة في هذا التقسيم هو صدر الجملة، ويراد به المسند و المسند إليه، و لا عبرة بما تقدم عليهما من حروف، فالجملة الاسميّة هي المصدّرة باسم، و الفعلية هي المصدّرة بفعل، و الظرفية هي المصدّرة بظرف أو جار و مجرور، وهو في هذا القسم يتبع ابن السّراج^(١) الذي اعتبر هذا النوع قسماً قائماً بذاته، غير داخل في حيّز الاسميّة أو الفعلية، و استحسنته أبو علي الفارسي، فقال: ((أما قولهم: "زيدٌ في الدار"، و "القتال في اليوم"، فهو كلام مؤتلف من اسم و حرف، وليس هو على حدّ قولك: "إنّ زيداً منطلقاً"، ولكنّه من خبره الاسم و الفعل، أو الاسم و الاسم، ألا ترى أنّ قولك: "في الدار" ليس "زيداً"، ولا القتال في اليوم؟ و لم يكونا إياهما، كان الكلام على غير هذا الظاهر، و يحتاج إلى ما يربطه بما قبله و يعلّقه، و أن يخلو ما يعلّقه به من أن يكون اسماً أو فعلاً، و كلاهما جائز، غير ممتنع تقديره، و إذا كان كذلك كان داخلاً في جملة ما ذكرناه، وقد جعل أبو بكر هذا التّأليف في بعض كتبه قسماً قائماً برأسه، و ذلك مذهب حسن))^(٢)

فقد استحسنت تقسيم أستاذه، و على الرغم من ذلك، يفهم من قوله أنّه جعل الظرفية تدخل في حيّز الاسميّة أو الفعلية.

و المعتبر أيضاً في هذا التقسيم عند ابن هشام ما هو صدر في الأصل، فنحو: كيف جاء

زيد؟ جملة فعلية، لأنّ اسم الاستفهام في نية التّأخير.^(٣)

(١) انظر رأي ابن السّراج في: المسائل العسكريات لأبي عليّ الفارسي: ٦٣

(٢) السّابق.

(٣) المغني: ٣٦٤

و يعد ابن هشام نحو: "كان زيداً قائماً" و "ظننتُ زيداً قائماً" من قبيل الجمل الفعلية، و ذلك يقتضي أنّ الأفعال فيها مسندة إلى الأسماء، فكان مسندة لاسمها، و ظنّ مسندة لفاعلها، و هذا بناء على قول جمهور النحويين أنّ لهذه الأفعال دلالة على الحدث، و على الزّمان، و على قول البيانين هي قيد للخبر، فمعنى: كان زيد قائماً: أي متّصف بالقيام المتّصف بالحصول في الزمن الماضي، وحينئذٍ فالإسناد بين اسمها و خبرها كما كان قبل دخولها، و ذلك مبنيّ على أنّ لها دلالة على الحدث فقط^(١).

الفصل الأوّل

الخلافاً في أحكام الجملة.

وفيه ستّ مسائل.

(١) انظر: حاشية الدسوقي: ٣٦/٢

المسألة الأولى:

الاعتراض بأكثر من جملة

المناقشة:

الاعتراض في اللغة هو ((المنع، والأصل فيه أن الطريق إذا اعترض فيه بناء أو غيره منع السابِلة من سلوكه))^(١).

وقد عرف ابن الحاجب الجملة الاعتراضية بقوله: ((التي تتوسط بين أجزاء الجملة مستقلة لتقرر معنى يتعلق بها أو بأحد أجزائها))^(٢) فهي ((جملة المناسبة للمقصود بحيث تكون كالتوكيد له ، أو على التنبيه على حال من أحواله))^(٣) ، و تقع ((بين جزئي صلة، أو إسناد أو شرط ، أو قسم ، أو إضافة ، أو جر، أو صفة و موصوفها، أو حرف ومدخوله))^(٤)، و يستفاد من ذلك أنه يشترط في هذه الجملة أولاً أن يكون بينها وبين الجملة المقصودة مناسبة معنوية، فتكون كالتقرير أو التوكيد للمعنى المتعلق بها، وهو معنى قول ابن هشام: ((لإفادة الكلام تقوية، و تسديداً، و تحسيناً))^(٥)، و ثانياً، ألا تكون معمولة لشيء من أجزاء الصلة المقصودة، وثالثاً ألا يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصلة

(١) القاموس المحيط: ٣٣٥/٢ مادة عرض

(٢) الأمالي النحوية: ١٦/٤

(٣) الارتشاف: ١٦١٣/٣ و انظر المساعد: ٥٠/٢

(٤) الهمع: ٥٠/٣

(٥) المغني: ٣٧٣.

بذاتها^(١).

ولا خلاف بين النحويين في جواز الاعتراض بين الجمل، لأنه ((جارٍ عند العرب مجرى التوكيد))^(٢) فهو يؤدّي وظيفة معنوية مهمّة للجملة ، ولكنهم اختلفوا في عدد الجمل التي يجوز الاعتراض بها، أو بمعنى آخر ، اختلفوا في عدد الجمل التي يجوز الفصل بها بين أجزاء الجملة المنفصلة بذاتها ، كالصفة والموصوف، أو الصلة والموصول، ونحو ذلك، قال ابن هشام: ((ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة ، خلافاً لأبي علي))^(٣) ، وقال: ((وقد يعترض بأكثر من جملتين))^(٤) ، ويفهم من ظاهر ما سبق أن جمهور النحويين يجيزون الاعتراض بأكثر من جملة ، ولم يخالفهم في ذلك إلا أبو علي الفارسي، ومعنى الجواز هنا أي ثبوت الاعتراض بأكثر من جملتين ثبوتاً راجحاً معتداً به^(٥).

ولم يحدد النحويون المميزون لذلك عدد الجمل التي يجوز الاعتراض بها، لكنهم اختلفوا في تحديد عدد الجمل المعترض بها في الشاهد الواحد ، ويرجع السبب في ذلك إلى اختلافهم في الأصل في تحديد معنى الجملة وشروطها.

ومن ذلك مثلاً خلافهم في تحديد الجمل المعترض بها في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ

الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءَ وَالسَّرَّاءَ فَأَخَذْنَاهُمْ بَعْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا

(١) انظر: الهمع: ٥٠/٣

(٢) الخصائص: ٣٣٦/١

(٣) قواعد الإعراب: ٤٤

(٤) المغني: ٣٧٩

(٥) حاشية الشنواني: ٩٩

وَأَتَقُوا لَفَتْحَنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ * أَفَأَمِّنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ

بِأَسْنَانِنَا يَا تَا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴿١﴾ فالاعتراض في هذه الآيات واقع بين المعطوف، وهو قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِّنَ

أَهْلُ الْقُرَى﴾ و المعطوف عليه وهو قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً﴾^(٢) واختلف النحويون في تحديد

عدد الجمل المعارضة بين المعطوف و المعطوف عليه، وهي من أول: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ إلى

﴿بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ على النحو الآتي:

أ) نسب ابن مالك إلى الزمخشري أن الاعتراض في هذه الآية بسبع جمل، وقد نقل ابن

هشام ذلك عنه، قال: ((وبذلك يتضح لك صحة قول ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَلْنَا

مَكَانَ السَّيِّئَةِ ...﴾ الآية، إنَّ الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل...))^(٣) وهو ما ذكره

ابن مالك في شرح التسهيل، و يبدو أنه قد اجتهد في تحديد هذا العدد، لأنَّ الزمخشري لم

يحدّد الجمل المعارض بها عند تفسيره لهذه الآية، قال: ((الفاء والواو في " أَفَأَمِّنَ " و " أ وَأَمِّنَ "

حرفا عطف دخلت عليها همزة الإنكار، فإن قلت: ما المعطوف عليه؟ ... قلت: المعطوف

عليه قوله: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً﴾، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى﴾ إلى ﴿بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ وقع اعتراضاً

بين المعطوف والمعطوف عليه))^(٤) إلا أن ابن مالك - رحمه الله - لم يجانبه الصواب عندما

فصّل في عدد الجمل التي أجملها الزمخشري، وذلك لأنّ مفهوم الجملة عند كلٍ منهما واحد،

(١) الأعراف: ٩٥-٩٧

(٢) المغني: ٣٦٣

(٣) شرح التسهيل: ٣٧٨/٢

(٤) الكشاف: ٤٧٩/٢

فهي مرادفة للكلام، وعرفها ابن مالك بقوله: «ما تضمن من الكلام إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته»^(١) و قال: «صرح سيويه أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة»^(٢) و«أن ما لم يفد ليس كلاماً، مفرداً كان، كزيد، أو مركباً دون إسناد، كعبدك، أو مركباً بإسناد مقصودٍ لغيره، نحو: إن قمت، أو مركباً بإسنادٍ مقصود لا لغيره، ولكنه مما لا يجمله أحد، نحو: النار حارة»^(٣) ومعنى كون الإسناد مفيداً عنده أي يفيد فائدة جديدة لا يعلمها السامع، ويفهم ذلك من قوله: «احترز بمفيد مما لا فائدة فيه، نحو: السماء فوق الأرض»^(٤) وهي - أي الجملة - كذلك عند الزمخشري، قال: «الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين، أو في فعل واسم، ويسمى الجملة»^(٥) ويفهم مما سبق: أن حدود الجملة عند كليهما هي ما تضمن المسند و المسند إليه، ولو نظرنا إلى الجمل السبع التي فصلها ابن مالك لوجدنا كل واحدة منها تضمنت تركيباً إسنادياً مفيداً، على النحو التالي:

١- ﴿وَأَنَّ أَهْلَ الْقُرَى﴾ بتقدير: لو ثبت إيمان أهل القرى، وهذا على مذهب الزمخشري

الذي يرى أن " أن " وصلتها هنا فاعل بثبت^(٦)، أما ابن مالك فلا يعدها جملة لأنه يرى أن

(١) شرح التسهيل: ٥/١

(٢) السابق.

(٣) السابق: ٧/١

(٤) السابق.

(٥) شرح ابن يعيش: ٢٠/١

(٦) المغني: ٣٦٤

" أن " وصلتها هنا مبتدأ لا خبر له، و هو ما اختاره ونقله سيوييه^(١).

٢ و ٣- ﴿ آمَنُوا وَاتَّقُوا ﴾

٤- ﴿ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ ﴾

٥- ﴿ وَلَكِنْ كَذَّبُوا ﴾

٦- ﴿ فَأَخَذْنَاَهُمْ ﴾

٧- ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾^(٢) وكلها جمل فعلية تتكوّن من فعل وفاعل، ومتعلقات الفعل،

أي أنّ كلّ جملة من الجمل السابقة تضمنت تركيباً إسنادياً، أفاد فائدة جديدة مقصودةً بذاتها، لا يعلمها السامع.

وبيّن ابن هشام أنّ بعض التّحويين اعترض هذا التوجيه لابن مالك بأنّ الاعتراض في

الآيات إنّما كان بأربع جمل ، قال: ((وردّ عليه من ظن أنّ الجملة والكلام مترادفان، فقال:

إنّما اعترض بأربع جمل، وزعم أنّ من عند ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ﴾ إلى ﴿ وَالْأَرْضِ ﴾ جملة لأنّ

الفائدة إنّما تتم بمجموعه))^(٣).

وهذا الفريق يرى ترادف الجملة و الكلام، و يختلفون مع ابن مالك و الزمخشري في

تحديد معنى الفائدة، إذ الفائدة عندهم هي المعنى الذي يحسن السكوت عليه، ومعنى

السكوت: ((أي سكوت المتكلم بمعنى قطع كلامه، وسكوت السامع بالألا يطلب زائداً على

(١) المغني: ٣٦٣

(٢) حاشية الدسوقي: ٣٤/٢

(٣) المغني: ٣٦٣

ما سمع... فخرج ما دل على معنى لا يحسن السكوت عليه " كزيد " على الذات، و" إن قام زيد " على تعليق شيء ما على القيام، فليس مفيداً))^(١) فالفريق الأول رأى أن ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ﴾ جملة ، و ﴿ آمَنُوا ﴾ جملة ثانية، و ﴿ وَاتَّقُوا ﴾ جملة ثالثة، و ﴿ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ ﴾ جملة رابعة، لأنّ كلاً منها أفادت فائدة جديدة مستقلة بذاتها، واحتوت على ركني الإسناد، أمّا الفريق الثاني فهو يرى أن من قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ﴾ إلى ﴿ وَالْأَرْضِ ﴾ جملة واحدة، لأنّه لا يحسن السكوت على ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ﴾ باعتباره متعلقاً بالجواب ﴿ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ ﴾ وذلك لأنّ " لو " حرف متضمّن معنى الشرط، وعليه فإنّ الجمل المعترض بها هي :

١- ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾

٢- ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾

٣- ﴿ وَلَكِنْ كَذَّبُوا ﴾

٤- ﴿ فَأَخَذْنَا هُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾^(٢)

أمّا ابن هشام ، فهو يرى أنّ الاعتراض في الآيات الكريمة إنّما كان بثلاث جمل وذلك لأنّ قوله تعالى: ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ لا يعد جملة مستقلة يحسن السكوت عليها، لأنّها حال مرتبطة بعاملها، وليست مستقلة برأسها، وعليه فالجمل المعترضة هي :

(١) حاشية الأمير: ٤٢/٢

(٢) انظر: المغني: ٣٦٤ و حاشية الدسوقي: ٣٥ / ٢

١- ﴿ وَوَأَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ وهي جملة فعلية بتقدير: ولو

ثبت أن أهل القرى آمنوا، أو اسمية، بتقدير: لو أن إيمانهم و تقواهم ثابتان .

٢- ﴿ وَلَكِنْ كَذَّبُوا ﴾

٣- ﴿ فَأَخَذْنَا هُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾

وهذا هو التحقيق عنده في توجيه هذه الآية^(١)، لأن الجملة عنده ما تضمنت الإسناد التام ، ولا يشترط فيها الإفادة^(٢).

(ب) ورد عن الشيخ أبي عليّ الفارسي رأيان في جواز الاعتراض بأكثر من جملة، الأول: وافق فيه الجمهور المجيزين لذلك، وهذا هو ما نقله عنه تلميذه ابن جني، قال: ((وأنشدنا - أبو علي - :

أَرَانِي - وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ - آيَةً لِنَفْسِي - قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مَنِيْلٍ^(٣)

ففي هذا اعتراضان، أحدهما: " وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ " و الآخرُ قوله: " آيَةً " أي: أويتُ

لنفسِي آيَةً، معناه: رحمتها و رقتُ لها، فقوله: أويتُ لها، لا موضع له من الإعراب))^(٤)

والثاني: منع الاعتراض بأكثر من جملة، وهو ما نقله عنه ابن مالك في شرح التسهيل،

(١) انظر: المغني: ٣٦٤

(٢) انظر: المغني: ٣٦٣

(٣) البيت من الطويل، وهو لابن الدّمينية في ديوانه: ٨٦ وبلا نسبة في: الخصائص: ٣٣٧/١ و المغني: ٣٨٠ و الجمع: ١/١٤٧

(٤) الخصائص: ٣٣٨/١

قال: ((وزعم أبو عليّ أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة))^(١) ولم يذكر ابن هشام له رأياً غيره، قال: ((و زعم أبو عليّ أنه لا يعترض بأكثر من جملة ، وذلك لأنه قال في قول الشاعر:

أَرَانِي - وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ - آيَةً لِنَفْسِي - قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مَنِيلٍ

أنّ " آيَةً " - وهي مصدر " أويتُ له " إذا رحمته رفقته به - لا ينتصب بـ "أويتُ " محذوفة لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما انتصابه باسم "لا" أي: ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي))^(٢).

ومعنى ذلك أن " آيَةً " مفعول لأجله منصوب بالمصدر " كفران " وليس مفعولاً مطلقاً لفعل مقدر بـ " أويتُ " كما ذكره ابن جنّي، و قد وجّه البيت هذا التوجيه لئلا يلزم الاعتراض بجملتين بين المفعول الأول للفعل " أرى " والمفعول الثاني، و هو جملة " قد طالبتُ غيرَ منيلٍ " ^(٣).

وقد ألزمه هذا التوجيه مخالفة مذهب البصريين عندما ترك تنوين الاسم العامل فيما بعده، وهو "كفران" ، إذ إنّ ترك التنوين يلزم منه الإضافة، وتكون إضافةً لفظيةً تفيد تخفيف اللفظ ، قال سيبويه: ((واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ، ولا يتغير من المعنى شيء ، وينجرّ المفعول لكف التنوين من الاسم فصار عمله فيه الجر))^(٤).

(١) شرح التسهيل: ٣٧٨/٢

(٢) المغني: ٣٨٠

(٣) انظر: المغني: ٣٨٠ و حاشية الدسوقي: ٥١/٢ و إعراب الجمل و أشباه الجمل: ٧١

(٤) الكتاب: ٢٢١/١

و تبعه أبو عليّ، قال: ((تقول: مررتُ برجل ضاربَ عمرو غدًا، فتحذفُ التنوينَ ليخفَّ اللفظُ بال حذف، والمعنى معنى الأعمال، وثبات التنوين))^(١) ولكنه خالفه هنا وسار على مذهب البغداديين الذين يجيزون إعمال الاسم مع ترك التنوين، وهو ما أشار إليه ابن هشام.

و ممّا سبق يتّضح أنّ لأبي عليّ رأيين في المسألة، وهما متضاربان، ولكن الجمع بينهما ممكن، فإما أن يكون له في التوجيه الإعرابي لهذا البيت رأيان:

الأوّل: ما ذكره ابن حجي من أنه فيه جملتين اعتراضيتين، الأولى: "ولا الكفران" والثانية: "أويتُ لنفسي أيةً"، بتقدير فعل محذوف.

والثاني: ما نقله عنه ابن هشام من أن أيةً مفعول لأجله منصوب بـ"كفران"، وقد أخذ فيه بمذهب البغداديين في ترك تنوين الاسم المطوّل، وهو ((الشبّه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، بأن كان مصدرًا كما هنا، أو اسم فاعل أو اسم مفعول...))^(٢)، وهذا هو التوجيه الراجح عنده لأنّه لا يلزم منه الاعتراض بجملتين، وذلك ليس منعاً للاعتراض بأكثر من جملة، بل لمنع تكثير خلاف الأصل، لأنّ الاعتراض بأكثر من جملة على خلاف الأصل، وهذا لا يلزم عليه المنع مطلقاً^(٣).

و إمّا أن له في المسألة نفسها رأيان:

(١) الإيضاح العضدي: ١٣٤ وانظر: المقتصد: ٥١٥/١

(٢) حاشية الدسوقي: ٥١/٢

(٣) حاشية الشمي: ١٢٥/٢ و حاشية الدسوقي: ٥١/٢

الأول: منع الاعتراض بأكثر من جملة.

والثاني: جواز ذلك، وهذا أرجح، لموافقته رأي الجمهور وهو الأليق بمذهبه البصري، قال ابن جني: «قد يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه، وهو أن يحكم في شيء بحكم ما، ثم يحكم فيه نفسه بضده، فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب، والأجرى على قوانينه، فيجعل هو المراد المعترم منهما، ويتأول الآخر إن أمكن»^(١) و يعترف الشيخ أبو علي نفسه بذلك، فقد ذكر أنه قد يحكم في الشيء الواحد بحكمين مختلفين، كقوله في "هيهات": «أنا أفتي مرة بكونها اسمًا سمي به الفعل كصه، ومه، وأفتي مرة أخرى بكونها ظرفًا، على قدر ما يحضرن في الحال»^(٢).

و يتضح لنا مما سبق صحة الاعتراض بأكثر من جملة، وهو ما ذهب إليه الجمهور، دون تحديد لعدد الجمل التي يجوز الاعتراض بها، وقد جاءت الشواهد الكثيرة المؤيدة لذلك، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ فَسَأَلُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ...﴾^(٣) فقد اعترض بين قوله تعالى: "نُوحِي إِلَيْهِمْ" و "بِالْبَيِّنَاتِ" بجملتين، هما: "فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ" و "إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ"^(٤)، ومنها ما وضّحناه من الاعتراض في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا...﴾ الآية، ومنها قول زهير بن أبي سلمى:

(١) الخصائص: ٢٠٤/١

(٢) الخصائص: ٢٠٧/١

(٣) النحل: ٤٣-٤٤

(٤) انظر: المساعد: ٥٣/٢

لَعَمْرِي وَالْحُطُوبُ مُعْغِيْرَاتُ^١ وَفِي طُوْلِ الْمَعَاشِرَةِ التَّقَالِي
لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمَّ أَوْفَى وَ لَكِنْ أُمَّ أَوْفَى لَا تُبَالِي^(١)

والاعتراض فيه بأكثر من جملة ظاهر، فقد اعترض بين القسم "لعمري" وجوابه "لقد باليت"
بجملتين، هما: "والخطوب مغيرات" و " وفي طول المعاشرة التقالي"^(٢).

الترجيح :

يترجح لدي رأي الجمهور الذي ذهب إلى جواز الاعتراض بأكثر من جملة - كما
قرره ابن هشام - وذلك:

- ١- لورود الشواهد المؤيدة لذلك من القرآن الكريم والشعر.
- ٢- لأنه لا مانع معنوي من الاعتراض بأكثر من جملة، بل إن جملة الاعتراض يؤتى بها لتوكيد المعنى وتقويته وتحسينه، ولا فرق بين أن يكون ذلك بجملة أو بأكثر، بل إن الزيادة تؤدي إلى زيادة التوكيد والتقوية للمعنى .
- ٣- لأن هذا الرأي يكاد يكون مجمعا عليه.

و الله تعالى أعلم.

(١) البيتان من الوافر، وهما لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ٥٧ و المعنى: ٣٨٠ و شرح شواهد المعنى: ٨٢١/٢.

(٢) حاشية الدسوقي: ٥٢/٢

المسألة الثانية :

الاعتراض بكان الزائدة.

المناقشة:

كان من الأفعال الناسخة الداخلة على المبتدأ والخبر ، وتختص دون سائر أحواتها بجواز وقوعها زائدة بين الشئيين المتلازمين، و اختلف النحويون عندئذٍ في إعمالها وإهمالها. قال ابن هشام^(١): ((أما الاعتراض بكان الزائدة في نحو: " أ وَ نَبِيٌّ - كان - موسى ؟ فالصحيح أنها لا فاعل لها فلا جملة)) أي أنها مهملة، فعندئذٍ لا يكون الاعتراض بها اعتراضاً بجملة، وفيما يلي توضيح آراء النحويين في إعمال كان ، ومعنى زيادتها :

١- رأي جمهور النحويين :

إنَّ كان الزائدة لا عمل لها أصلاً، فلا ترفع اسماً ولا تنصب خبراً ، مع بقاء دلالتها على الزمن الماضي، ومعنى كونها زائدة ، أي أنَّ دخولها كخروجها، فلا يؤثر سقوطها على المعنى^(٢)، قال الشيخ خالد في شرح التصريح^(٣): ((وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنىً ألبته، بل إنها لم يؤت بها للإسناد، وإلا فهي دالة على الماضي)).

ولا يقصد بدلالاتها على الماضي الانقطاع، بل الاستمرار من الزمن الماضي إلى الآن،

(١) المغني : ٣٧٤

(٢) انظر: شرح ابن يعيش: ٩٩/٧ و حاشية الصبان: ٢٣٩/١

(٣) شرح التصريح: ١٩٢/١

وعليه خرّجوا قوله تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾^(١)، قال أبو حيّان:
 (("كان": قال أبو عبيدة زائدة، وقيل تامّة... و الظاهر أنّها ناقصة... أو تبقى على مدلولها
 من اقتران مضمون الجملة بالزّمان الماضي، ولا يدلّ ذلك على الانقطاع... والمعنى: كان،
 وهو الآن على ما كان، ولذلك عبّر بعض أصحابنا عن "كان" هذه بألفها ترادف
 "لم يزل"))^(٢)، و"كان" على ذلك ليس لها فاعل، وعلل الفارسي لذلك بأن ((الفعل إذا
 استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل... وكذلك كان: لما زيدت
 للدلالة على الزّمن الماضي صارت بمترلة "أمس" فكما أنّ "أمس" لا تحتاج إلى فاعل، فكذلك
 ما استعمل استعماله))^(٣) وعلى ذلك لا يعتبر الاعتراض بكان الزائدة اعتراضاً بجملة، لأنّه
 لا فاعل لها.

٢- رأي سيويه:

إنّها تعمل الرفع، فهي تامّة ترفع فاعلاً إمّا اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً^(٤)، وذهب
 السّيرافي إلى أنّها قد ترفع ضميراً مستتراً عائداً إلى مصدرها، والتقدير، كان الكون^(٥)،
 والمقصود بزيادتها هو أنّ دخولها كخروجها، وأنّ المعنى لا يتأثر بسقوطها، ((قال سيويه :

(١) مرجم: ٢٩

(٢) البحر المحيط: ١٨٧/٦ و انظر: مجاز القرآن: ٧/٢

(٣) شرح الجمل: ٤٠٩/١ و التذييل و التكميل: ٢١٣/٤

(٤) الكتاب: ٢٨٩/١

(٥) شرح الجمل: ٤٠٩/١ و شرح الرّضي: ١٩٠/٤ و التذييل و التكميل: ٢١٣/٤ و الارتشاف: ١١٨٥/٣

وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيداً ، على إلغاء كان، وشبهه بقول الشاعر:

فكيف إذا مررتُ بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كأنوا كرام^(١)

قال الأعلام: "كانوا" دخولها غير مغير الكلام ، كأنه قال : وجيرانٍ لنا كرامٍ ، و أضمر

الجيران في "كانوا" لئلا يخلو من فاعل ((^(٢) وقد اختلف التحويون في المقصود بزيادة

كان، رغم أنها رفعت فاعلاً، فقال الفارسي: ((فإن قلتَ : كيف تلغي - كان - وقد

عملت في الضمير ؟ قلتُ: تكون لغواً، والضمير الذي فيها - كانوا - توكيد))^(٣)

وذهب ابن مالك إلى تشبيهها بـ "ظن" الملقاة ، حيث لم يمنع من إلغائها إسنادها إلى الضمير

نحو: "زيدٌ ظننتُ قائمٌ"^(٤) ، وقال أبو حيان : إن المقصود بزيادة كان في هذا البيت هي أنهم

كانوا جيرانه فيما مضى، ومجيء كان لا يستفاد منه إلا تأكيد ما فهم من المضي قبل دخولها

فأطلق عليها الخليل الزيادة بهذا المعنى^(٥).

وعلى هذا المذهب يعد الاعتراض بـ "كان" الزائدة اعتراضاً بجملة إذا رفعت اسماً

ظاهراً أو ضميراً بارزاً على ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، وترفع ضميراً مستتراً أيضاً على ما

ذهب إليه السيرافي.

(١) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه: ٢٩٠/٢ و الكتاب: ١٥٥/٢ و المقتضب: ١١٦/٤ و المغني: ٥٢٦ و خزانة الأدب: ٩/

٢١٧ و شرح التصريح: ١٩٢/١

(٢) النكت: ٥٢٣/١ و انظر الكتاب: ١٥٥/٢

(٣) المسائل البصريات: ٨٧٥ و انظر: شرح التصريح: ١٩٢/١

(٤) شرح التسهيل: ٣٦٠/١

(٥) التذييل و التكميل: ٢٢١/٤

٣- رأي الرضي :

فصل الرضي في زيادة كان، فذهب إلى أن زيادتها على نوعين: الأول، زيادة حقيقية، تكون فيها "كان" زائدة بمعنى أنها مهملة غير عاملة، ويؤتى بها لمحض التأكيد فقط، وهذا هو معنى الزيادة في كلام العرب^(١)، وإليه ذهب المبرد^(٢)، وابن السراج في أصوله^(٣)، وابن يعيش^(٤)، قال: ((وحق الزائد ألا يكون عاملاً ولا معمولاً، ولا يحدث معنى سوى التأكيد)).

و"كان" الزائدة زيادة حقيقية لا تدلّ على الزمن الماضي، واستدلّ هؤلاء بقوله تعالى: ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾^(٥) قال المبرد: ((معنى كان هاهنا التوكيد، فكأن التقدير - والله أعلم - كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ هُوَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا؟ ولولا ذلك لم يكن عيسى - عليه السلام - بائناً من الناس، ولا دلّ الكلام على أنه تكلم في المهد ... وإنما المعنى: كيف نكلّمه وهو الساعة كذا؟))^(٦) وقد مرّ رأي القائلين بدلالة "كان" الزائدة على المضى وتخریجهم لهذه الآية.

والثاني، زيادة مجازية: إذا دلت على الزمن الماضي ولم تعمل، حينئذ تسمى زائدة مجازاً، وليس حقيقةً، وجاز عدم إعمالها لدلالاتها على الزمان مجرداً من الحدث، والفعل إنما

(١) شرح الرضي: ١٩٠/٤

(٢) المقتضب: ١١٦/٤

(٣) الأصول: ٢٥٨/٢

(٤) شرح ابن يعيش: ٩٩/٧

(٥) مرجم: ٢٩

(٦) المقتضب: ١١٦-١١٧/٤

يطلب فاعلاً ومفعولاً به لما يدل عليه من الحدث، لا للزّمان، فإذا تجرّدت منه لم يبق إلا الزّمان، وهو لا يطلب فاعلاً ولا مفعولاً، فبقيت عندئذٍ كالظرف دالة على الزّمان فقط^(١).
ويفهم ممّا سبق أنّ "كان" الزائدة - سواء كانت زيادتها حقيقة أم مجازية - غيرُ عاملة
و هذا ما ذهب إليه الجمهور، وبناءً عليه لا يعد الاعتراض بها اعتراضاً بجملة.

الترجيح :

يترجّح - بناءً على ما سبق - الرأي القائل بأن كان الزائدة لا فاعل لها، فلا يعد
الاعتراض بها اعتراضاً بجملة، وهو ما ذهب إليه ابن هشام لما يأتي:

١- وجود الأدلّة المؤيّدة له من القرآن الكريم والشعر.

٢- أنّ التّوجيه المعنويّ للشّواهد يدلّ على أنّ المقصود بزيادتها الدّلالة على الماضي

فقط، وإلا فهي مهملة ، وغير عاملة .

و الله تعالى أعلم.

(١) شرح الرضي: ٤/١٩٠

المسألة الثالثة:

أحكام الجملة الطلبية

أ) حكم وقوع الحال جملة طلبية.

المنافشة:

الحال: فضلة دال على هيئة صاحبه، نحو: جاء زيد ضاحكاً، فضاحكاً فضلة دال على

الهيئة التي جاء عليها زيد^(١).

ويجوز أن تكون الحال جملة ((لأنّ مضمون الحال قيد لعاملها، ويصحّ أن يكون

القيد مضمون الجملة، كما يكون مضمون المفرد))^(٢) وقد اشترط في الجملة الواقعة حالاً

ثلاثة شروط: منها أن تكون الجملة خبرية، وذلك واجب فيها^(٣)، وهو رأي الجمهور^(٤)

وعليه يمتنع كون الحال جملة طلبية.

وخالفهم في ذلك عالم نحوي عروضي هو: الأمين الحلي^(٥)، فذهب إلى جواز كون

الحال جملة طلبية^(٦)، مستدلاً بقول الشاعر:

(١) الهمع: ٧/٤

(٢) شرح الرّضي: ٤٠/٢

(٣) السابق

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٣٥٩/٢ و المغني: ٣٨٢ و الهمع: ٤٢٤/٤ و التصريح: ٦٧٠/٢

(٥) هو محمد بن علي بن موسى أبو بكر الأنصاري، أحد أئمة النحو بالقاهرة، تصدر لإقرائه، و انتفع به الناس، وله شعر و تصانيف

حسنة، توفي عام ٦٧٣. انظر: بغية الوعاة: ١٩٢/١

(٦) انظر: المغني: ٥٥١ و التصريح: ٦٧٠/٢ و حاشية الدسوقي: ٥٤/٢

اطْلُبْ وَلَا تَضْجِرْ مِنْ مَطْلَبٍ فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَ^(١)

و قد عرض ابن هشام هذه المسألة، وفصّل في الرد على الأمين، قال: ((...الحالية لا تقع إلا خبرية، وذلك بالإجماع، أما قولهم: اطلب ولا تضجر من مطلب... البيت، أنّ الواو للحال، ولا ناهية، فخطأ...))^(٢) و فيما يلي تفصيل المسألة:

رأي الجمهور:

إنّ السبب الذي جعل جمهور النحويين يمنعون وقوع الحال جملة طلبية هو سبب معنوي مفاده: أن المقصود بالحال توضيح هيئة صاحبها عند حدوث الفعل، وهذا هو معنى قولهم: ((تخصيص وقوع مضمون عامله، بوقت وقوع مضمون الحال))^(٣) فنحو قولنا: جاء زيد راكبًا، يقصد به أن " الجيء الذي هو مضمون العامل، واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال، ولذلك قيل إن الحال يشبه الظرف في المعنى"^(٤) وخصوصًا ظرف الزمان وذلك لأن الحال تقدّر بفي، كما يقدر الظرف بفي^(٥)، وهذا المعنى المراد من الحال يتعارض مع المعنى المقصود من الجملة الطلبية، أو الإنشائية عمومًا، وذلك لأن المتكلم بالجملة الطلبية ((ليس على يقين من حصول مضمونها ، فكيف يخصص مضمون العامل بوقت حصول

(١) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في: المغني: ٣٨٢ و أوضح المسالك: ٣٠٢/٢ و الجمع: ٤٣/٤ و شرح التصريح: ٣٨٩/١

(٢) المغني: ٣٨٢

(٣) شرح الرضي: ٤٠/٢

(٤) السابق

(٥) انظر: شرح ابن يعيش: ٥٥/٢

مضمون الجملة))^(١) غير المتيقن، أو غير معروف زمن الحدوث .

وهناك سبب آخر، وهو شبه الحال بالنعته، وهو لا يكون بجملة إنشائية ، لأن الغرض من النعت إما التوضيح أو التخصيص أو التقييد ، وهذه المعاني لا يمكن تأديتها إلا بجملة تضمنت حكماً معلوماً حصوله للمخاطب قبل ذكر هذه الجملة، حتى يكون التقييد والتوضيح والتخصيص بشيء يعلمه المخاطب قبل ذكر المنعوت له، وهذا هو ما تفيده الجملة الخبرية دون الإنشائية^(٢).

هذا بالنسبة للنعته، أما الحال فتشبه النعت من جهة أنها قيد ((والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيّد بها، والإنشاء لا خارج له، بل يظهر مع اللفظ، ويزول بزواله، فلا يصلح للتقييد))^(٣).

رأي الأمين المحلي:

أجاز الأمين المحلي وقوع الحال جملة طلبية مستدلاً بقول الشاعر:

اطْلُبْ وَلَا تَضْجِرْ مِنْ مَطْلَبٍ فَاَفَاةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَا

والشاهد عنده هو قوله: "ولا تضجر" حيث وقعت جملة النهي حالاً، وأصله: "ولا تضجرن" بنون التوكيد الخفيفة، ثم حذفت النون وبقيت الفتحة التي كانت قبلها للدلالة

(١) شرح الرضي: ٤٠/٢

(٢) انظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي: ٨٥

(٣) التصريح: ٦٧٠/٢

عليها، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال، والواو فيه للحال^(١).

وقد خطأ ابن هشام هذا التقدير، ويبيّن أن الصواب المطابق لما ذهب إليه الجمهور هو:
((أن تكون الواو هي واو المعية، ولا بعدها نافية، والمضارع الذي بعدها منصوب لا مفتوح
- أي أن الفتحة فتحة إعراب لا فتحة بناء - وناصب الفعل : أن مضمرة بعد واو المعية))
(٢).

و يجوز أن تكون الواو عاطفة مصدرًا يُسبِك من أن والفعل على مصدر متوهم من
الأمر السابق، أي: ليكن منك طلبٌ وعدمٌ ضجرٍ، ولا نافية، والفتحة على " تضجر " فتحة
إعراب.

أو تكون الواو عاطفة جملة على جملة، فتكون لا ناهية، وتضجر فعل مضارع مبني على
الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفه، وجملة النهي هذه معطوفة على جملة الأمر " اطلب " (٣)
وهي نحو قوله تعالى ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ (٤).

هذا ما ذكره ابن هشام، وهو لم يذكر أن الفراء^(٥) ذهب أيضًا إلى جواز وقوع جملة

(١) المغني: ٣٨٢ و أوضح المسالك: ٣٠٤/٢ و شرح الأشتوبي: ٥٧٧/٢

(٢) حاشية الشيخ عبد الحميد على أوضح المسالك: ٣٠٤/٢

(٣) المغني: ٥٥١ و أوضح المسالك: ٣٠٤/٢

(٤) النساء: ٣٦

(٥) انظر رأي الفراء في: الارتشاف: ١٦٠٢/٣ و الجمع: ٤٣/٤

الأمر حالاً، مستدلاً بشاهد قيل أنه لأبي الدرداء رضي الله عنه^(١): ((وجدتُ الناسَ اخبرُ

تَقْلِهِ))، فوجد بمعنى: أصابَ ، وجملة "اخبر تَقْلَهُ" في محل نصب حال^(٢).

ومثله ظاهر قول الشاعر:

بئسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرَسِ أَمْرَسِ إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا اقْعَنَسِ...^(٣)

وهو قليل^(٤)، وجوازه من باب الاتساع في اللغة^(٥)، والصحيح عند الجمهور: أن الجملة

الطلبية فيما سبق واقعة في محل نصبٍ مقول القول، هو الذي يقع حالاً، والتقدير: وجدتُ

النَّاسَ مَقُولاً فِيهِمْ اخْبُرُ تَقْلَهُ، وبئسَ مَقَامُ الشَّيْخِ مَقُولاً فِيهِ أَمْرَسِ أَمْرَسِ^(٦)، قال

الأنباري: ((وإنما جاءت هذه الأشياء في غير مواضعها لسعة اللغة ، وحسن ذلك ما ذكرناه

من إضمار القول))^(٧)، وهو معنى قول الصبان: ((إن جعلت الإنشائية مقولاً لقول مقدر

هو الحال صح، إذ ليست الإنشائية حالاً حينئذ))^(٨).

الترجيح :

يتضح ممَّا سبق ضعف الرأي الذي ذهب إليه الأمين لما يأتي:

(١) انظر: مجمع الأمثال: ٤٢٥/٢ و عيون الأخبار: ١/٢

(٢) أوضح المسالك: ٣٠٥/٢

(٣) الرجز بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب: ٣٨٩/١ والإنصاف: ١١٧/١ و الجمع: ٤٣/٥

(٤) الجمع: ٤٣/٥

(٥) الإنصاف: ١١٧/١

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب: ٣٨٩/١ والإنصاف: ١١٧/١ و الجمع: ٤٣/٥

(٧) الإنصاف: ١١٧/١

(٨) حاشية الصبان: ١٨٦/٢

١- مخالفة رأي الجمهور ، وإجماع أهل العربية حجة، و هو ما أيّد به ابن هشام رأي

الجمهور.

٢- ضعف دليل الخلاف الذي اعتمد عليه الأمين المحليّ، فهو غير منسوب لقائل معيّن

و ذهب القيني إلى أنه من شعر المحدثين^(١)، كما أنّ الشيخ خالد صاحب التصريح نسبه

لبعض المولّدين^(٢)، وقد أجمع العلماء على عدم صحة الاحتجاج بكلام المولدين أو المحدثين

في اللغة^(٣)، و يتّضح أيضًا ضعف ما ذهب إليه الفراء، حيث أنه عند الجمهور على تقدير

قول.

و الله تعالى أعلم

(١) السابق

(٢) التصريح: ٦٧١/٢

(٣) الاقتراح: ٥٤

ب) حكم وقوع الخبر جملة طلبية.

المناقشة:

من الجمل التي لها محل من الإعراب: الجملة الواقعة خبراً عن مبتدأ، وقد بين ابن هشام أن موضعها الرفع في بابي المبتدأ و إنَّ، والنصب في بابي كان، وكاد. وهذه الجملة قد تقع إنشائية طلبية، فحصل خلاف بين التحوّين في ذلك، فالجمهور أجازوا أن يكون الخبر جملة طلبية، ومنعه ابن الأنباري وبعض الكوفيين، وذكره ابن هشام وفصل القول في هذه المسألة على النحو الآتي:

قال ابن هشام: ((واختلف العلماء في "زيدٌ اضربه"، و"عمرٌ هل جاءك؟"، فقيل محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية وهو صحيح، وقيل نصب بقول مضمّر، هو الخبر، بناءً على أنّ الجملة الإنشائية لا تكون خبراً، وقد مرَّ إبطاله ((^(١))، و ذلك في قوله: ((الخبر الذي شرطه احتمال الصدق و الكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ، للاتّفاق على أن أصله الإفراد، و احتمال الصدق و الكذب إنما هو من صفات الكلام، وعلى جواز أين زيد؟ و كيف عمر؟))^(٢)، وبيّن في موضع آخر أن وقوع الجملة الطلبية خبراً قليلاً، ولكنّه جائز^(٣).

(١) المغني: ٣٩٤

(٢) المغني: ٣٩٠

(٣) المغني: ٣٦٧

ويُتضح مما سبق أن النحويين اختلفوا في وقوع الجملة الطلبية خبراً، وذلك نحو ما

مثل به ابن هشام من جملة الأمر "اضربه" وجملة الاستفهام "هل جاءك؟" فهذا هو موضع

الخلاف، على النحو التالي:

مذهب الجمهور:

ذهب جمهور النحويين^(١)، ومنهم: سيبويه^(٢)، والرّضي^(٣)، و ابن مالك^(٤)، وابن

عقيل^(٥)، وأبو حيان^(٦) وابن هشام^(٧)، وغيرهم إلى صحّة وقوع الخبر جملة طلبية.

قال سيبويه: ((وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك:

"عبدُ الله اضربه" ابتدأت عبدُ الله فرفعته بالابتداء، وتبّهت المخاطب له ليعرفه باسمه، ثم

بنيت عليه الفعل كما فعلت ذلك في الخبر (...))^(٨)، فجملة الأمر الفعلية جاءت في موضع

الخبر عن الاسم المرفوع على الابتداء "عبدُ الله" وهذا وجه جائز في نحو هذا التركيب^(٩).

(١) أوضح المسالك: ١٩٧/١

(٢) الكتاب: ١٩٢/١

(٣) شرح الرضي: ٢٣٧/١

(٤) شرح التسهيل: ٣٠٩/١

(٥) المساعد: ٢٣٠/١

(٦) الارتشاف: ١١١٥/٣ و التذيل و التكميل: ٢٦/٤

(٧) المغني: ٣٩٤ و أوضح المسالك: ١٩٧/١

(٨) الكتاب: ١٩٢/١

(٩) انظر: شرح السيرافي: ١٠/٤

و هو على جوازه قليل، و جعله ابن السراج^(١) من باب الاتّساع في اللغة، قال: ((وحقّ خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبراً كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهاماً، ولا أمراً، ولا نهيّاً، وما أشبه ذلك ممّا لا يقال فيه صدقت ولا كذبت، ولكنّ العرب اتّسعت في كلامها، فقالت: زيدٌ كم مرّة رأيته؟ فاستجازوا هذا لما كان زيدٌ في المعنى والحقيقة داخلاً في جملة ما استفهموا عنه لأنّ الهاء هي زيدٌ، وكذلك كل ما اتّسعوا فيه من هذا الضّرْب))^(٢)، فنحو قولهم: زيدٌ كم مرّة رأيته؟ شائع و مسموعٌ عن العرب، و متّفق على صحّته، وقد جاءت فيه جملة الاستفهام " كم مرّة رأيته؟" في موضع الخبر، و الرّابط فيها هو الضّمير، وهو ممّا استدلّ به أصحاب هذا الرّأي على صحّة ما ذهبوا إليه، كما استدلّوا بما وقع من ذلك في القرآن الكريم والشعر، فمن ذلك: قوله تعالى: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾^(٣) "ما" فيه استفهامية، وهي مبتدأ ثانٍ و"أصحاب" خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، والرابط: تكرار المبتدأ بلفظه، و هو مغنٍ عن الضّمير^(٤)، ومثله قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٥) وقوله: ﴿الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ﴾^(٦) وممّا جاء من الشعر، قول الشاعر:

(١) الأصول: ٧٢/١

(٢) السّابق.

(٣) الواقعة: ٨

(٤) انظر: البحر المحيط: ٢٠٤/٨ و الدرّ المصون: ١٩٤/١٠ و روح المعاني: ١٣١/٢٧

(٥) الحاقّة: ٢-١

(٦) القارعة: ٢-١

قلبٌ من عيلٍ صبرُهُ كيفَ يسَلو صالياً نارَ لوعةٍ وِغرام^(١)

حيث جاءت جملة الاستفهام "كيف يسَلو؟" خبراً عن المبتدأ "قلبٌ" فدلّ ذلك على صحة ما ذهب إليه الجمهور، ومّا سبق يتضح أنّ الذي عليه الجمهور هو أنّه لا فرق بين أن تكون جملة الخبر طلبية أم خبرية، وإن كان وقوعها طلبية قليلاً، فهو غير ممتنع، والأدلة السابقة تقوي هذا الرأي وتؤيده.

مذهب بعض النحويين:

ذهب ابن الأنباري^(٢)، وبعض الكوفيين^(٣)، و وافقهم ابن يعيش^(٤)، إلى امتناع كون الخبر جملة طلبية، وسبب المنع هو أن الخبر ما احتمل الصدق والكذب، و الجملة الطلبية سواءً كانت أمراً أو نهيًا أم استفهاماً أو نحو ذلك لا تحتل أحدها.

وقد وضّح ابن يعيش سبب المنع فقال: ((وقد تقع الجمل صفات للنكرات، وتلك الجمل هي الخبرية المحتملة للصدق والكذب، وهي التي تكون أخباراً للمبتدأ...))^(٥) وقال: ((وشرطنا في الجملة التي تقع صفة أن تكون محتملة للصدق والكذب تحرزاً من الأمر والنهي والاستفهام، نحو قم، اقعد، ولا تقم، ولا تقعد... فإنّ هذه لا تقع صفات للنكرات كما لا

(١) البيت من الخفيف، وهو لرجل من طيء في: شرح التسهيل: ٣٠٩/١ و المساعد: ٢٣٠/١ و حاشية يس: ١٦٠/١ الجمع: ١٢/٢
(٢) شرح الرضي: ٢٣٧/١ و شرح التسهيل: ٣٠٩/١ و التذيل و التكميل: ٢٦/٤ و المغني: ٣٩٠ و حاشية الشيخ ياسين: ١٦/١ و الجمع: ١٢/٢

(٣) شرح الرضي: ٢٣٧/١ و التذيل و التكميل: ٢٦/٤ و الارتشاف: ١١١٥/٣

(٤) شرح ابن يعيش: ٥٢/٣-٥٣

(٥) شرح ابن يعيش: ٥٢/٣

تقع أخباراً...»^(١).

ويُتضح ممّا سبق أن الحجّة التي تمسك بها المخالفون هي أن الخبر هو ما احتتمل الصدق والكذب، والجملة الطّلبية بأنواعها لا تحتتمل أحدهما، فلا يمكن أن تقع خبراً عن مبتدأ، و قد بين ابن هشام^(٢)، وغيره^(٣)، أن هذه الحجّة مردودة، لأن « المراد بالخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ، للاتفاق على أن أصله الإفراد، و احتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام »^(٤).

ومعنى ذلك أن الأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً لأنّه منسوب إلى المبتدأ، والأصل في المنسوب أن يكون شيئاً واحداً، ولا يقال في المفرد أنّه يحتتمل الصدق والكذب^(٥)، ففي نحو: "زيدٌ عندك" نجدهم يسمّون الظرف "عندك" خبراً، مع أنه لا يحتتمل الصدق والكذب^(٦) كما أنّ الخبر عندهم هو المسند المغاير للصفة المذكورة، ولا يقصد احتمال الصدق والكذب، وهو شبيه بالفاعل المقصود به من أسند إليه الفعل، و ليس من عمل شيئاً في الحقيقة^(٧)، فلا يشترط إذاً في الجملة الواقعة موقع الخبر أن تحتتمل الصدق أو الكذب،

(١) شرح ابن يعيش: ٥٠٣/٣

(٢) المغني: ٣٩٠

(٣) شرح الرضي: ٢٣٧/١ و شرح التسهيل: ٣٠٩/١ و التذييل و التكميل: ٢٧/٤ و حاشية الصبان: ١٩٥/١

(٤) المغني: ٣٩٠

(٥) حاشية الدسوقي: ٦٢/٢

(٦) شرح الرضي: ٢٣٧/١

(٧) السابق.

لأنّها نائبةٌ عما لا يحتملها، وهو المفرد^(١)، فإذن: الخبر يقال باشتراك، ولا يقال: إنّما ساغ جعل المفرد خبراً لأنّه ينتظم منه مع ما قبله خبر يحتمل الصدق والكذب، والأمر والنهي وما أشبههما لا ينتظم منهما مع المبتدأ خبر، لأنّ الخبر قد يقع اسماً لا ينتظم منه مع المبتدأ خبر بهذا المفهوم، نحو كيف زيدٌ؟ وأين عمرو؟ ومتى القتال؟ فلا يمتنع قياس الجملة الطلبية على هذا لو كان غير مسموع، فكيف وهو مسموع من لسان العرب؟^(٢) وقد مرّت الشواهد عليه.

وذكر الصّبّان^(٣) أنّه من الممكن أن تكون الجملة الطلبية الواقعة خبراً في نحو: "زيدٌ اضرِبْه" مؤوَّلة بما يحتمل الصدق والكذب، قال: ((إذا وقعت الجملة الإنشائية - طلباً كانت أو غيره - خبراً، لم تكن خبريّتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها لقيامه بالطلب أو المنشيء لا بالمبتدأ، بل باعتبار تعلّق معناها بالمبتدأ، فإذا قلت: "زيدٌ اضرِبْه"، فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليست حالاً من أحوال زيد إلا باعتبار تعلّقه به، وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبراً عنه، وكأنّه قيل: زيدٌ مطلوبٌ ضربه، أو مستحقٌّ لأن يطلبَ ضربه، و به أيضاً صحّ احتمال الكلام للصدّق والكذب، وهذا خلاصة ما نقله الدّماميني عن بعض المتأخرين وهو في غاية الحسن))^(٤).

(١) شرح التسهيل: ٣٠٩/١

(٢) التذييل و التكميل: ٢٧/٤

(٣) شرح الرضي: ٢٣٧/١ و شرح التسهيل: ٣٠٩/١ و التذييل و التكميل: ٢٧/٤ و حاشية الصبان: ١٩٥/١

(٤) حاشية الصبان: ١٩٥/١ ، و انظر: حاشية الشمسي: ١٣١/٢

الترجيح :

يترجّح بناءً على ما سبق رأي الجمهور، و هو جواز وقوع الجملة الطلبية خبراً

للأسباب التالية:

١- كثرة ورود السّماع بالإخبار بالجملة الطلبية.

٢- القياس على أنّ أصل الخبر الإفراد، وهو غير محتمل للصدق والكذب، نحو: أين

زيد؟ ومتى القتال؟ وهذا ما أيّد به ابن هشام هذا المذهب.

٣- إجماع النحويين على أنّ الجملة الطلبية في نحو: أما زيدٌ فاضربه، خبرٌ عن

المبتدأ.

و الله تعالى أعلم.

المسألة الرابعة:

الإضافة إلى الجُمْل

المناقشة:

الإضافة في اللغة هي: الإمالة والإسناد^(١)، وفي الإصلاح هي: نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً^(٢).

فالأصل في الإضافة أن تكون بين اسمين، إلا أنهم أضافوا بعض الأسماء - وهي أسماء الزمان وما شابهها - إلى الجمل، فقليل: إن الإضافة هي إلى الفعل نفسه ترتيباً له مترلة المصدر، والفعل قد يقع موقع المصدر، نحو: "تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه"، أي: أن تسمع، وقيل: إن الإضافة في اللفظ إلى الجملة، وفي المعنى إلى المصدر الذي تدل عليه الجملة - وهذا هو الصحيح - لأن الإضافة لو كانت إلى الفعل وحده لكان مخفوضاً، لأن موضع الجملة مخفوضٌ بالإضافة، أو كان مفتوحاً في موضع خفض، وهذا لا يصح^(٣).

والجملة المضاف إليها تفيد مالا يفيد المفرد الذي تكون في حكمه تقديراً، وتلك الفائدة هي دلالتها على الزمان إن كانت فعلية، فتدل على مضي الزمان إن كانت ماضوية على حاليتها واستقباله، وتحدده، أو عدم تجدده إن كانت مضارعية، و على مجرد الثبوت إن

(١) القاموس المحيط: ١٦٦/٣، مادة "ض ي ف"

(٢) انظر: الارتشاف: ١٧٩٩/٤ و الممع: ٢٦٤/٤ و حاشية الصبان: ٢٣٧/٢

(٣) انظر: الإنصاف: ١٤١/١ و شرح ابن يعيش: ١٦/٣ و شرح الرضي: ١٧٥/٣

كانت اسميّة، وهذا مالا يفيد المفراد، وهو المصدر الذي يدل على مجرد الحدث^(١).

و اختلف في الإضافة إلى الجمل، هل تفيد التعريف، أم تفيد التخصيص؟ وذلك لأن الجمل نكرات في حكمها، ولكن الإضافة هنا للمصدر في الحقيقة، فالحكم في هذا متوقف على حالة المصدر الناشئ من التأويل، فإن كان المصدر المؤول مضافاً إلى فاعل أو مبتدأ معرفة، فإنه يكتسب التعريف من المضاف إليه، وينتقل منه إلى المضاف، وإن أضيف ذلك المصدر إلى نكرة، فإنه يكتسب منه التخصيص، وينتقل منه للمضاف أيضاً^(٢).

ويشترط في الجملة الواقعة مضافاً إليه :

١- ((أن تكون خبريّة، مثبتة، أو منسوخة الابتداء بلا التبرئة، أو "ما"، و "لا"

العاملتين عمل ليس، أو مصدرّة بمتصرفٍ ماضٍ أو مضارعٍ، أو بـ "لو" وهو قليل))^(٣)
وآلا تكون شرطية مبدوءة بإن، أو ما شابهها في التعليق^(٤).

٢- ألا تكون مشتملة على ضمير يعود على المضاف، وذلك لأن الربط الذي يُطلب

حصوله من مثل هذا الضمير قد حصل بإضافة الظرف إلى الجملة، وجعله ظرفاً لمضمونها ولأنّ المضاف إلى الجملة مضافٌ في التقدير إلى مفرد، وهو مصدرٌ منها، فكما لا يعود ضميرٌ من المصدر المضاف إليه إلى المضاف، كذلك لا يعود منها إليه^(٥)، كما أنّ الجملة إنّ

(١) التحو الوائي: ٨٥/٣

(٢) التحو الوائي: ٨٤ / ٣، و انظر: الارتشاف: ١٨٣٢/٤

(٣) الارتشاف: ١٨٢٧/٤

(٤) الجمع: ٣٣٤/٤ و حاشية الصبان: ١٥/٤ و التحو الوائي: ٨٤ / ٣

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٢٦٠/٣ و شرح الرضي: ١٧٩/٣ و الارتشاف: ١٨٢٩ / ٤

اشتملت على ضميرٍ فصلت عن الإضافة، وجُعِلت صفةً، قال ابن السراج: ((إن قلت: "أعجبي يومٌ قمتُ فيه"، امتنعت الإضافة، لأنَّ الجملةَ صفةٌ، ولا يضافُ موصوفٌ إلى صفةٍ))^(١)، وفصل الكوفيون في هذه المسألة فقالوا: إن كان الضميرُ قبل تمام الجملة لم يُجز أن يضاف إليها، وإن كان الضمير في آخر الجملة جاز أن تكون مضافة، وأن تكون صفة حسب التقدير، وذلك نحو: " أتيتك ليلةً مرّت"، فإن جعلتَ الفعلَ لليلة نويتَ، وإن جعلته للريح أضفتَ .

وبناءً على هذا الشرط، لا يجوز توكيد الظرف المضاف حتى لا يعود ضمير من التوكيد إليه، فلا يصح: يومٌ قمتُ كلُّه ولا بعضُه، ولا نفسه، ولا أجمعُ، ولا يجوز أن يُتبع، فلا يصح: يومٌ قمتَ الباردَ، ولا باردًا^(٢).

٣- لا يجوز أن تكون الجملة المضاف إليها منسوخة الابتداء بـ"إن" وأحواتها، سوى "كأن" فيجوز نحو: أتيتك يومَ كأنك أسدٌ^(٣).

الخلافات النحوية فيما يضاف إلى الجمل:

ذكر ابن هشام الجملة المضاف إليها ضمن الجمل التي لها محل من الإعراب، وبيّن أن محلّها الجر، وأنّه لا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية: أسماء الزّمان المبهمة سواء كانت ظروفًا أم

(١) الأصول: ١١/٢

(٢) المساعد: ٣٦١ / ٢

(٣) الارتشاف: ١٨٣١/٤

أسماءً، و هي الأصل في الإضافة إلى الجمل، و"حيثُ" و "آية" بمعنى علامة، و "لذن" و "ريثَ" و "قَول" و "قائل".

أمّا ما لا خلاف في إضافته إلى الجملة فهو: "إذ" من أسماء الزّمان، وهذه تضاف وجوباً إلى الجملة بعدها، كما يضاف إليها وجوباً: "إذا"، و"لما" على خلاف فيهما، أمّا بقيّة الأسماء فإضافتها إلى الجملة من قبيل الجواز^(١)، وفيما يلي تفصيل لخلافاتهم فيما يضاف إلى الجملة ممّا سبق:

أ) خلافهم في إضافة "إذا" المتضمنة معنى الشرط إلى الجملة:

الخلاف في ذلك ذو شقين:

الأول: خلافهم في إضافة "إذا" إلى الجملة بعدها:

"إذا" ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط غالباً، وقد اختلفوا في الجملة الواقعة بعدها، هل هي مضافة إليها أم لا، والسبب في ذلك هو اختلافهم في عامل النصب فيها على قولين:

الأول: مذهب المحققين^(٢)، واختاره أبو حيان^(٣)، وهو أن النّاصب لها هو شرطها،

فتكون بمترلة "متى" و "حيثما" و "أيان" من أدوات الشرط، وعليه فهي ليست مضافة إلى

(١) المغني: ٤٠١

(٢) المغني: ١٠٥

(٣) الارتشاف: ١٤١١/٣

الجملة بعدها، قال أبوحيان: ((وذهب بعض النحاة إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة، بل هي معمولة للفعل بعدها، لا لفعل الجواب، وهذا الذي نختاره))^(١)، وعلى هذا يقال في إعرابها ((أنها اسم شرط منصوب بشرطه...وهي عندهم مبهمة لعدم إضافتها، ولأن ما بعدها ليس صفة لها، فمعنى "إذا جئتني أكرمُك": أي إذا جئتني في أيّ وقتٍ أكرمُك))^(٢).

الثاني: مذهب الجمهور^(٣)، وهو أنّ إذا مضافة إلى الجملة بعدها، والعامل فيها ما في جوابها من فعل أو شبهه، وذلك لأنّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ويُقال في إعرابها: اسم زمان خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه، وعليه فهي ظرفٌ مخصّصٌ بالإضافة، ومعنى: "إذا جئتني أكرمُك": إذا جئتني أكرمُك وقت مجيئك^(٤).

و فصلّ الرضي^(٥)، فذهب إلى أنّ إذا الظرفية تتضمّن معنى الشرط على وجهين: إما أن تتضمّن شكلاً ومضموناً، أو تتضمّن شكلاً فقط، وذلك لأنّ إذا الظرفية موضوعة للأمر المقطوع بحدوثه في المستقبل، أما الشرط فهو للمفروض وجوده، والقطع والفرض يتنافيان، لكنّهم ضمّنوا إذا الظرفية معنى الشرط لأنه كثيراً ما ينكشف لنا الحال في كثير من الأمور

(١) السابق.

(٢) حاشية الدسوقي: ١٠٢/١

(٣) الارتشاف: ١٤١١/٣ و ١٨٦٦/٤ و المعني: ١٠٥ و الجمع: ١٨١/٣

(٤) حاشية الدسوقي: ١٠٢/١-١٠٣

(٥) شرح الرضي: ١٨٦/٣

التي نتوقعها قاطعين بوجودها على خلاف ما نتوقعه، لذلك ضمّنها معنى الشرط، وهو فيها عارضٌ غيرٌ لازم.

و يرى الرضي أن تضمّن إذا لمعنى الشرط شكلاً ومضموناً بأن تستخدم في الأمور التي يفترض، ويحتمل وجودها، نحو قولك: إذا جئتني فأنت مكرمٌ، شاكاً في مجيء المخاطب، غير مرجح وجوده على عدمه، و تضمّنها له شكلاً فقط، بأن تستخدم في الأمور القطعية، عندئذٍ تأتي بعدها جملتان على طرز الشرط والجزاء، إلا إنها ليست شرطاً وجزءاً في الحقيقة، ذلك أن فعل الشرط مقطوع بحدوثه، على خلاف المعنى الأصلي للشرط، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ... فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ...﴾^(١) فمجيء الفتح أمر مقطوع بحدوثه، إلا أن الآيات جاءت في صورة الشرط والجزاء ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزوم الجزاء للشرط^(٢).

وبناءً على ذلك يرى أنّ اختلاف عامل النصب في إذا باختلاف تضمّنها لمعنى الشرط، يقول: ((إذا تضمّن إذا معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من متى ونحوه، وإن لم يتضمّن نحو: "إذا غربت الشمس جئتك"، بمعنى: أجيئك وقت غروب الشمس، فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالاً، وإن لم يكن جزءاً في الحقيقة، دون الذي في محل الشرط، إذ هو مخصّص للظرف... وتخصيصه له بكونه مضافاً إليه كما في سائر الظروف المتخصّصة بمضمون الجمل التي بعدها...)).

(١) النصر: ١-٣

(٢) انظر رأي الرضي مفصلاً في: شرح الرضي: ١٨٦/٣-١٨٨

ويعتبر هذا الرأي من الرضي جامعاً لكلا الرأيين السابقين فـ"إذا" الظرفية المتضمنة معنى الشرط أداة ذات وجهين، فهي شرط من جهة، وظرف من جهة أخرى، فيكون ناصبها هو فعل الشرط إن كان مما يشكّ أو يحتمل حدوثه، حملاً لها على سائر أدوات الشرط الموضوعة لهذا المعنى، ويكون عاملها هو الجزء أو الجواب إن وقع بعدها ما لا بدّ من وقوعه، لأن هذا المضمون أقرب إلى معنى الظرفية فيها من معنى الشرط، فتعامل بناءً على ذلك معاملة سائر الظروف، وتضاف إلى الجملة بعدها.

الترجيح:

كلا القولين راجح ومقبول، وذلك لإمكانية الجمع بينهما على النحو الذي ذهب إليه الرضي.

و الله أعلم.

الثاني: خلافهم في نوع الجملة المضاف إليها "إذا" المتضمنة معنى الشرط :

تبين مما سبق أن جمهور النحويين يرون أنّ "إذا" الظرفية المتضمنة معنى الشرط تضاف وجوباً إلى الجملة الواقعة بعدها، وذلك لإبهامها في المستقبل، وحاجتها إلى جملة توضّحها وتبينها كسائر الظروف الزمانية.

ولا خلاف عندهم في إضافتها إلى الجملة الفعلية نظراً لما تتضمنه من معنى الشرط والجزاء، وهما يختصان بالفعل، و لكنهم اختلفوا في جواز إضافتها إلى الجملة الاسمية، لأنّ

الشَّرْط خاصّ بالأفعال دون الأسماء، وقد أشار ابن هشام إلى هذا الخلاف عند حديثه عن "إذا" الظرفية المتضمّنة معنى الشرط في باب "تفسير المفردات وذكر أحكامها"^(١) من كتاب المغني، فقال: ((الثاني من وجهي إذا أن تكون لغير المفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقل مضمّنةً معنى الشرط، وتختصّ بالدخول على الجملة الفعلية... وإثما دخلت الشرطية على الاسم في نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٢) لآئه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير، لا مبتدأ، خلافاً للأحفش))^(٣) ولم يشر إلى هذا الخلاف في باب "تفسير الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها"^(٤) لتقدم ذكره، واكتفى باعتماد مذهب الجمهور القائل بوجوب إضافتها للجملة، وفيما يلي تفصيل ذلك الخلاف:

رأي الجمهور:

ذهب سيبويه^(٥)، والمبرد^(٦)، و الزمخشري^(٧)، و ابن يعيش^(٨)، وابن هشام^(٩)، وغيرهم^(١٠) إلى أن إذا الظرفية المتضمّنة معنى الشرط لا تضاف إلا إلى الأفعال، وإن وليها اسم مرفوع فهو على تقدير فعل يفسره المذكور، قال سيبويه: ((وإذا هذه لا تضاف إلا إلى

(١) انظر: المغني، الباب الأول: ٢٠

(٢) الانشقاق: ١

(٣) المغني: ١٠٢-١٠٣

(٤) انظر: المغني، الباب الثاني: ٣٦٣

(٥) الكتاب: ١٣٦/٣ و شرح السيرافي: ١٠/١٦١

(٦) المقتضب: ٤/٣٤٧

(٧) شرح ابن يعيش: ٤/٩٦

(٨) السابق.

(٩) المغني: ١٠٢

(١٠) الهمع: ٣/١٧٧

الأفعال^(١) وقال المبرد: ((وقوله عز وجل: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ معناه: إذا انشقت السماء، و لولا هذا الفعل لم يصلح أن يقع بعد إذا لما فيه من معنى الجزاء^(٢)، وقال: ((و"إذا" لا يقع بعدها إلا فعل، فأما امتناع الابتداء والخبر من "إذا" فلأن "إذا" في معنى الجزاء، والجزاء لا يكون إلا بالفعل...^(٣)، وقال ابن يعيش: ((و"إذا" لا تضاف إلا إلى جملة فعلية، نحو: آتيةك إذا احمرَّ البسْرُ، و إذا طلعت الشمسُ^(٤)، وقال: ((ولما تضمَّنته من معنى الجزاء لم يقع بعدها إلا الفعل... فإذا وقع الاسم بعدها مرفوعاً فعلى تقدير فعل قبله، لأنه لا يقع بعدها المبتدأ أو الخبر لما تضمَّنته من معنى الشرط والجزاء، والشرط والجزاء مختصَّان بالأفعال^(٥).

و يتضح مما سبق أن هذا الفريق يمنع وقوع الجملة الاسمية بعد "إذا" الظرفية المتضمَّنة معنى الشرط، وعلَّة هذا المنع هي تضمَّنها معنى الشرط، وهو مختص بالأفعال دون الأسماء، لأنَّ الشرط هو تعليق حدوث أمر ما على حدوث أمر آخر، لذلك ناسبه الفعل، لدلالته على الحدث والزمان، بخلاف الاسم الدال على الثبوت، فالمعنى إذن هو المقتضي لذلك المنع.

و قد ورد من الشواهد ما ظاهره وقوع الاسم بعد "إذا" المتضمَّنة معنى الشرط، و

(١) الكتاب: ٣/١٣٨

(٢) المقتضب: ٤/٣٤٧

(٣) المقتضب: ٣/١٧٧

(٤) شرح ابن يعيش: ٣/١٧

(٥) شرح ابن يعيش: ٤/٩٦

أولها أصحاب هذا المذهب بما يتفق مع مذهبهم، ومن ذلك، قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾

تقديره: إذا انشقت السماء، و الفعل المقدّر يفسّره المذكور^(١).

ومنها قول ذو الرّمة:

إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بلَغْتِهِ فقامَ بفأسٍ بينَ وصليكَ جازرٌ^(٢)

وهو من أقوى الأدلة على وجوب تقدير فعل، وعدم جواز ارتفاع الاسم بعد "إذا" على

الابتداء، وقد روى برفع "ابن" ونصبه، وكلاهما محمول على فعل مضمر، و التقدير على

رواية الرفع: إذا بلغ ابنُ أبي موسى بلالاً بلَغْتِهِ^(٣)، والوجه النصب، لأن سببه منصوب، و هو

قوله: بلَغْتِهِ^(٤)، قال المبرد: ((ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأً لأن هذه الحروف

لا تقع إلا على الأفعال ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقص المعنى، وهو أن يضمّر "بلغ" ابنُ أبي

موسى، وقوله: بلَغْتِهِ، إظهار للفعل وتفسير للفاعل))^(٥)، وعلى رواية النَّصب يتعيّن تقدير

فعل، يكون هو النَّاصب لابن، و تقدير الكلام: إذا بلغتُ ابنَ أبي موسى^(٦).

رأي الأَخفش:

أجاز الأَخفش^(٧) وقوع الجملة الاسمية بعد "إذا" الظرفية المتضمنة معنى الشرط، سواءً

(١) المقتضب: ٣٤٧/٤ و المعنى: ١٠٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه: ٤١ و الكتاب: ٨٢/١ و المقتضب: ٧٧/٢ و شرح بن يعيش: ٣٠/٢ و الأمالي

النحوية: ٤٣/٢ المعنى: ٢٦٩ و خزانة الأدب: ٣٢/٣

(٣) المقتضب: ٧٥ / ٢ و شرح ابن يعيش: ٩٦ / ٤ و المعنى: ٢٦٨

(٤) شرح شواهد المعنى: ٦٦٠/٢.

(٥) المقتضب: ٧٥ / ٢ .

(٦) شرح ابن يعيش: ٩٦ / ٤ و خزانة الأدب: ٣٣/٣

(٧) انظر رأي الأَخفش في: الخصائص: ١٠٦/١ و شرح الكافية الشافية: ٩٣٧/٢ و المعنى: ١٠٣ و الجمع: ١٨١/٣

أكان الخبر فعلاً، أم اسماً، وأيده في ذلك ابن جنّي^(١) وابن مالك^(٢).

قال ابن جنّي: ((... ومن ذلك أن تستدل بقول ضيغم الأسيدي:

إذا هو لم يخفني في ابن عمي وإن لم ألقه الرجل الظلوم

على جواز ارتفاع الاسم بعد "إذا" الظرفية بالابتداء ألا ترى أن "هو" من قوله: إذا هو لم يخفني، ضمير الشأن والحديث، وهو مرفوع لا محالة، فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا، أو بفعل مضمر، فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر، لأن ذلك المضمر لا دليل عليه، ولا تفسير له، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره... وهذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد "إذا" الظرفية بالابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٣) وأيده ابن مالك فقال: ((ولا يليها عند سيبويه إلا فعل، ومعمول فعل، فإن كان اسماً مرفوعاً وجب عنده أن يرفع بفعل مقدّر موافق لفعل ظاهر بعده، لا يجوز سيبويه غير هذا، واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ، وبقوله أقول...))^(٤)، ويتضح مما سبق أن الأخفش يجوز وقوع المبتدأ بعد "إذا" الظرفية وإن تضمنت معنى الشرط، وعلّة التجويز هي أن "إذا" ليست شرطاً في الحقيقة، لذلك لا يجب أن يليها الفعل، وإنما هو الأولى فيها، وإن وقع بعدها الاسم فلا مانع من رفعه بعدها على الابتداء، سواء أكان الخبر اسماً أم فعلاً، ومن أدلتهم قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ونحوه،

(١) الخصائص: ١٠٦/١.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٩٣٧/٢ و شرح التسهيل: ٢١٣/٢.

(٣) الخصائص: ١٠٦/١.

(٤) شرح التسهيل: ٢١٣/٢.

فيجوز أن تكون "السَّمَاءُ" مبتدأً مرفوعاً، و الفعل بعده خبر له، ومن أدلتهم أيضاً قول

الفرزدق:

إذا باهليُّ تحتَه حنْظليَّةٌ له ولدٌ منها فذاك المُنْذَرُغُ^(١)

فأجاز أصحاب هذا المذهب إعرابَ "باهليُّ" مبتدأً، خبره "تحتَه" وهو ظرفٌ استغني به عن

الفعل، ولا يفعل ذلك بمختص الفعل، أما على المذهب الأول فهو على تقدير: إذا كان

باهليُّ^(٢)، ومنها قول ضيغم الأسيدي السابق:

إذا هو لم يخفني في ابن عمي وإن لم ألقه الرجلُ الظلومُ^(٣)

و وجه الشاهد فيه وقوع ضمير الشأن بعد "إذا" الظرفية، و معلوم أنه لا يرتفع بفعل يفسره

ما بعده، فكان هذا دليلاً على ارتفاعه بالابتداء، لا أنه فاعل لفعل محذوف^(٤) ومثله:

وأنت امرؤٌ جَلَطٌ إذا هي أرسلت يمينك شيئاً أمسكته شمالكا^(٥).

فـ "هي" ضمير الشأن والقصة، وهو لا يرتفع بفعل محذوف، بل على الابتداء، كما في

سابقه^(٦)، وعلى المذهب الأول لا يلزم كون "هو" ضميراً للشأن، لأنه قد يكون راجعاً إلى

محدث عنه في الكلام السابق وأبدل منه "الرجلُ الظلومُ" وهو فاعل لفعل يفسره "لم يخفني"

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه: ٤١٦/١ و شرح التسهيل: ٢١٣/٢ و شرح شواهد المغني: ٢٧١/١ ولسان العرب:

٩٣/٨ و الجمع: ٢٠٧/١

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٢١٣/٢ و الجمع: ١٨١/٣

(٣) الخصائص: ١٠٥/١

(٤) انظر: الخصائص: ١٠٥/١ و شرح التسهيل: ٢١٣/٢-٢١٤

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢١٤/٢

(٦) شرح التسهيل: ٢١٤/٢.

أي: أمِن^(١).

و ذهب الرضي في ذلك مذهباً وسطاً، فأجاز رفع الاسم الواقع بعد "إذا" الشرطية مبتدأً إذا كان الخبر فعلاً، وذلك باطّراد، لوروده في القرآن الكريم، أما إذا كان الخبر اسماً، فقد أجازَه على قلة، وحكم بشذوذه، قال: ((قال سيويوه: إن كان أحد جزأي الجملة التي تلي "إذا" فعلاً فتصدير ذلك الفعل أولى لما فيها من معنى الشرط، وهو بالفعل أولى... وفيما ذكر من ذلك نظر لكثرة نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٢) وقال: ((ولعدم عراقة إذا في الشرطية جاز - وإن كان شاذاً - مجيء الاسمية الخالية عن الفعل بعدها))^(٣) فهو إذن يميز وقع الاسم المرفوع بالابتداء بعد "إذا" الظرفية المتضمنة معنى الشرط، سواء أكان الخبر فعلاً، وهو الأكثر، أم اسماً وذلك شاذ لا يقاس عليه.

وممن أجاز رفع الاسم بعدها على الابتداء الأعلام الشنتمري^(٤)، وابن الحاجب^(٥) دون ترجيح لأحد المذهبين على الآخر، وشرط الجواز عندهما أن يكون الخبر فعلاً. وبعد هذا العرض لكلا المذهبين، أرى - و الله أعلم - أن المذهب الأول القائل بعدم جواز رفع المبتدأ بعد "إذا" الظرفية المتضمنة معنى الشرط أقوى من ناحية الاستدلال، إضافة إلى كثير من الأسباب الأخرى التي تقوّي هذا المذهب وتؤيِّده، وهي:

(١) الخصائص: هامش ١/١٠٥

(٢) شرح الرضي: ٣/١٧٤

(٣) شرح الرضي: ٣/١٩١

(٤) النكت: ٢/٧٦٢

(٥) الأمالي النحوية: ٢/٤٢ - ٤٣

١- أنه إذا أُعرب الاسم المرفوع الواقع بعد "إذا" الظرفية المتضمنة معنى الشرط مبتدأ حسب مذهب الأخفش فإن ذلك سيؤدّي إلى الفصل الممنوع بين فعل الشرط وأداة الشرط باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولو قيل أن أداة الشرط هنا غير عاملة لذلك جاز الفصل، لقلنا: إذا كان الفصل ممنوعاً في الأصل فإن يكون ممنوعاً في الفرع أولى^(١).

ولو أخذنا بالرأي الكوفي الآخر القائل بأن الاسم المرفوع بعد إذا هو فاعل للفعل المذكور بعده فإن هذا يكون أخذاً برأي ضعيف، لأنه يؤدّي إلى تقدّم ما يرتفع بالفعل عليه، وذلك لا يجوز لأنه لا نظير له في كلام العرب^(٢)، كما أنه يؤدّي إلى الخلط بين الفاعل والمبتدأ.

٢- أن إعراب الاسم الواقع بعد "إذا" الظرفية المتضمنة معنى الشرط مبتدأ يجعل الأداة داخلة على جملة اسمية، ومعلوم أن أداة الشرط تفيد التعليق، أي: توقف حصول الشيء أو عدم حصوله على أمر آخر، فيكون الثاني غالباً مترتب على الأول وجوداً وعدمًا، وهذا ما تفيد "إذا" الظرفية عند تضمّنها معنى الشرط، أمّا الجملة الاسمية فهي تفيد الثبوت إن كان الخبر اسمًا، وتفيد مع التّحدد إن كان الخبر فعلًا، ومعناه: ثبوت الحكم إيجابًا وسلبًا، أي تحقّق حصوله والقطع بثبوته، ولا شكّ أنّ الثبوت الذي تفيد الجملة الاسمية من أضداد التعليق الذي يفيد أسلوب الشرط، وهنا يقع التّعارض الواسع بين مدلول الأداة، ومدلول

(١) الإنصاف: ٦١٦/٢

(٢) السابق.

الجملة الاسمية، وهو تعارض واقعي لا خيالي مردّه استقراء الأساليب العربية الصحيحة التي لا يسوغ مخالفتها خاصّة فيما يتعلّق بالمعاني، و هذا بخلاف الجملة الفعلية التي تقبل التعليق ولا تعارضه، لذلك كانت حجّة القائلين بامتناع وقوع الجملة الاسمية بعد "إذا" أقوى، لأنّ الشرط يقتضي الفعل، فلا يجوز - بناءً على ما سبق - أن يحمل على غيره^(١).

وبذلك يتّضح أنّ التّوجيه الإعرابي للشّواهد حسب المذهب الأوّل أصحّ وأقوى، لأنّه لا يؤدّي إلى الخلط والاضطراب بين المعاني والمدلولات اللغوية ولا إلى التّداخل بين القواعد النحوية.

الترجيح:

مّمّا سبق يتّضح أنّ المذهب الأوّل القائل بوجوب تقدير فعل قبل الاسم المرفوع بعد "إذا" الشرطية أرجح، للأسباب التالية:

- ١- أنّه مذهب أكثر البصريين، ومنهم سيبويه والمبرد، عدا الأخفش.
- ٢- أنّ توجيه الشواهد الواردة في ذلك حسب هذا المذهب أقوى، وأكثر موافقة للأساليب العربية التي يكثر فيها الإضمار والحذف.
- ٣- أنّه لا يرد عليه شيء مثلما يرد على المذهب الثاني من أنّه يؤدّي إلى الفصل بين فعل الشرط وأداته .

(١) انظر: الإنصاف: ٢٦٠/٢ و التحو الوافي: ١٤٥/٢-١٤٦

و الله تعالى أعلم.

ب) خلافهم في إضافة " آية " إلى الجملة الفعلية.

"آية " بمعنى علامة، و مترلتها منزلة الوقت^(١)، واختُلف في جواز إضافتها للفعل بعدها،

على النحو التالي:

رأي الجمهور:

أشار ابن هشام إلى أن جمهور التّحويين^(٢) أجازوا إضافة "آية" إلى الفعل، لأنها بمنزلة الوقت من حيث إن الأوقات علامات لمعرفة الحوادث وتعيين الأفعال، لذلك جاز أن تضاف إلى الفعل كما تضاف إليه أسماء الزمان، فهما في الحقيقة يؤولان لشيء واحد^(٣)، قال السيرافي: ((وذكر - سيبويه - إضافة "آية" إلى الفعل، و معناها: علامة، و مترلتها منزلة الوقت، لأن أصل الوقت هو فعلٌ واحدٌ فجُعِل وقتاً لفعلٍ آخر في كونه معه، أو كونه قبله أو بعده، فإذا جُعِلت قبله زيدَ علامةً لفعلٍ يحدثُ بعده، فقد صيرته كالتاريخ لما قبله، وبعده، و معه، ألا ترى أن قائلاً لو قال للآخر: علامةٌ خروجي أذان المؤذن، علمَ المخاطبُ بوجود الأذان خروجَه؟ كما أنه إذا قال: خروجي يوم الجمعة، علمَ خروجه بوجود يوم

(١) شرح السيرافي: ١٠ / ١٦٤ و النكت: ٣ / ٧٦٢ و المغني: ٤٠٣ و حاشية الدسوقي: ٧٥ / ٢ .

(٢) انظر: شرح ابن يعيش: ١٨ / ٣ و شرح الرّضي: ٣ / ١٧٣ و الارتشاف: ٤ / ١٨٣٣ .

(٣) انظر: شرح ابن يعيش: ١٨ / ٣ و شرح الرّضي: ٣ / ١٧٣ .

الجمعة))^(١) وشرط الفعل المضاف إليه أن يكون منصوباً، مثبتاً، أو منفيًا بما^(٢).

ومذهب سيبويه أن إضافة "آية" إلى الفعل تجوز بغير حرف مصدريّ، وهي ممّا يطرّد

في الكلام وفي الشعر، قال: ((و منه أيضاً - أي ممّا يضاف إلى الفعل - "آية"، قال الأعشى:

بآية تُقدّمون الخيلَ شعثاً كأنّ على سنانِكها مُداماً^(٣).

و قال يزيد بن عمرو بن الصّعق:

ألا من مُبلِّغٍ عنيّ تيمماً بآيةٍ ما تُحبِّونَ الطّعماً^(٤)

فـ"ما" لغو... و اطرّدت الأفعال في "آية" اطراد الأسماء في "أتقول" إذا قلت: أتقول زيداً

منطلقاً؟ شبّهت بتظنّ))^(٥) فـ"آية" مضافة إلى الفعل "تُقدمون" في البيت الأوّل، و مضافة

إلى "تحبون" في الثاني، و"ما" عنده زائدة.

و ذهب المبرّد^(٦) وابن مالك^(٧) إلى أن إضافة "آية" للفعل غير مطردة، بل شاذة،

تُحفظ ولا يقاس عليها، و حجّة ابن مالك في ذلك هي استبدال إضافة "آية" إلى الفعل دون

النظير وهو علامة^(٨).

(١) شرح السيرافي: ١٠ / ١٦٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٣ / ٢٥٨ و المغني: ٤٠٣ و الهمع: ٤ / ١٨٧.

(٣) البيت من الوافر، وهو للأعشى في: الكتاب: ٣ / ١١٨ و شرح ابن يعيش: ٣ / ١٨ و المغني: ٤٠٣ و خزنة الأدب: ٦ / ٥١٢ و الهمع: ٤ / ١٨٧.

(٤) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن عمرو بن الصّعق في: الكتاب: ٣ / ١١٨ و الشعر و الشعراء: ٢ / ٦٤٠ و شرح المفصل: ٣ / ١٨ و المغني: ٤٠٣ و خزنة الأدب: ٦ / ٥١٢ و الهمع: ٤ / ١٨٧..

(٥) الكتاب: ٣ / ١٣٦-١٣٧.

(٦) رأي المبرّد في: الأصول: ٢ / ١٢ و الارتشاف: ٤ / ١٨٣٣ و المساعد: ٢ / ٣٥٨.

(٧) شرح التسهيل: ٣ / ٢٦٠.

(٨) السابق.

رأي ابن جنّي:

خالف ابن جنّي^(١) الجمهور في جواز إضافة "آية" إلى الفعل، فهو يرى أنّها لا تضاف إلى الفعل الصريح، بل إلى المصدر المنسبك من "ما" المصدرية - سواء كانت موجودة أم مقدّرة - والفعل، قال ابن هشام: ((وزعم أبو الفتح أنّها إنّما تُضاف إلى المفرد، نحو: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ...﴾^(٢)))^(٣) ووجهه كما قال الدماميني^(٤) في الحاشية الهندية: أنّ الإضافة إلى الجملة إنّما ينبغي أن تكون في الظروف وما أشبهها بوجه، و"آية" بعيدة عن الظروف، وقدّر "ما" المصدرية دون "أن" المعهودة التقدير لأنّ الفعل لم يرد منصوبًا، ولأنّه لا يختص بالمستقبل:

وعليه، يكون قول الشاعر: بآية تُقدمون الخيل... عنده على تقدير: بآية ما تُقدمون، وتكون "ما" في قول الشاعر: بآية ما تحبون الطعاما، مصدرية وليست زائدة كما ذهب إليه سيويه^(٥).

وتقدير "ما" المصدرية قبل الفعل المضاف إلى "آية" صحيح، نصّ عليه المبرّد^(٦) ووافقه فيه ابن مالك^(٧)، إذ أجاز دخولها على الفعل المتصرّف المقرون بـ"ما" المصدرية، ولكنه غير

(١) رأي ابن جنّي في: شرح التسهيل: ٢٥٩/٣ و الارتشاف: ١٨٣٣/٤ و المغني: ٤٠٣ و المساعد: ٣٥٧/٢ و خزنة الأدب: ٥١٢/٦ و الجمع: ١٨٨/٤ و حاشية الشمي: ١٣٩ / ٢.

(٢) البقرة: ٢٤٨.

(٣) المغني: ٤٠٣.

(٤) انظر: حاشية الشمي: ١٣٩ / ٢ و خزنة الأدب: ٥١٢/٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٢٥٩/٣ و الارتشاف: ١٨٣٣/٤ و المغني: ٤٠٣ .

(٦) المساعد: ٣٥٨/٢.

(٧) شرح التسهيل: ٢٥٩/٣ و المساعد: ٣٥٧/٢.

لازم فيما تضاف إليه، بمعنى أنه لا يلزم إضافتها إلى المصدر المؤول دون الفعل مباشرة، ولا يلزم تقدير "ما" المصدرية فيما ظاهره الإضافة إلى الفعل، بل تقدير حرف مصدرية هو الغالب فيما تضاف إليه، وذلك لأنها دخيلة في معنى الزمان.

وقد ضعف ابن هشام قول ابن جني لما فيه من حذف موصول حرفي غير "أن" وبقاء صلته، وهذا غير جائز، بخلاف "أن" فإنها تحذف وجوباً في الأجوبة الثمانية، وبعد لام "كي" وبعد "كي" المصدرية^(١).

ومما يضعف قول ابن جني أيضاً مجيء الشواهد الصحيحة التي أضيفت فيها "آية" إلى الفعل الصريح مع عدم إمكانية تقدير "ما" المصدرية المحذوفة، فمن ذلك قول عمرو بن شأس:

أَلِكِنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بَأَيَّةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عَزْلًا^(٢)

وفيه دليل على أن الإضافة للفعل لا محالة، لأن تقدير "ما" المصدرية قبل "ما" النافية ممتنع، فصحت الإضافة إلى الفعل مستغنياً عن "ما" المصدرية^(٣)، ولأن تقدير "ما" المصدرية يلزم منه عطف المثبت على منفي، وهو "ضعافاً ولا عزلاً" وهو غير جائز، إذ سيكون التقدير: بآية كونهم ضعافاً ولا عزلاً، وذهب الدماميني^(٤) إلى أن ذلك ممكن بجعل "ما" مصدرية، ولا النافية محذوفة لدلالة ما بعدها عليها، والمعنى: بآية كونهم لا ضعافاً ولا عزلاً، وهو بعيد،

(١) المغني: ٤٠٣ وانظر: حاشية الدسوقي: ٧٥/٢

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس في: الكتاب: ١٩٧/١ والخصائص: ٢٧٤/٣ والمنصف: ١٠٣/٢ والمغني: ٤٠٣ .

(٣) شرح التسهيل: ٢٥٩/٣ والمساعد: ٣٥٨/٢ .

(٤) انظر: حاشية الشمني: ١٣٩/٢ و حاشية الدسوقي: ٧٥/٢ و خزنة الأدب: ٥١٣/٦ .

لأن "لا" النافية إنما تحذف إذا كانت داخلة على مضارع جواباً للقسم، كما أن الكلام محمول على ظاهره دون الحاجة إلى تأويل.

كما أضيفت "آية" إلى الجملة الاسمية في قول الشاعر:

بآية الخالِ مِنْهَا عِنْدَ بُرْقِعِهَا وَقَوْلِ رُكْبَتَيْهَا: قِضْ، حِينَ تَثْنِيهَا^(١)

و هو قليل، إلا إن فيه دليلاً على عدم لزوم إضافة "آية" إلى المصدر - المفرد - كما ذهب إليه ابن جني.

وَمَا يدل على صحّة مذهب الجمهور أيضاً عدم مجيء المصدر الصريح بعدها في كلام العرب، فلم يسمع: بآية محبتكم^(٢) مثلاً، فإذا لم يستخدموا المصدر الصريح، فالأولى عدم لزوم استخدام المصدر المؤول بعدها.

الترجيح:

يترجّح جواز إضافة "آية" إلى الفعل مباشرة، ولا يلزم تقدير "ما" المصدرية، وذلك لكثرة الأدلة المؤيدة لهذا من كلام العرب، غير أنه ضعيف، يحفظ ولا يقاس عليه، لما فيه من الخروج عن القاعدة في الإضافة.

(١) البيت من البسيط، وهو لمزاحم بن عمرو السلوليّ في لسان العرب: ٢٢٣/٧ و الجمع: ٥١/٢

(٢) انظر: الارتشاف: ١٨٣٤/٤ و الجمع: ١٨٧/٤.

ج) خلافهم في إضافة "ريث" إلى الجملة.

"ريث" مصدر: راث يريثُ، يقال: راثَ عليّ خيرُك ريثاً، إذا أبطأ^(١)، وجاز أن يضاف هذا المصدر إلى الجملة بعده لأنه مصدر مستعمل بمعنى البطء، قائماً مقام الزمان، نحو: توقّف ريثاً أخرجُ إليك، والأصل: ريثَ خروجي، أي مدة أن يبطنَ خروجي حتى يدخل في الوجود، والمعنى: إلى أن أخرجَ، فهو نحو: آتيتُ خفوقَ النجم، فلمّا قام مقام الزمان جاز إضافته إلى الجملة الفعلية^(٢).

و استخدمت بعض المصادر استخدام أسماء الزمان من باب التوسّع في اللغة بجعل المصدر اسم زمان، ومن باب الإيجاز في الكلام لأنّ فيه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وجاز ذلك في المصدر لكونه دالاً على الحدث، والحدث منقضى كالزمان، وليس ثابتاً كالأعيان، فجاز جعل وجوده وانقضائه وقتاً للفاعل، وظرفاً له كأسماء الزمان^(٣)، وجاز فيها ما جاز في أسماء الزمان فأضيفت إلى الفعل.

و ذهب أبو علي الفارسي^(٤)، والرضي^(٥)، و ابن هشام^(٦)، وغيرهم إلى جواز إضافته إلى

(١) الارتشاف: ١٨٣٥/٤ والمساعد: ٣٥٩/٢ والمغني: ٤٠٤ و الهمع: ٢١٠/٣ و حاشية الشمي: ١٣٩/٢

(٢) شرح الرضي: ١٧٣/٣

(٣) شرح ابن يعيش: ٤٤/٢-٤٥

(٤) الارتشاف: ١٨٣٥/٤

(٥) شرح الرضي: ١٧٣/٣

(٦) المغني: ٤٠٤

الفعل لما سبق، بشرط أن يكون الفعل متصرفاً مثبتاً ، أو مصدرًا بـ "ما" المصدرية^(١).

أمّا ابن مالك فقد رأى أن إضافة "ريث" إلى الفعل مع جوازه شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه، وذلك لاستبدالها بالإضافة إلى الفعل دون النظير، وهو بَطء ، ولُبث^(٢)، إلا أن له رأياً آخر في شرح الشافية^(٣)، حيث ذهب إلى أن "ريث" لا تضاف إلا إلى المفرد، فإن وقع بعدها فعل قدر قبله "أن" المصدرية، فتكون الإضافة إلى المصدر المنسبك من "أن" المصدرية وصلتها، وحكى ابن هشام كلا القولين^(٤)، و الحقيقة أن ابن مالك اكتفى بأن حكى القول عن العرب ليس أكثر، قال: ((وجاء عن العرب إضافة "ريث" و"لذن" إلى الجملة على تقدير "أن" المصدرية، و الله أعلم))^(٥) إلا أن الجمع بين القولين ممكن، ذلك أن "ريث" مصدر، والأصل فيه أن يضاف إلى المفرد، وهذا قوله في شرح الشافية، أمّا إضافته إلى الفعل فهو شاذ سُمع من العرب، ولا يصحّ القياس عليه، لأنّه ليس أصلاً في الظرفية، بل هو محمول حملاً على أسماء الزمان.

ومّا يدلّ على شذوذ إضافة "ريث" إلى الفعل ضعف الشواهد على ذلك من كلام

العرب، ومنها:

خَلِيلِي رِفْقاً رَيْثَ أَقْضِي لُبَانَةً مِنْ الْعَرَصَاتِ الْمَذْكُورَاتِ عُهُوداً^(٦)

(١) شرح التسهيل: ٢٥٩/٣ و المغني: ٤٠٤

(٢) شرح التسهيل: ٢٦٠/٣

(٣) شرح الكافية الشافية: ٩٤٨/٢

(٤) المغني: ٤٠٤

(٥) شرح الكافية الشافية: ٩٤٨/٢

(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢٦٠/٣ و المغني: ٤٠٤ وشرح شواهد المغني: ٨٣٦/٢ و الجمع: ٢١١/٣

وهو بيت لا يعرف قائله، وفيه أضيفت فيه "ريث" إلى الفعل "أقضي"، وهو على تقدير "أن" المصدرية قبل الفعل حسب القول الثاني لابن مالك، والمعنى: ريث أن أقضي، أي ريث قضائي. ومثله:

لا يَزْجُرَ الرَّأْيَ إِلَّا رَيْثَ يَبْعَثُهُ ولا يُشَارِكُ فِي آرَائِهِ أَحَدًا^(١)

وهذا أيضاً مجهول القائل، وقد يفصل بين "ريث" والفعل بـ "ما"، نحو قول الشاعر:

بِمُحَيِّاهُ حِينَ يَلْقَى يَنَالُ السَّـ ؓؤَالَ رَاجِيهِ رَيْثَ مَا يَقْضِي^(٢)

و"ما" فيه مصدرية أو زائدة^(٣)، و يجوز تقدير "أن" المصدرية إذا وقع الفعل بعد "ريث" مباشرة، فتكون من باب الإضافة إلى المفرد على الأصل في المصادر.

الترجيح:

يتضح بناءً على ما سبق جواز إضافة "ريث" إلى الفعل ولكنه شاذ لا يجوز القياس

عليه لضعف الأدلة الواردة في ذلك. المسألة الخامسة:

الجملة التفسيرية، هل لها محل من الإعراب؟

المناقشة:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: الحجة: ٢١٤/١ و الارتشاف: ١٨٣٥/٤

(٢) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في: الارتشاف: ١٨٣٥/٤ و الجمع: ٢١٣/١

(٣) الارتشاف: ١٨٣٥/٤

قال ابن هشام: ((من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: الجملة الثالثة، التفسيرية))^(١)

((مسألة: قولنا إن الجملة التفسيرية لا محل لها خالف فيه الشلوبين، فزعم أنها بحسب ما

تفسره، فهي في نحو: زيدٌ ضربته، لا محل لها ، وفي نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٢) في محل

رفع...))^(٣)

تؤدّي الجملة التفسيرية وظيفة معنوية كما يفهم من معناها اللغوي الذي يقوم على

الشرح و البيان و التفصيل، وهذا هو المقصود بما اصطلاحاً أيضاً، فهي: الفضلة الكاشفة

لحقيقة ما تليه^(٤) مما يحتاج إلى كشف، سواءً صُدّرت بحرف تفسير، أم لم تصدر^(٥)، ولأجل

هذه الوظيفة المعنوية لم يكن لها محلّ من الإعراب، وهو ما قرّره ابن هشام تبعاً للجمهور^(٦)

إلا أنّ ذلك الحكم ليس على إطلاقه، فقد خالف الأستاذ أبو عليّ الشلوبين جمهور

التحويين، فكان له رأي آخر في هذه الجملة، على النحو التالي:

رأي الشلوبين^(٧):

فصلّ أبو عليّ الشلوبين في الجملة التفسيرية، فذهب إلى أنّ كونها لا موضع لها من

الإعراب ليس على إطلاقه، بل هي بحسب ما تفسّره، فإن لم يكن لما تفسّره موضع من

(١) المغني: ٣٨٤

(٢) القمر: ٤٩

(٣) المغني: ٣٨٧

(٤) المغني: ٣٨٤

(٥) الجمع: ٥٦/٤

(٦) رأي الجمهور في: الارتشاف: ١٦١٧/٣ و المغني: ٣٨٤ و المساعد: ٤٩/٢ و الجمع: ٥٦/٤

(٧) رأي الشلوبين في: الارتشاف: ١٦١٧/٣ و المغني: ٣٨٤ و المساعد: ٤٩/٢ و الجمع: ٥٦/٤

الإعراب كانت كذلك، وإن كان له موضع، كان لها موضع أيضاً، فكأنه جعل الجملة التفسيرية عطف بيان، أو بدلاً من المفسر^(١)، ومعنى ذلك أن المفسر يصبح تابعاً للمبدل منه، أو المبيّن، فإن كان له محل يكون له محل، وإلا فلا، وقد اختار السيوطي هذا المذهب، وأيده^(٢).

ومن الأدلة التي اعتمدها هذا الرأي ما يلي:

١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ فجملة "خَلَقْنَاهُ" عنده في محل رفع، لأنها مفسرة لخبر إن المحذوف، إذ التقدير: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾^(٤) فجملة "لَهُمْ مَغْفِرَةٌ" في موضع نصب، لأنها تفسير للموعود به، ولو صرح بالموعود لكان منصوباً^(٥).

٢ - ظهور الجزم في المفسر من قول الشاعر:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يُمَسِّ مِنَّا مُفْرَعًا^(٦)

حيث ظهر الجزم في الجملة المفسرة: "نؤمّنه" لأنّ الجملة المفسرة مجزومة، و الأصل : فمن نؤمّنه نحن نؤمّنه، فحذف الفعل الأول، وانفصل الضمير، وجزم المفسر لأنه تابع

(١) المغني: ٣٨٧ و الجمع: ٥٦/٤

(٢) الجمع: ٥٧/٤

(٣) انظر: المغني: ٣٨٧ وحاشية الدسوقي: ٥٩ / ٢

(٤) المائة: ٩

(٥) الجمع: ٥٧/٤

(٦) البيت من الطويل، وهو لهشام المرّي، في: الكتاب: ١ / ٤٥٨ و المغني: ٣٨٧ وخزانة الأدب: ٣ / ٦٤٠ و شرح شواهد المغني: ٢ /

٨٢٩ وبلا نسبة في المقتضب: ٢ / ٧٥ و الإنصاف: ٢ / ٦١٩ و الجمع: ٥٩/٢

للمفسر على أنه عطف بيان له، أو بدل منه^(١).

٣- وأيد مذهبه أيضاً بظهور النصب و الرفع في نحو: زيدُ الخبزَ يأكلُهُ، بنصب "الخبز"، فارتفع "يأكلُهُ"، وهو مفسرٌ لمثله محذوف، ناصب للخبز، و التقدير: زيدٌ يأكلُ الخبزَ يأكلُهُ، و الخبر في محلِّ رفع، فما فسره كذلك^(٢).

وفي مسألة الكتاب إن زيداً تكرمه يكرمك، فـ"تكرمه" مفسرٌ للعامل في "زيد"، وقد ظهر الجزم فيه^(٣).

هذا ما استدللّ به الشلوبين، و عارضه ابنُ هشام بما يلي:

١- أنّ الجمهور قالوا بعدم وقوع البدل و البيان جملة، ورُدّ عليه - أي على ابن هشام- بأنّ خلافهم أثبتته^(٤)، وهم البيانيون، ومن أمثلته:

قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ *أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ﴾^(٥) أجازوا فيه أن تكون جملة "أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ" بدل بعض من كلّ، لأنّ الثانية أحصّ من الأولى باعتبار متعلّقيهما، فتكون داخلةً في الأولى، ومنه قول الشاعر:

فقلتُ له: ارحل، لا تُقيمَنَّ عندنا
وإلاّ تُكنّ في السرِّ والجهرِ مُسلماً^(٦).

(١) حاشية الدسوقي: ٥٨ / ٢

(٢) حاشية الدسوقي: ٥٩ / ٢

(٣) المساعد: ٤٩/٢

(٤) انظر: حاشية الشمني: ١٣٠ / ٢ وحاشية الدسوقي: ٥٩ / ٢

(٥) الشعراء: ١٣٢ - ١٣٣

(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: المعني: ٤٠٨ و خزانة الأدب: ٢٠٧/٥ و التصريح: ٦٥٥/٣ و الأشموني: ٤٤٠/٢

أجازوا أيضاً أن تكون جملة "لا تقيمن عندنا" بدل اشتمال من قوله: ارحل، لما بينهما من الملابس اللزومية، فالنهي عن الإقامة يستلزم الأمر بالرحيل^(١).

وكان ابن هشام ناقض نفسه عندما منع وقوع البدل جملة، ثم أقرّ بذلك وتكلم عنه عند تفصيله للجمل التي لها محلّ من الإعراب^(٢)، وذكر له عدداً من الأمثلة، منها قوله تعالى: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسْرَأُ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ...﴾^(٣) قال الزمخشري: هذا موضع نصب بدلاً من النجوى^(٤)، ويحتمل التفسير، و منها قول الفرزدق:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشامٍ أُخرى كيف يلتقيان^(٥).

فجملة الاستفهام بدل من حاجة، وأخرى، أي: إلى الله أشكو حاجتين تُعذرُ التقائهما. و الذي يظهر لي أن ابن هشام عندما قال: لم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة، إنّما قصد إلى أن المسألة فيها خلاف، وأن هناك من رأى أن حصول ذلك ممكن، كما وضح في هذا الموضع، ولم يقصد إلى المنع أو النفي.

و ذهب ابن هشام إلى أن ما استدل به الشلّوبين من أن ظهور الجزم في "نومنه" دليل على أنه تابع للمفسّر ليس صحيحاً، بل إنّ هذا الفعل مجزوم بأداة شرط محذوفة، وهو في

(١) انظر: التصريح: ٦٥٥/٣ وحاشية الشمي: ١٣٠/٢ وحاشية الدسوقي: ٥٩/٢ و خزانة الأدب: ٢٠٨/٥

(٢) انظر: المغني: ٤٠٨

(٣) الأنبياء: ٣

(٤) انظر قول الزمخشري في: الكشف: ١٢٦/٤

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٣٢٩/٢ و المغني: ٤٠٨ و خزانة الأدب: ٢٠٨/٥ و شرح التصريح: ١٦٢/٢ و

الجمع: ١٢٨/٢

ذلك يعتمد رأياً لأبي علي الفارسي في البغداديات^(١)، قال ابن هشام: ((إن الفعل المحذوف
والفعل المذكور في نحو قوله:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته... البيت،

مجزومان في التقدير، وأنّ انجزام الثاني ليس على البدلية، إذ لم يثبت حذف المبدل منه،
بل على تكرير إن، أي: إن أهلكت منفساً إن أهلكته، و ساغ إضمار إن لاتساعهم فيها،
بدليل إيلائهم إياها الاسم، ولأنّ تقدمها مقوّ للدلالة عليها))^(٢)

والكلام في البغداديات على "إن" الشرطية، ويمكن أن يتأتى على: فمن نحن نؤمّنه، من
كونهم اتسعوا في "من" بدليل إيلائها الاسم، أي: "نحن"، ويكون تقدمها دالاً عليها، إذ
الأصل - حسب قول الفارسيّ - من نؤمّن نؤمّنه، وليس نؤمّنه بدلاً كما يقول
الشّلوّيين^(٣).

ولا شكّ أن الشّلوّيين خرّج على ما استقرت عليه نظرية العامل في النحو العربي، لأنّ
رأيه يشير إلى أنّ العامل معنوي وهو التفسير، ولا يذكر غيره هذا اللون من العوامل، ولكن
رأيه - مع هذا - يبدو أسلم من رأي الفارسي^(٤) في جزم "نؤمّنه" والذي أيده ابن هشام،
لأنّ فيه من كثرة التقدير ما يخرج بالتّحوي عن واقع اللغة، حيث أنه قدّر فعل شرط
محذوف بعد الأداة المذكورة، وأداة شرط محذوفة قبل الفعل المذكور، لتكون هي عامل الجزم

(١) انظر: البغداديات: ٤٦٢-٤٦٦

(٢) المغني: ٣٨٨

(٣) حاشية الدسوقي: ٥٨/٢

(٤) انظر: المختار من أبواب التّحو: ١٤٢

فيه، و ليس التفسير، ولذلك أرى أن رأي الشلويين أسلم من رأي الفارسي وابن هشام، فهو لا يكلف الكلام فوق ما يحتمل من تقديرات.

الترجيح:

يترجح لديّ بعد العرض السابق رأي الشلويين للأسباب التالية :

١- وجود ما يؤيّده من الأدلة الثقلية الصحيحة.

٢- خلوه من كثرة التقدير التي تُخرج عن روح اللغة .

و الله تعالى أعلم.

المسألة السادسة:

أحكام الجملة الواقعة بعد القول أو مرادفه.

المناقشة:

قال ابن هشام: ((تقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب ، أحدها باب الحكاية بالقول أو مرادفه، فالأوّل نحو: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴾^(١) والثاني نوعان: ما معه حرف تفسير... والجملة في هذا النوع مفسّرة للفعل فلا موضع لها، وما ليس معه حرف تفسير نحو ﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ ... ﴾^(٢) ونحو: ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَعَنَا ... ﴾^(٣) وقراءة بعضهم: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ إِنَّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ ﴾^(٤) بكسر الهمزة،

وقول الراجز:

رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا

إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانًا^(٥)

رُوي بكسر إن، فهذه الجمل في محل نصب اتفاقاً، ثم قال البصريون: النَّصْب بقول مقدّر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور، ويشهد للبصريين التصريح بفعل القول في نحو: ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ... ﴾^(٦) ((...))^(٧) ، فقد ذكر ابن هشام هنا نوعاً من أنواع الجمل

(١) مريم: ٣٠

(٢) البقرة: ١٣٢

(٣) هود: ٤٢

(٤) القمر: ١٠

(٥) الرجز بلا نسبة، في: الخصائص: ٣٣٨/٢ و المختصّب: ١٠٩/١ و المغني: ٣٦٩ و خزائن الأدب: ١٨٣/٩

(٦) هود: ٤٥

(٧) المغني: ٣٩٦

ذات المحلّ، وهي الواقعة في محلّ نصب مفعول به، وأول أبوابها: ما كان منها واقعاً بعد فعل القول، والمقصود بها: ((إيراد اللفظ المتلفّظ به في غير هذا الكلام، لا مجرداً، بل مع المعنى، نحو: "قيل: زيدٌ قائمٌ" أي: قيل هذا اللفظ))^(١) فيقصد به التلفّظ المحض، ومجرّد النطق، وهو هنا ينصب مفعولاً به واحداً تكون دلالاته المعنوية مقصودة وغير مهملة، وإذا وقعت بعده الجملة الاسمية أو الفعلية يزداد في إعرابها: أنّها في محلّ نصب سدّت مسدّ المفعول به للقول، وليست مفعولاً به مباشراً.

وتسمى هذه الجملة: الجملة المحكيّة بالقول بشرط أن تكون قد جرت من قبل على اللسان، ثم أعادها المتكلم وردّد ما سبق أن جرى على لسانه أو على لسان غيره، فلا بدّ في هذه الجملة المحكيّة أن تكون قد ذكرت مرة سابقة قبل حكايتها بالقول، وإلا فلا يصحّ تسميتها محكيّة - على الصّحيح -^(٢) وتشتهر بين المعربين بأنّها: مقول القول، أي الجملة التي جرى بها القول، وهي المقصودة منه.

وقد اتّفق النّحويون على أنّ الجملة الواقعة بعد القول، أو ما في معناه من الأفعال ممّا فيه معنى القول ويؤدّي معناه، مثل: نادى، وأوحى، ودعا، ووصّى... وغير ذلك، اتّفقوا على أنّ هذه الجملة تكون في محلّ نصب مفعول به، ولكنّهم اختلفوا في عامل النصب في الجملة الواقعة بعد ما فيه معنى القول، وقد فصّل ابن هشام القول هذه المسألة على النّحو التالي:

(١) شرح الرّضي: ١٧٤/٤

(٢) النحو الوافي: ٧٤/٢

المذهب البصري:

ذهب سيبويه^(١) وجمهور البصريين^(٢)، إلى أنّ الجملة الواقعة بعد ما فيه معنى القول إنما تنصب بقول مضمر وليس بالفعل المذكور، فنحو ﴿دَعَا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِن أُجِيتْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾^(٣) جملة: "لَئِن أُجِيتْنَا" في محل نصب مفعول به لفعل قول مضمر، والتقدير: فقالوا لَئِن أُجِيتْنَا، وهذا ما يُفهم من قول سيبويه: ((وكان عيسى يقرأ هذا الحرف: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ فَاتَّصِرْ﴾ أراد أن يحكي، كما قال عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾^(٤)))^(٥) فوجه القراءة بالكسر بإضمار فعل القول بعد "دعا" لأنه فسرها بحذف فعل القول والاستغناء بالمقول عنه في الآية الثانية.

و اختار ابن مالك^(٦) مذهب البصريين قال: ((المراد، في معنى القول: النداء والدعاء ونحوهما، فإذا جاء بعد شيء منهما مقول ففيه مذهبان، أحدهما: أن يقدر قول يكون به القول محكيًا، والآخر، أن يحكى المقول بما قبله إجراءً له مجرى القول دون حاجة إلى تقدير، وهو قول الكوفيين، والأول قول البصريين، وهو الصحيح)).

وقد دَلَّ ابن مالك على صحّة مذهب البصريين بقوله: ((حذف القول استغناءً بالمقول عنه مجمع عليه في غير محلّ النزاع، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ

(١) الكتاب: ١٦٤/٣

(٢) شرح التسهيل: ٩٦/٢ و الارتشاف: ٢١٢٩/٤ و المعني: ٣٩٦ و المساعد: ٣٧٧/١ و الجمع: ٢٤٣/٢

(٣) يونس: ٢٢

(٤) الزّمر: ٣

(٥) الكتاب: ١٦٤/٣

(٦) شرح التسهيل: ٩٦/٢

إِيمَانِكُمْ... ﴿^(١) أي: فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم، فحذف القول لدلالة المعنى عليه، فحذفه في محلّ النزاع أولى، لأنّه مدلول عليه بداليتين: لفظيّة ومعنويّة﴾^(٢) ، ففعل القول في الآية الكريمة محذوف بالإجماع، لدلالة المقول عليه، وهي دلالة معنويّة، فجواز حذفه في محلّ الخلاف أولى، خاصّة مع التّصريح به بعد ما فيه معنى القول كقوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي...﴾^(٣) و هو الفعل: "نادى" فدلّ ذلك على صحة التّقدير عند عدم التّصريح، وهذا ما أيّد به ابن هشام هذا المذهب^(٤).

كما ذكر دليلاً آخر، قال: ((وأيضاً بقاء المحكيّ وحذف القول نظير بقاء المفعول وحذف الفعل، وذلك في الكلام كثير، فيلحق به التّظير))^(٥) فابن مالك هنا يقوّي الرّأي البصريّ بدليل آخر، هو قياس حذف القول وبقاء المقول على حذف الفعل، وبقاء المفعول به وهو أمر مجمع على صحته.

المذهب الكوفي:

ذهب الكوفيون^(٦) إلى أن الجملة بعد ما فيه معنى القول منصوبة بالفعل المذكور،

(١) آل عمران: ١٠٦

(٢) شرح التسهيل: ٩٦/٢

(٣) هود: ٤٥

(٤) انظر: المغني: ٣٩٦-٣٩٧

(٥) شرح التسهيل: ٩٦/٢-٩٧

(٦) انظر: شرح الجمل: ٤٦٤/٢ و شرح الرّضي: ١٧٧/٤ و المغني: ٣٩٦ و الجمع: ٢٤٣/٢

واختاره ابن عصفور^(١) وابن الصائغ^(٢)، وذلك لسلامته من الإضممار والتقدير، ومعلوم أن ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير، فلا داعي للتأويل مع دلالة الفعل الواضحة على معنى القول، وعدم فساد المعنى والتركيب^(٣).

وقد استدلل الكوفيون بظاهر ما ورد من ذلك في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ إِنَّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِر﴾^(٤) فالقراءة بكسر همزة "إن" دليل على أن الجملة في محل نصب مفعول به للفعل "دعا" إجراءً له مجرى القول، وهي قراءة ابن أبي إسحاق، وعيسى، والأعمش، وزيد بن علي، ورويت عن عاصم^(٥).

ومما جاء من ذلك في الشعر:

تَنَادَوْا بِـ "الرَّحِيلُ غَدًا" وَفِي تَرَحَّالِهِمْ نَفْسِي^(٦)

فجملة "الرحيلُ غداً" في محل نصب مفعول به للفعل "تنادوا"، أي نادى كلُّ منهم الآخر بهذا اللفظ "الرحيلُ غداً"^(٧)، ومنه أيضاً قول الراجز:

رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا

إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانًا

(١) شرح الجمل: ٤٦٤/٢

(٢) الهمع: ٢٤٣/٢

(٣) التحو الوافي: ٥٤/٢

(٤) القمر: ١٠

(٥) الكشاف: ٥/٦٥٦ و البحر المحيط: ١٧٥/٨

(٦) البيت من مجزوء الوافر، وهو بلا نسبة في: سرّ صناعة الإعراب: ١/٢٣٢ و المقرّب: ٢٩٣ و شرح الجمل: ٤٦٤/٢ و خزانة الأدب:

١٨٢/٩ و الأشباه و النظائر: ٨/١٢٦

(٧) سرّ صناعة الإعراب: ١/٢٣٢

وقول ذي الرّمة:

سَمِعْتُ: النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لِصَيْدِحَ: اَنْتَجِعِي بِرَأْيِهَا^(١)

فجملته: "الناسُ ينتجعون غيثاً" في محلّ نصب بالفعل: "سمعتُ".

وقد أيّد عباس حسن الرأي الكوفي قائلاً: "الأنسب الأخذ بالرأي القائل أنّها -

أي الأفعال المؤدّية معنى القول - تلحق به في نصب المفعول... مادامت واضحة الدلالة على

معناه... ولا داعي للتأويل بتقدير "قول" إذ لا حاجة للتقدير مع الدلالة الواضحة، وعدم

فساد المعنى أو التركيب"، "أما إذا اقتضى المقام التقدير فلا مانع منه لسبب قوي، ومن ذلك

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ بَيَضُ وُجُوهُ وُجُوهُ وُجُوهُ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ...﴾^(٢) أي :

فيقال لهم: أكفرتم، فالقول هنا محذوف، ولا بدّ من تقديره لصحة المعنى والأسلوب^(٣)، غير

أنّ الأدلّة البصريّة تبدو أقوى، للأسباب التالية:

١- أن ما استدللّ به الكوفيون من آيات يمكن أن يخضع للتوجيه البصريّ، فيكون على

إضمار القول، ويؤيّده كثرة المواضع التي جاء فيها إضمار القول استغناءً بالمقول عنه، وقاسه

ابن مالك على صحّة حذف الفعل وإبقاء المفعول به، وهذا القياس ممّا يقوّي وجهة النظر

البصريّة.

٢- أن التوجيه الكوفيّ يجعل الأفعال التي فيها معنى القول - منها نادى، أوحى، دعا-

(١) البيت من الوافر، وهو لذي الرّمة في ديوانه: ١٥٣٥ و المقتضب: ١٠/٤ وسر صناعة الإعراب: ٢٣٢/١ و شرح التصريح: ٢٨٢/٢

و خزنة الأدب: ٢٦٨ /٩

(٢) آل عمران: ١٠٦

(٣) التحو الوافي: ٥٤/٢

مَّا ينصب مفعولين، وذلك ممتنع، أوَّلاً: لأنَّ هذه الأفعال إما أن تتضمن معنى القول تضمناً كاملاً فلا تتعدى إلى المفرد ألبتة، وإما أن تكون بمعناها الذي وضعت له، وفي هذه الحال تنصب مفعولاً به مفرداً ولا تتعداه إلى ما بعده من الجمل، فكيف تعرب هذه الجمل إذا؟ إما أن تكون مفعولاً به لفعل قول محذوف، كما ذهب إليه البصريون، أو تكون جملة تفسيرية للفعل الذي يرادف فعل القول لأنها تفصيل بعد إجمال، ولأنَّ فعل القول لو ظهر بعده لكان تفسيراً له، ويمكن أن تكون بعض هذه الجمل مستأنفة على طريقة الاستئناف البياني^(١)، و ثانياً: مَّا يدلُّ على أنَّ هذه الأفعال لا تنصب مفعولين أنَّه لم يرد ذكرها عند أحد من التَّحويين ضمن ما ينصب مفعولين من الأفعال، فقد جاء عن ابن هشام^(٢) أنَّ الأفعال التي تنصب مفعولين هي، أمر، استغفر، اختار، كنى، سَمَّى، صدَّق، زوَّج، كال، وزن، دعا. بمعنى سَمَّى، واحترز بذلك عن دعا بمعنى : نادى ، فهي فعل لازم، قال سيبويه: ((... دعوت زيدا، إذا أردتَ دعوتَه التي تجرى مجرى سَمَّيته، وإن عנית الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً))^(٣) وزاد عليها الزجاج في إعراب القرآن: يسر، بوأ، هدى، جزى، زاد.. وبذلك يتَّضح أنَّ هذه الأفعال ليست مَّا ينصب مفعولين، بل إنَّ سيبويه صرَّح بأنَّ الفعل " نادى " فعل لازم لا ينصب إلا مفعولاً واحداً، وثالثاً: أنَّ هذه الأفعال - أي الأفعال التي فيها معنى القول - تختلف عن فعل القول بوجه، منها:

(١) انظر: المختار من أبواب التَّحو: ٨٧-٨٩

(٢) شرح شذور الذهب: ٣٦٩ إلى ٣٧٦

(٣) الكتاب: ٧١/١

- ١- أنه يصحّ أن تأتي بفعل القول بعد هذه الأفعال، ولا يصحّ أن تأتي بهذه الأفعال بعد فعل القول: فتقول مثلاً: نادى فقال، ودعا فقال، ولا يقال: قال فنادى، أو قال فدعا...
- ٢- قد يُكتفى بهذه الأفعال فيقال: ناديتُ فلاناً، و وصّيته... ولا يُكتفى بفعل القول حتّى تذكر المقول أو يقدر.
- ٣- لا يصحّ - أحياناً - إبدال فعل القول بهذه الأفعال وذلك نحو قولنا: نودي بالرحيل، و دعا فلان بـخـير، فلا يقال: قيل بالرحيل، ولا قيل بـخـير^(١).

الترجيح:

يترجّح المذهب البصري - كما ذهب إليه ابن هشام - للأسباب التالية:

- ١- قوة الأدلة التي اعتمدها أصحاب هذا المذهب من القرآن الكريم حيث صرّح بفعل القول بعد ما فيه معناه في مواضع كثيرة، وقياس حذف القول استغناءً بالقول عنه على حذف الفعل وبقاء المفعول، و الإجماع على صحّة ذلك الحذف في غير محل الخلاف.

- ٢- أن التوجيه البصري هو المتفق مع قواعد اللغة العربيّة المجمع عليها، أمّا التوجيه الكوفي فهو يجعل الأفعال التي فيها معنى القول ممّا ينصب مفعولين، وهذا يؤدي لعدم انضباط القواعد النحوية.

(١) الجملة العربية: ٢١٠-٢١١

و الله تعالى أعلم.

الفصل الثاني الخلاف في وجوه الإعراب

المبحث الأول
الخلافا في وجوه الإعراب و
الترجيح بينها باعتبار المعنى.
وفيه عشر مسائل

المسألة الأولى:

الخلافة في إعراب جملة: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ

الْكُوكَبِ * وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ * لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَذِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾^(١) أهـ

جملة مستأنفة ، أم جملة حالية ؟

المناقشة :

الجملة الاستئنافية هي الجملة المفتحة بها النطق^(٢)، و هي المستأنفة استئنافية تاماً^(٣)، و تطلق أيضاً على الجملة المنقطعة عما قبلها لفظاً و معنى^(٤)، و قد بين ابن هشام - عند تفصيله القول عن هذا النوع من الجمل - أن الفصل بين الاستئناف و غيره أمر دقيق، و قد يخفى على كثير من المعربين^(٥)، فيظنون أن للجملة موقعاً من الإعراب، وليست كذلك، لذلك يجدر بالمعرب أن يحتكم إلى المعنى الذي تتضمنه الجملة، و ينظر إلى ما فيها من روابط لغوية و معنوية، للوصول إلى وجه إعرابي دقيق و صحيح بناءً على ذلك المعنى، و مثال ذلك خلافتهم في إعراب قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ من الآية السابقة ، على ثلاثة أوجه :

(١) الصفات: ٦-٧-٨

(٢) المغني : ٣٦٩

(٣) حاشية الدسوقي : ٢ / ٤١

(٤) المغني : ٣٦٩

(٥) المغني : ٣٧٠

الوجه الأول :

أجاز أبو البقاء العكبري^(١) إعراب جملة ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ في محل جرّ صفة لـ ﴿شَيْطَانٍ﴾ باعتبار أنّ الحمل بعد النكرات صفات، غير أنّ جمهور المعربين يمنعون ذلك، وعللون للمنع بسبب معنويّ، هو أنّ هذا التوجيه الإعرابي يجعل معنى الآية: أنّ السماء زُيّنت بالكواكب التي تحفظها من كل شيطان موصوف بعدم السّمع أو التسمّع إلى الملاء الأعلى، و عليه فلا معنى للحفظ من شيطان هو في الأصل غير سامع^(٢)، و هو معنى فاسد بلا شكّ، و رآه السمين الحلبي^(٣) وهما من أبي البقاء .

الوجه الثاني :

أن تكون جملة : ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ في محل نصب حالاً من ﴿شَيْطَانٍ﴾ و الذي سوّغ بجيء الحال من النكرة هو كون النكرة موصوفة بـ ﴿مَارِدٍ﴾ و النكرة إذا وصفت بشيء قرّبت من المعرفة، و حسن الكلام^(٤)، و هذا الوجه قرّره الزّحشرّي، و رأى أنّه الوجه الصحيح قال: ((فإن قلت : ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾، كيف اتّصل بما قبله ؟ قلتُ : لا يخلو من أنّ

(١) إملاء ما منّ به الرحمن : ٢٠٥ / ٢

(٢) انظر: الكشاف: ٢٠١ / ٥ و البحر المحيط: ٣٣٨ / ٧ و الدر المصون : ٢٣٩ / ٩ و المعني : ٣٧٠

(٣) الدر المصون : ٢٣٩ / ٩

(٤) الأصول : ٢١٤ / ١

يُتصل بما قبله على أن يكون صفة لكلِّ شيطان، أو استثناءً، فلا تصحَّ الصفة لأنَّ الحفظ من شياطين لا يتسمعون أو لا يسمعون لا معنى له، و كذلك الاستثناء، لأنَّ سائلاً لو سأل : لم تحفظ من الشياطين ؟ فأجيب بأنهم لا يسمعون، لم يستقم، فبقي أن يكون كلاماً منقطعاً مبتدأً اقتصاصاً لما عليه حال المسترقة للسمع، و أنهم لا يقدرّون أن يسمعوا إلى كلام الملائكة و هم مقذوفون بالشَّهب، مدحورون عن ذلك»^(١) و أجاز أبو البقاء هذا الوجه أيضاً^(٢).

و يُفهم من قول الزّخشيّ : « لا يقدرّون أن يسمعوا إلى كلام الملائكة و هم مقذوفون بالشَّهب مدحورون عن ذلك » أنه يجعل الحال هنا حالاً مقدّرة مستقبلية، و هي التي يتحقّق معناها بعد وقوع معنى عاملها، أي بعد تحقّق معناها بزمن يطول أو يقصر فحصول معنى الحال هنا متأخر عن حصول مضمون عاملها^(٣) فالشياطين - على تقدير : ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ حالاً لهم - لا يستطيعون السّماع بعد الحفظ، و هم في حال القذف بالشَّهب و بهذا يختلف المعنى عنه عند تقدير الصّفة، التي تساق في الغالب لتقييد الموصوف و تخصيصه و تكون ملازمة له^(٤). بمعنى أن عدم السّمع هو صفة الشياطين الملازمة لهم قبل الحفظ و بعده كما يختلف المعنى عند تقديرها حالاً مقارنة، لأن « معناها يتحقّق في زمن تحقّق معنى عاملها

(١) الكشاف : ٢٠١ / ٥ - ٢٠٢

(٢) إملاء ما من به الرحمن : ٢٠٥ / ٢

(٣) النحو الوافي : ٣٩٠ / ٢

(٤) انظر : المقتضب : ٤ / ٣٠٠ و النحو و الدلالة : ١٢٨

و حصول مضمونه ، بحيث لا يختلف وقوع معنى أحدهما عن الآخر»^(١) و عليه يكون المعنى: حفظاً من كل شيطان حاله الملازمة له هي عدم اسّمع أو التسمّع، و يلاحظ أنّه نفس المعنى عند تقدير الصفة، وكلاهما فاسد، لذلك قال ابن هشام : « فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنّ لا يسمّعون صفة لكلّ شيطان أو حالّ منه ، و كلاهما باطل ، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمّع»^(٢) .

و إن كان الزمخشري قد فرّ من ذلك يجعلها حالاً مقدّرة ، فإنّ ابن هشام لم يسلم بذلك ، و لم يقبل به ، قال : « فإن قلت : اجعلها حالاً مقدّرة، أي : و حفظاً من كلّ شيطان مارد مقدّر عدم سماعه، أي بعد الحفظ، قلتُ: الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها، كالمرور به في قولك : مررتُ برجل معه صقر صائداً به غداً ، أي مقدّراً حال المرور به أن يصيد به غداً، و الشياطين لا يقدرّون عدم السّماع و لا يريدونه»^(٣) أي أنّهم يقدرّون السّماع حين ارتقائهم للسّماء لأنّهم راجون له^(٤) .

لكنّ هذا التعليل لمنع كون الجملة حالاً مقدّرة غير لازم كما رآه الدماميني^(٥)، و ليس كافياً لهذا المنع ، إذ « لا نسلم أنّ الذي يقدرّ وجود معنى الحال هو صاحبها ولم لا يجوز أن يقدرّها غيره ؟ ولو قيل : معنى المثال : مررتُ برجل معه صقر مقدّراً الصيد به في الغد

(١) النحو الوافي : ٢ / ٣٩٠

(٢) المغني : ٣٧٠

(٣) المغني : ٣٧٠

(٤) حاشية الدسوقي : ٢ / ٣٩٠

(٥) حاشية الدسوقي : ٢ / ٣٩٠

على أن يكون "مقدراً" اسم مفعول لَصَحَّ، سواءً أكان المقدّر هو أو غيره، و أما ثانياً : فعلى تقدير تسليم أن الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ، فلا يمتنع في الآية أن يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما رأوه من القذف بالشّهب و الطرد عن الاستراق، و أمّا ثالثاً : فلأنّ قوله: ولا يريدونه لا مدخل له في كون الحال مقدّرة ، لأنّها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريداً لها، كما إذا قال الأمير للمظلوم: ادخل السّجن خالداً في عذابه ...»^(١)

الوجه الثالث :

أن تكون الجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وقد أجاز هذا الوجه أبو البقاء^(٢) كالأوجه السّابقة، ولم يجز ابن هشام غيره ، قال : «... و إنّما هي للإستئناف النّحويّ ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً»^(٣) فهي مبتدأة لبيان حال الشياطين، ونفي استماعهم إلى الملأ الأعلى، ولا علاقة لفظيّة تربطها بالجملة التي قبلها .

وخصّ ابن هشام الاستئناف بكونه نحويّاً لا بيانياً ، لأنّ الاستئناف البيانيّ هو ما كان جواباً عن سؤال مقدّر فيكون المعنى كأنّ سائلاً سأل : لم يُحفظ من الشياطين ؟ فيجاب :

(١) حاشية الشمي : ٢ / ١٢٠

(٢) إملاء ما منّ به الرّحمن : ٢ / ٢٠٥

(٣) المغني : ٣٧٠

لأنهم لا يسمعون^(١)، وهو معنى فاسد، إذ لا فائدة من الحفظ على هذا التقدير، وقد منع الزمخشري^(٢) أيضاً تقدير الاستئناف على هذا المعنى.

و أشار الدسوقي إلى أن فساد المعنى إنما يحصل إن جعلت الجملة جواباً عن سؤال عن العلة، أي: لِمَ حُفِظَت السَّمَاءُ مِنَ الشَّيَاطِينِ؟ أمّا إن جُعِلت جواباً عن سؤال عن حال الشياطين، أي: ما حال الشياطين بعد الحفظ؟ فأجاب بأنهم لا يسمعون إلى الملاء الأعلى في حال الحفظ و بعده، كان الكلام مستقيماً، و انتفى فساد المعنى^(٣).

وبذلك نلمح جواز أن تكون جملة ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ حالاً مقدّرة، إذ إنّ الحال معناه المطلق جواب عن سؤال عن الهيئة أو الكيفية، بل إنّ ذلك غير ممتنع على تقدير الاستئناف النحويّ أيضاً، فالدماميني يرى أنّ ابن هشام بذلك التّقدير يكون قد وقع فيما فرّ منه، لأنّ الجملة إذا كانت استئنافاً نحويّاً كانت ((إخباراً عن هؤلاء الشياطين المتحفّظ منهم بأنهم لا يسمعون فيرد الإشكال، وهو أنّه لا معنى للحفظ ممن لا يسمّع - كما أخبر عنه - فيكون - أي ابن هشام - قد وقع فيما فرّ منه، فإن قلت: التّقدير: لا يسمعون بعد الحفظ، فلا إشكال؟ قلت: هذا التّقدير يصح مع جعل الجملة صفة أيضاً، فتخصيص، التّقدير بحالة

(١) الكشاف: ٥ / ٢٠١ و البحر المحيط: ٧ / ٣٣٨

(٢) الكشاف: ٥ / ٢٠١

(٣) حاشية الدسوقي: ٢ / ٤٢

الاستئناف يكون تحكماً»^(١)

كما أنّ الجملة صالحة لجعلها حالاً أكثر منها صفة ، و سبب ذلك : أنّ شيطان نكرةٌ موصوفة بـ «مارد» ، و هذا الوصف يقرب النكرة من المعرفة مما يجعل تعيينها موصوفاً غير لازم و إنما يترجّح كون شيطان صاحب حال وجملة لا يسمعون حال منه لأنه « يشترط في الحال أن يكون مذكوراً لبيان الهيئة ، و بعبارة أخرى : مفهماً حال كذا ، وهو شرط دلاليّ يميّزه عن الوصف »^(٢) فيكون المعنى: لحفظ السماء من كلّ شيطان مارد غير قادر على السّمع في حال الحفظ، و هذا المعنى أقوى من تقدير الصفة التي تساق في الغالب « لتقييد الموصوف و لا تفهم في حال كذا بطريق القصد، و إنّما بحال اللزوم، لأنّ المقصود بالذات التقييد بالنّعت، و إنّ لزم فيه بيان الهيئة بالعرض »^(٣) و عليه فهو يفهم كون الوصف بـ ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ ملازماً للشياطين قبل الحفظ و بعده على السواء .

هذا من حيث المعنى ، أمّا من حيث الصّناعة : فمعلوم أنّ الوصف بالجملة خاصّ بالنّكرة ، لأنّ الجملة مؤوَّلة بها ، فيتحقّق التطابق بين الصفة و الموصوف ، و كون النّكرة هنا - و هي ﴿ شَيْطَانٍ ﴾ - موصوفة بـ ﴿ مَارِدٍ ﴾ يفوّت هذا الشرط ، لأنّه يجعلها أقرب إلى المعرفة ، فيحسن أن تكون الجملة حالاً و ﴿ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ﴾ هو صاحب الحال لأنه في حكم

(١) حاشية الشمعي : ١١٩ / ٢ و انظر : حاشية الأمير : ٤٦ / ٢

(٢) النحو و الدلالة : ١٢٨

(٣) السابق .

المعرفة .

أمّا تقدير الاستئناف – الذي قرّره ابن هشام – فهو جائز ولكنّه مرجوح، لأنه لا يلزم أن تكون الجملة منقطعة عمّا قبلها معنى ، إذ يصح تقديرها جواباً عن سؤال عن الحال كما لا يلزم أن تكون منقطعة عما قبلها لفظاً كما بيناه آنفاً .

الترجيح :

يترجّح وجه إعراب جملة ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ في محل نصب حالاً من ﴿شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ لقوّة دلالته على المعنى المراد بحيث لا يرد عليه شيء كما يرد على تقدير الاستئناف مع كونه جائزاً لكنّه مرجوح ، كما لا يرد عليه شيء مما يرد على تقدير الصفة و يجعله وجهاً ضعيفاً عند جمهور النحويين .

و الله تعالى أعلم.

المسألة الثانية :

الخلاف في موضع جملة: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾

قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ

وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿^(١)﴾ أهي جملة معترضة أم مستأنفة ؟

المناقشة :

تعددت أوجه الإعراب لهذه الآية الكريمة ، و أوصلها السمين الحلبي إلى تسعة أوجه تتفاوت قوّة و ضعفاً ، غير أنّ ما يهمننا هنا هو الخلاف بين ابن هشام و ابن مالك حول تقدير الإعراب في هذه الآية الكريمة ، أهي اعتراضية كما ذهب إليه ابن مالك مستشهداً به على التشابه الذي قد يقع بين الجملتين المعترضة و الحالية ، أم هي مستأنفة كما وضّح ابن هشام راداً استشهاد ابن مالك .

فبعد أن ذكر ابن هشام تعريف الجملة الاعتراضية و بيان مواضعها ^(٢) ذكر أنّها قد

تلتبس بالجملة الحالية ^(٣) ذلك أن ((الجملة قد تأتي مقترنة بالواو فاصلة بين أمرين متلازمين

(١) آل عمران : ٧٣

(٢) المغني : ٣٧٣ - ٣٨١

(٣) المغني : ٣٨١

فلا يدري حينها هل الواو للحال أم للاعتراض؟^(١) فيُحتكم عندها إلى أمور تفرّق بينهما منها : أن تكون جملة الاعتراض إنشائية كالجملية الأمرية: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ﴾ وهو ما مثل به ابن مالك^(٢)، و لم يسلم ابن هشام بذلك فقال: ((كذا مثل ابن مالك بناءً على أن: ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ﴾ متعلق بـ ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾... و الآية محتملة لغير ذلك...))^(٣) وهو أن تكون الآية منقطعة عما قبلها استثنائية، و قد رجح هذا الوجه بأمور ، و فيما يلي تفصيل هذه الأوجه ، و بيانها :

الوجه الأول :

و هذا الوجه ذكره الزمخشري^(٤)، و اعتمده ابن مالك^(٥) في التمثيل للجملية الاعتراضية الأمرية ، وهو أن يكون قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ متعلقاً بقوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ على حذف حرف الجر ، أي: ولا تؤمنوا بأن أحداً يؤتى مثل ما أوتيتم، و المعنى: ولا تؤمنوا بأن أحداً يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم، إلا لأهل دينكم، لأن ذلك لا يغيّر اعتقادهم ، بخلاف المسلمين فإن ذلك يزيدهم ثباتاً و إيماناً بنبوّة محمد ﷺ و بخلاف المشركين فإنه يدعوهم إلى الإسلام، و ذلك لأنّ محمداً ﷺ مذكور في كتبهم وفيه دليل على صدق نبوته

(١) حاشية الدسوقي : ٥٢ / ٢

(٢) شرح التسهيل : ٣٧٧ / ٢ و المغني : ٣٨١

(٣) المغني : ٣٨١

(٤) الكشف : ٥٧٠ / ١

(٥) شرح التسهيل : ٣٧٧ / ٢

وعليه تكون جملة: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ معطوفةً على كلام الطائفة من أهل الكتاب (١) في الآية المتقدمة: ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَيَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَكُفُّوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ وَلَا تُؤْمِنُوا... (٢) وجملة: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ﴾ معترضة بين ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ و متعلّقه ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ و معنى الاعتراض: ((أَنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ ، من شاء أن يلطف به حتى يسلم أو يزيد ثباته على الإسلام كان ذلك ، و لن ينفع كيدكم و حيلكم)) (٣) و على هذا المعنى تكون الجملة المعترضة من كلام الله تعالى ليثبت به قلوب المؤمنين فلا يشكّوا عند تلبس اليهود و تزويرهم (٤).

وعلى هذا الوجه ينبغي أن يضمّن الفعل ﴿تُؤْمِنُوا﴾ معنى أقرّ أو اعترف، لأنّ الإيمان لا يتعدى إلى مفعولين، ولا يتعلّق بجارين أيضاً، وهما: الظاهر في قوله: ﴿لَمَنْ تَبِعَ﴾ ، و المحذوف في ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ ، لذلك يجب أن يُحمل الإيمان على معناه، أي: لا تقرّوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، إلا لمن تبع دينكم ، فتكون اللام في ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ متعلّقة بمعنى الإقرار (٥).

أمّا ابن هشام فرأى أنّ ذلك غير لازم في الآية، و أنّها محتملة لغير ذلك، و ذكر وجهها إعرابياً راجحاً عنده، أسقط به استدلال ابن مالك.

(١) انظر: الكشاف: ٥٠٧/١ و البحر المحيط: ٥١٨/٢ و الدر المصون: ٢٥٢/٣ و المغني: ٣٨١

(٢) آل عمران: ٧٢-٧٣

(٣) الكشاف: ٥٧٠/١

(٤) البحر المحيط: ٥١٨/٢

(٥) الحجة للقراء السبعة: ٥٢/٣

الوجه الثاني:

أن تكون جملة ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ﴾ جملة مستأنفة منقطعة عما قبلها، و عليه فإن قول الطائفة من أهل الكتاب يكون قد تم عند الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا لِمَن تَبَعَ دِينَكُمْ﴾ أي: لا تؤمنوا هذا الإيمان الظاهر الذي أتيتم به وجه التّهار و نقضتموه في آخره إلا لمن كان تابعاً دينكم، وهم الذين أسلموا منكم كعبد الله بن سلام، و ذلك لأنّ إسلام أمثاله كان أغيب لهم، و رجوعهم إلى الكفر كان أقرب، و هم فيه أرغب و أطمع^(١)، و هنا تمّ كلامهم، ثمّ قيل: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ﴾ أي: قل يا محمّد إنّ هدى الله هو الهدى، و جملة: ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ مجرورة بحرف التعليل و هو اللام^(٢) و هو متعلق بمحذوف مؤخر معللاً له، أي: لأنّ يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم دبرتم هذا الكيد^(٣)، وقدّره ابن هشام بـ: لكرهه أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم دبرتم ذلك^(٤).

وقيل إنّ قوله: ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ﴾ من جملة المقول، فهو من كلام الله أيضاً ومعناه: أكّد عليهم أنّ الهدى ما فعل الله تعالى من إيتاء الكتاب غيرهم، و أنكر عليهم أن يمتعضوا من أن يؤتى أحدٌ مثله، فكأنّه قيل: قل - يا محمّد - إنّ الهدى هدى الله، و قل: لأنّ يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم قلت ما قلت و كدّتم ما كدّتم، لا لشيء سوى ما بكم من الحسد أن يؤتى غيركم

(١) الكشاف: ٥٧٠/١ و الدر المصون: ٢٥٣/٢ و المغني: ٣٨١ و روح المعاني: ٢٠٠/٣

(٢) الدر المصون: ٢٥٣/٢

(٣) روح المعاني: ٢٠٠/٣

(٤) المغني: ٣٨١

مثل ما أوتيتم من فضل الكتاب و العلم^(١)، و هو قريب من المعنى الأول في هذا الوجه من الإعراب .

و يؤيد هذا الوجه أنه موافق للمعنى على قراءة ابن كثير^(٢) بهمزتين الأولى منهما للاستفهام، و بما استدل ابن هشام على المعنى الذي ذهب إليه، وجعلها دليلاً مرجحاً لهذا الوجه من الإعراب^(٣).

ووجه تقوية هذه القراءة لهذا الوجه الإعرابي أن الهمزة هنا تفيد التقرير و التوبيخ^(٤) و هو المعنى المراد في هذا الوجه، كما أن همزة الاستفهام في هذه القراءة تضعف التوجيه الإعرابي الأول، ذلك أن تقدير جملة: ﴿قُلْ إِنْ أَلْهَىٰ اللَّهُ مَنًّا مَّا فَتَىٰ﴾ معترضة، و جعل ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ﴾ متعلقاً بالفعل ﴿تُؤْمِنُوا﴾ يؤدي إلى أن يعمل ما قبل أداة الاستثناء فيما بعدها، و هو متعلقه: ﴿لِمَنْ تَبِعَ﴾، و ذكر ابن هشام أن هذا ليس من المسائل التي يجوز فيها أن يعمل ما قبل أداة الاستثناء فيما بعدها، لأنه ليس مستثنى و لا مستثنى منه و لا تابعا له^(٥) و وجود أداة الاستفهام في القراءة الثانية مانع من ذلك لأن همزة الاستفهام لها الصدارة^(٦)، فتدل على انقطاع ما بعدها عن الفعل، و استقلاله بمعنى الإنكار، مما يؤيد الوجه الذي قرره ابن هشام.

(١) الكشف : ١ / ٥٧٠ و انظر : روح المعاني : ٣ / ٢٠٠

(٢) الحجة للقراء السبعة : ٣ / ٥٢ و الوافي في شرح الشاطبية : ٨٥

(٣) المغني : ٣٨١

(٤) الكشف : ١ / ٥٧٠

(٥) المغني : ٣٨١

(٦) المغني : ٢٤

الترجيح :

يترجّح لديّ الوجه الذي ذهب إليه ابن هشام من أنّ جملة ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ﴾

مستأنفة و ليست اعتراضية كما ذهب إليه ابن مالك ، و أسباب الترجيح هي :

١- أنّ المعنى الذي أشار إليه ابن هشام مطّرد في القراءتين، فأحدهما تقوي معنى

الأخرى و تعزّزه.

٢- أنّ الوجه الإعرابي الأول دخله الضعف من ناحية الصناعة ، حيث عمل ما قبل إلا

فيما بعدها ، و ليس كذلك الوجه الثاني .

٣- أنّ المعنى على التوجيه الثاني أقوى منه على التوجيه الأول، حيث أنّ فيه زيادة معنى

التوبيخ و الإنكار، سواءً على قراءة الجمهور عن طريق القصر في قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ

هُدَىٰ اللَّهِ﴾ أو عن طريق ما أفادته همزة الاستفهام على قراءة ابن كثير، و فيه أيضاً تأكيد

لنبوة محمّد ﷺ حيث أخبر بما يعتمل في صدورهم و بما يدور بينهم في الخفاء من مكر و

كيد و تدبير يريدون به التشكيك في نبوته و صدقه.

والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة:

الخلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ من الآية الكريمة: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ

جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرَهُمْ ذُلًّا مَّا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ

النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(١).

المناقشة:

من المواضع التي تقع الجملة فيها معترضة، أن تكون كذلك بين أجزاء الصلة، كأن يعطف على جملة الصلة جملة أخرى، وتقع الجملة المعترضة فاصلةً بينهما، وسمّاه ابن هشام "الاعتراض بين أجزاء الصلة"^(٢) باعتبار أن المعطوف على الصلة صلة، ومجموع الجملتين جملة واحدة، كلٌّ منهما جزء من الأخرى.

ومثل ابن هشام لهذا الموضع من مواضع الاعتراض بالجملة، بالاعتراض الوارد في الآية

السابقة، ويبيّن أنه يجوز فيها أوجه أخرى، وفيما يلي تفصيل ذلك:

الوجه الأول:

ذهب ابن عصفور^(٣) إلى أنّ ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ، و ﴿كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ﴾ صلة الموصول، و

(١) يونس: ٢٧

(٢) المغني: ٣٧٧

(٣) شرح الجمل: ١/١٨٦

﴿وَرَهْتُهُمْ ذَلَّةٌ﴾ معطوف على الصلّة، وأنَّ ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ جملة اسمية معترضة وقعت فاصلة

بين الصلّة و المعطوف عليها لبيان مقدار الجزاء، و الخبر قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾

قال: ((واعلم أنه لا يجوز الفصل بين الصلّة والموصول بأجنبي، أعني بما ليس من الصلّة إلا

أن يكون الفاصل جملة اعتراض، وهي ما كان فيه - من الجمل - تأكيد أو تبيين للصلّة...

ومثال التبيين قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَرَهْتُهُمْ ذَلَّةٌ﴾ فقوله: ﴿وَرَهْتُهُمْ ذَلَّةٌ﴾

من كمال الصلّة، لأنّه معطوف على ﴿كَسَبُوا﴾، وفصل بينه وبين الموصول بقوله: ﴿جَزَاءُ

سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾، وهو جملة من مبتدأ وخبر، والباء زائدة في الخبر لأنّ فيه تأكيداً لقوله: ﴿وَرَهْتُهُمْ

ذَلَّةٌ﴾، ألا ترى أن جزاء السيئة من رهوق الذلّة لهم؟ ((^(١)

وضعّف ابن هشام ما ذهب إليه ابن عصفور من وجوه:

الأوّل: أن المعنى على هذا التوجيه بعيد، قال: ((لأنّ الظاهر أنّ ﴿وَرَهْتُهُمْ ذَلَّةٌ﴾ لم يؤت به

لتعريف ﴿الَّذِينَ﴾، فيعطف على صلته، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاء كسبهم

السيئات ((^(٢)، ذلك أنّه يصح تأويل الصلّة والموصول باسم الفاعل مع صحّة المعنى، فتقول

مثلاً: الذي جاء أبوه زيداً، أي الجائي أبوه... وهنا يصحّ أن يقال: "الكاسبون السيئات" في

هؤلاء القوم، ولكن لا يصحّ أن يقال في تعريفهم وتعيينهم: "المرهقون بالذلة"، لأنّ ذلك

(١) شرح الجمل: ١٨٦/١

(٢) المغني: ٣٧٧

الأثر إنما يصيبهم يوم القيامة، ولا يعرفون به الآن^(١)، فالصحيح إذن أن تكون جملة ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ معطوفة على ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾، لا على جملة الصلة، والثاني: أن هذا التوجيه الإعرابي ليس بمتعين في إعراب هذه الآية، لجواز غيره من الوجوه، فيجوز أن يكون الخبر كما ذكر، وما قبله جملتان معترضان بينه وبين الاسم الموصول الواقع مبتدأ، فيكون الاعتراض بين المبتدأ والخبر، لا بين أجزاء الصلة، و يجوز أن يكون الخبر ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ...﴾ فالاعتراض بثلاث جمل، أو ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ فالاعتراض بأربع، و جميعها بين المبتدأ وخبره^(٢)، هذا بالإضافة إلى جواز ما سيأتي بيانه من وجوه.

ومما يردُّ عليه أيضاً أن فيه عطفًا للمستقبل ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ على الماضي ﴿كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ﴾، وقد منعه بعض النحويين^(٣)، وأجازه بعضهم بشرط أن يكون الماضي مستقبل المعنى أو العكس^(٤)، ولا يتأتى هذا الشرط هنا، لأن اكتسابهم السيئات كان في الدنيا، و رهوق الذلّة لهم يكون يوم الحساب.

الوجه الثاني:

أن يكون ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ، خبره الجملة الصغرى ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ والواو استئنافية لا

(١) انظر: حاشية الدسوقي: ٤٨/٢

(٢) انظر: المغني: ٣٧٧-٣٧٨ و حاشية الدسوقي: ٤٨-٤٩ / ٢

(٣) انظر: شرح الرّضي: ٣٥٤/٢

(٤) الهمع: ٢٧١ / ٥

عاطفة^(١)، واختلف المجيزون لهذا الوجه في تحديد خبر المبتدأ ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾، فذهب ابن
كيسان^(٢) إلى أن الخبر هو ﴿بِمِثْلِهَا﴾ والباء زائدة، و التقدير: "جزاء سيئة مثلها"، قال ابن
هشام: ((وهو مردود عند الجمهور))^(٣)، لأن الباء تزداد في المبتدأ لا في الخبر^(٤) وقيل: الخبر
مخذوف، وهو متعلق الجار، والتقدير: مقدر. بمثلها، أو مستقر. بمثلها^(٥).

وقيل: الجار والمجرور متعلقان بالمبتدأ ﴿جَزَاءُ﴾ والخبر مخذوف، تقديره: جزاء سيئة
بمثلها واقع، وهو قول أبي البقاء^(٦)، أو لهم جزاء سيئة بمثلها، وهو قول الحوفي^(٧) وجاز أن
يتعلق الجار والمجرور بـ ﴿جَزَاءُ﴾ لأن هذه المادة تتعدى بالباء، نحو: ﴿وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا﴾^(٨)
والرابط بين هذه جملة ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ وبين الموصول الذي هو المبتدأ مخذوف على قول
أبي البقاء، تقديره: جزاء سيئة بمثلها بهم واقع، على نحو: السمن منوان بدرهم، وهو حذف
مطرّد، وعلى قول الحوفي هو الضمير المجرور باللام، والمقدر معها خبراً عن المبتدأ^(٩)، وقد
استحسن ابن هشام هذا الوجه لإغنائه عن تقدير رابط بين المبتدأ وخبره المقدر.

ويجوز أن تكون جملة: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ معطوفة على الجملة التي

(١) البحر المحيط: ١٤٩/٥ و المغني: ٣٧٨ و روح المعاني: ١٠٤/١١

(٢) المحرر: ١٣٨/٧ و البحر المحيط: ١٤٩/٥ و المغني: ٣٧٨

(٣) المغني: ٣٧٨

(٤) حاشية الدسوقي: ٤٩/٢

(٥) البحر المحيط: ١٤٩/٥

(٦) التبيان: ٢٨/٢ و البحر المحيط: ١٤٩/٥ و المغني: ٣٧٨ و الدرّ المصون: ١٨٤/٦

(٧) المحرر: ١٣٨/٧ و البحر المحيط: ١٤٩/٥ و المغني: ٣٧٨ و روح المعاني: ١٠٤/١١

(٨) الإنسان: ١٢

(٩) المغني: ٣٧٨ و الدرّ المصون: ١٨٤/٦

سبقتها^(١)، وهي قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ...﴾^(٢) ومعنى العطف هنا أن تكون "مثلها" في الآية الثانية مقابل "الزيادة" في الآية الأولى، فيتعادل التقسيم، ويكون المعنى: للذين أحسنوا الحسنى وزيادة، وللذين كسبوا السيئات سيئةً بمثلها.^(٣)

واختلفوا في المعطوف، فذهب الزمخشري^(٤) إلى تقدير مضاف إلى الاسم الموصول، أي: وجزاء الذين كسبوا... على معنى: جزاؤهم أن تجازى سيئةً واحدةً بمثلها، وهو بذلك يخرج من الوقوع في مسألة الخلاف المسماة عند النحويين: العطف على معمولي عاملين مختلفين، ويقصد به: أن تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب، أم متفقين، على معمولي عاملين مختلفين^(٥)، وسيبويه^(٦) يمنع هذه المسألة، لضعف حرف العطف عن كونه بمترلة عاملين مختلفين، وممن ذهب هذا المذهب: المبرد^(٧)، وابن السراج^(٨)، وهشام^(٩)، والفراء^(١٠)، وتوجيه الآية الكريمة على هذا المذهب يكون بإضمار حرف جر قبل الاسم الموصول، أي: وللذين كسبوا السيئات جزاءً سيئةً بمثلها... وعليه يكون عامل الجر في الاسم الموصول هو حرف الجرّ المقدّر، وعامل الرفع في ﴿جَزَاءً﴾ هو الابتداء، عطفاً

(١) المغني: ٣٧٨ و انظر: المحرّر: ١٣٩ / ٧ و روح المعاني: ١١ / ١٠٤

(٢) يونس: ٢٦

(٣) انظر: المحرّر: ١٣٨ / ٧ و المغني: ٣٧٨

(٤) الكشاف: ٣ / ١٣٢

(٥) انظر: شرح الرّضي: ٢ / ٣٤٤

(٦) انظر: الكتاب: ١ / ١٠٧

(٧) المقتضب: ٤ / ١٩٧

(٨) الأصول: ٢ / ٧١

(٩) المغني: ٤٦٢

(١٠) معاني القرآن: ١ / ٤٦١

على ﴿الحُسْنَى﴾ .

أمّا ابن هشام فذهب إلى أنّ الآية بمحملها معطوفة على الآية قبلها، لأنه يجيز العطف على معمولي عاملين مختلفين^(١) تبعاً للأخفش^(٢) وجواز ذلك مشروط عنده - ومن تبعه - بأن يلي المعطوفُ حرفَ العطف، وألا يفصل بينهما، نحو: "في الدار زيدٌ، والحجرة عمروٌ"، فإن فصل بين العاطف الذي هو كالجارِّ، وبين المعطوف الذي هو كالجورر امتنعت المسألة^(٣)، ونجد أنّ هذا الشرط منطبق على الآية الكريمة، وعليه، يكون الاسم الموصول في: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ﴾ في محل جرّ عطفاً على ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾، ويكون ﴿جَزَاءٌ﴾ مبتدأً مؤخراً، عطفاً على ﴿الحُسْنَى﴾ وخبره ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ﴾، ونظيرها في المعنى - كما مثل ابن هشام - قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٤)، وهذا هو الوجه الرَّاجح عنده سواء على مذهب سيبويه في إضمار حرف الجرِّ، أو على مذهب الأخفش في العطف على معمولي عاملين مختلفين، وسبب التّرجيح كما قال هو: ((لاغناؤه عن تقدير رابط بين هذه الجملة - أي: ﴿جَزَاءٌ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ - ومبتدئها وهو ﴿وَالَّذِينَ﴾، وعلى ما اخترناه يكون ﴿جَزَاءٌ﴾ عطفاً على ﴿الحُسْنَى﴾، فلا يحتاج إلى

(١) حيث قال في الباب الرَّابع، في آخر حديثه عن العطف على معمولي عاملين مختلفين: ((و الحقّ جوازه، نحو: في الدار زيدٌ، والحجرة

عمروٌ)) و الآية الكريمة من هذا القبيل. انظر: المغني: ٤٦٣

(٢) المغني: ٤٦٢ و انظر: شرح الرّضوي: ٣٤٥ .

(٣) السابق.

(٤) القصص: ٨٤

تقدير آخر))^(١).

فعلى هذا يكون ﴿جَزَاءٌ﴾ مبتدأ مؤخرًا ، خبره شبه الجملة ﴿الَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ﴾ على تقدير حرف جر، أو عطفاً على الخبر المقدم في الآية السابقة، وهو: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾، ولا حاجة لتقدير رابط، حيث إن الخبر عندها يكون تامّ المعنى، والفائدة.

الترجيح:

يترجّح ما ذهب إليه ابن هشام في توجيه الآية الكريمة من أن "الذين كسبوا" معطوف على ما قبله، وهو خبر مقدم، و "جزاء سيئة بمثلها" مبتدأ مؤخر، لقوة المعنى الذي يؤدّيه وإغناؤه عن تقدير رابط، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى ممّا يحتاجه.
و الله تعالى أعلم.

(١) المغني: ٣٧٨

المسألة الرابعة:

الأوجه المختلفة في إعراب قوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ من الآية الكريمة: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ﴾

﴿أَنْزَلْنَاهُ أَفَاتَمَ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾^(١).

المنافشة:

من الجمل ما يقع بعد النكرة، فيحتمل الوصفية و الحالّية على السواء، لأسباب تقرب النكرة من المعرفة، ومن ذلك احتمال الوجهين في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ فالجملة الفعلية ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ تحتمل الوجهين على النحو الذي وضّحه ابن هشام بقوله: ((فلك أن تقدّر الجملة صفة للنكرة، وهو الظاهر، ولك أن تقدّرها حالاً منها، لأنّها قد تخصّصت بالوصف، وذلك يقربها من المعرفة ... و لك أن تقدّرها حالاً من المعرفة، وهو الضمير في ﴿مُبَارَكٌ﴾ إلا أنّه قد يضعف من حيث المعنى وجهاً للحال ...))^(٢) وفيما يلي بيان ذلك:

الوجه الأول:

يجوز في قوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ أن يكون جملة فعلية في محلّ رفع صفة ثانية لـ ﴿ذِكْرٌ﴾ بناءً على القاعدة النحوية التي تقول: إنّ الجمل بعد التكرات صفات، وبعد المعارف

(١) الأنبياء: ٥٠

(٢) المعنى: ٤١١

أحوال^(١)، و الجملة لا تكون نعتاً إلا للنكرة، لمناسبتها لها من حيث يصح تأويلها بالنكرة، وذلك نحو: "قَامَ رَجُلٌ ذَهَبَ أَبُوهُ" تقول فيه: قَامَ رَجُلٌ أَبُوهُ ذَاهِبٌ، أو: ذَاهِبٌ أَبُوهُ^(٢)، ويكون التأويل في الآية: ذَكَرَ مُبَارَكٌ مِثْلُ.

الوجه الثاني:

يجوز في الآية أيضاً أن تكون جملة: ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ في محل نصب حال، إمّا من النكرة الموصوفة: ﴿ذَكَرَ مُبَارَكٌ﴾، لأنّ النكرة إذا وصفت قرُبت من المعرفة، و حسن الكلام^(٣)، و إمّا من الضمير المستتر في المصدر ﴿مُبَارَكٌ﴾ أي: هو.

لكنّ ابن هشام ضعّف هذين الوجهين لأسباب تتصل بالمعنى الذي يؤدّيه تقدير الحاليّة، قال: ((إلا أنّه قد يضعف من حيث المعنى وجهاً الحال، أمّا الأوّل فلأنّ الإشارة إليه لم تقع في حال الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حال الشيخوخة في ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٤) أمّا الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحال الإنزال))^(٥)

فضعف الوجه الأوّل راجع إلى أنّ العامل في الحال هو اسم الإشارة أو التنبية^(٦)، على معنى: أشير في حال كذا، أو انتبه إليه في حال كذا^(٧)، على ما ذهب إليه جمهور النحويين،

(١) المغني: ٤١٠

(٢) شرح الرضي: ٢٩٨/٢ و انظر: ابن يعيش: ١٤١/٣ و النحو الوافي: ٤٨٠/٣

(٣) الأصول: ٢١٤/١

(٤) هود: ٧٢

(٥) المغني: ٤١١

(٦) انظر: الكشاف: ٢١٧/٣ و أمالي ابن الشجري: ٩/٣ - ١٠ و الهمع: ٣٥/٤

(٧) معاني القرآن للزجاج: ٦٣/٣

ولكنّ هذا المعنى لا يتأتى في الآية الكريمة، لأنّ الحال قيد في عاملها، و العامل هنا هو اسم الإشارة، فيفيد بأنّ الإشارة تقيده بحال الإنزال، مع أنّ الإشارة إليه لم تكن في حال إنزال جميعه^(١).

أما الوجه الثاني فيفهم من كلام ابن هشام أنّه يجعل البركة مقيدة بحال الإنزال، لأنّها هي العامل في الحال، فيكون المعنى: مباركٌ في حال إنزاله، فإذا فارقه الإنزال فارقت البركة، وليس هذا هو المعنى المراد.

الترجيح:

يترجح وجه إعراب جملة ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ في محل رفع صفة ثانية لـ ﴿ذِكْرٌ﴾ على ما ذهب إليه ابن هشام، وذلك لقوة هذا الوجه، ودقته في أداء المعنى المراد، فلا يرد عليه ما ورد على تقدير الحالية.

و الله تعالى أعلم.

(١) حاشية الدسوقي: ٨٣/٢

المسألة الخامسة:

الخلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ حَبَالًا وَّدَوًّا مَا عَنَّتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ من

الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْتِيَنَّكُمْ حَبَالًا وَّدَوًّا مَا عَنَّتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ

أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^(١).

المناقشة:

أورد ابن هشام هذه الآية الكريمة مثالا للجمل التي في استنافها خلاف، و بين الأوجه

الإعرابية الجائزة فيها، قال: ((نحو: الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ حَبَالًا

وَدَوًّا مَا عَنَّتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ قال الزمخشري: الأحسن و الأبلغ أن تكون مستأنفات

على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين، و يجوز أن تكون ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ﴾

و ﴿قَدْ بَدَتِ﴾ صفتين، أي: بطانة غير مانعتكم فساداً، بادية بغضاؤهم، و منع الواحدي هذا

الوجه، لعدم حرف العطف بين الجملتين، و زعم أنه لا يقال: لا تتخذ صاحباً يؤذيك أحب

مفارقتك، و الذي يظهر أن الصفة تتعدد بغير عاطف و إن كانت جملة، كما في الخبر، نحو

قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾^(٢) ((^(٣) و فيما يلي تفصيل

للأوجه سابقة الذكر:

(١) آل عمران: ١١٨

(٢) الرحمن: ١-٢-٣-٤

(٣) المغني: ٣٧٢

الوجه الأول:

أن يكون قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتُونَكُمْ خَبَالًا﴾ و ﴿وَدَّوْا مَا عَنِتُّمْ﴾ و ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ جملاً فعليّة لا محلّ لها من الإعراب، مستأنفة^(١)، و جيء بها لبيان حال الطائفة الكافرة، حتى ينفر المسلمون منها ولا يتخذوها بطانة^(٢)، و تعليلاً للنهي في ﴿لَا تَتَّخِذُوا﴾ وهو ما حسن به الرّمخشري^(٣) هذا الوجه، و أجازاه ابن هشام بإيراده لهذه الآية مثلاً على الجمل المستأنفة.

وقد ترك العطف بين هذه الجمل إيداناً بإرادة معنى التعليل للنهي، و إشعاراً باستقلال كلّ جملة منها في ذلك، و جاء التعليل على طريق الترتيب، بأن يكون اللاحق علّة للسابق، إلى أن تكون الأولى علّة للنهي، و يتمّ التعليل بالمجموع، و المعنى: لا تتخذوهم بطانة، لأنهم لا يقصرون في فسادكم، لأنهم يودّون شدّة ضرركم، بدليل أنّهم قد بدت البغضاء من أفواههم، و إن كانوا يخفون الكثير^(٤).

الوجه الثاني:

أجازوا أن تكون جملة: ﴿لَا يَأْتُونَكُمْ﴾ في محلّ نصب صفة ثانية لـ ﴿بِطَانَةٍ﴾^(٥)، و ﴿وَدَّوْا مَا عَنِتُّمْ﴾ في محلّ نصب صفة ثالثة، أو حالاً من ضمير الرفع في: ﴿لَا يَأْتُونَكُمْ﴾ على إضمار قد

(١) انظر: الكشاف: ٦١٦/١ و البحر المحيط: ٤١/٣-٤٢ و الدر المصون: ٣/٣٦٤-٣٦٦ و إعراب القرآن و بيانه: ٥١٥/١

(٢) البحر المحيط: ٤١/٣

(٣) الكشاف: ٦١٦/١

(٤) انظر: روح المعاني: ٣٨/٤

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن: ١٥٠/١ و الكشاف: ٦١٦/١

قبل الفعل الماضي^(١)، و أجاز الزمخشري^(٢) أن تكون بياناً و تأكيداً لـ ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾، و قوله: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ﴾ في محل نصب صفة أخرى لـ ﴿بِطَانَةٍ﴾، و جوز أبو البقاء^(٣) أن تكون حالاً، أي: خارجة من أفواههم.

ورد أبو حيان^(٤) وجهي الوصفية و الحالية لأنّ تقديرهما يؤدّي إلى الإخلال بالمعنى من جهة أن التقييد بالوصف أو الحال يؤذن بجواز اتّخاذهم بطانة عند عدم وجودهما على تلك الصفة أو الحال، قال: ((ومن ذهب إلى أنها صفة للبطانة، أو حال مما تعلقت به، فبعيد عن فهم الكلام الفصيح، لأنّهم نهوا عن اتّخاذ بطانة كافرة، ثمّ نبّه على أشياء مما هم عليه من ابتغاء الغوائل للمؤمنين، و ودادة مشقتهم، و ظهور بغضهم، و التقييد بالوصف أو الحال يؤذن بجواز الاتّخاذ عند انتفائهما))^(٥) و ذلك لأنّ النعت يفيد التخصيص إن كان نعتاً لنكرة، كالوارد في الآية الكريمة، و معنى التخصيص: تقييد المطلق بالوصف، و رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات^(٦)، أما الحال فهو ما انتصب مبيّناً هيئة الفاعل أو المفعول به، أو ما جرى مجراهما، وقت وقوع الحدث، فحصول مضمونه مقيّد بحصول الحدث، و الأصل فيها الانتقال و التحوّل، فهي وصف غير لازم^(٧).

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن: ١٥٠/١ و البحر المحيط: ٤٢/٣ و الدر المنون: ٣/٣٦٦

(٢) الكشف: ٦١٦/١

(٣) إملاء ما منّ به الرحمن: ١٤٧/١

(٤) البحر المحيط: ٤١/٣

(٥) السّابق.

(٦) انظر: أسرار العربية: ٢١٤ و الهمع: ١٧١/٥ و التصريح: ٤٦٤/٣ و حاشية الصبان: ٦١/٣ و النحو و الدلالة: ١٢٨

(٧) انظر: الأمالي النحوية: ١٠٢/٤ و شرح الرضي: ١٠/٢ و التصريح: ٦٠١/٢ و النحو و الدلالة: ١٢٨

فعلى تقدير الوصفية يكون النهي عن اتخاذهم بطانة مقيداً باتصافهم بهذه الصفات، موجود بوجودها، زائل بزوالها، وعلى تقدير الحالية يكون النهي أيضاً مقيداً بحال كونهم لا يألوهم خبالاً... فإن انتفت عنهم تلك الحال، انتفى النهي عن الاتخاذ، وليس ذلك هو المراد، بل المراد النهي عموماً عن اتخاذ البطانة من غير المسلمين، وما جاء بعد ذلك هو استئناف على وجه التعليل لذلك النهي، ليكون أكثر تأكيداً ووضوحاً، وذلك التوجيه هو الأنسب لسياق الآيات الكريمة.

ونقل ابن هشام عن الواحدي^(١) منعه لوجه الوصفية بحجة عدم وجود حرف العطف بين الجملتين، و هما قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ و ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ باعتبار أن قوله تعالى: ﴿وَدَوَّا مَا عَنْتُمْ﴾ تأكيد و بيان لما قبلها، لأنه لا يقال: "لا تتخذ صاحباً يؤذيك أحب مفارقتك"^(٢)، بل الصحيح أن تعطف الجملة الثانية على الأولى بحرف العطف، بناءً على القاعدة التي تقول بعطف النعوت المختلفة لنعوت واحد بحرف العطف^(٣)، فيقال: "لا تتخذ صاحباً يؤذيك و أحب مفارقتك"، فكأنه يشترط في الجمل الواقعة نعتاً أن تكون معطوفة بالحرف.

ورد ابن هشام ذلك الاعتراض بقياس جواز تعدد الصفات بدون حرف عطف على

(١) علي بن أحمد، عالم مفسر، له كتب في التفسير و أسباب النزول و شرح أبيات المتنبي، توفي عام: ٤٦٨هـ—

(٢) لم أجد هذا القول له في تفسيره المسمى بـ"الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" بتحقيق: د. صفوان عدنان داوودي

(٣) تفصيل ذلك في: نتائج الفكر: ١٩٣ و شرح الرضي: ٣٢٦/٢ و الارتشاف: ١٩٢٨/٤ و المساعد: ٤١٧/٢-٤١٨ و الأشموني:

جواز ذلك في الخبر^(١)، من حيث أنّ الصفة تشبه الخبر في كونها محكوماً بها في المعنى^(٢)، و استدلالاً بقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ حيث وقع ﴿الرَّحْمَنُ﴾ مبتدأ، وقد تعددت أخباره، وكل واحد منها جملة فعلية في محل رفع، ولم تعطف إحداها على الأخرى، لغرض معنوي، وهو: أن هذه الآيات سيقت لتعديد نعمه سبحانه، وإقامة الحججة على الكافرين، ولشدة الوصل بينها ترك العاطف^(٣)، و يوضح ذلك أيضاً قول ابن عصفور: ((تقول: "زيدٌ ضاحكٌ و راکبٌ" إلا أن تريد أن الخبر مجموعهما، لا كل منهما على انفراده، فيكون معنى قولك "زيدٌ ضاحكٌ راکبٌ": أنه جامع للضحك و الركوب في آن معاً، فلا تحتاج إلى عطف لأتتهما خبران في اللفظ، و بالنظر إلى المعنى خبر واحد))^(٤) فتعدد الخبر دون عطف جائز، سواء كان الخبر مفرداً، كما مثل له ابن عصفور، أو جملة كما مثل له ابن هشام، و لشبه الصفة به معنوياً جاز ذلك فيها، وهو كذلك سواء تقاربت معاني الصفات أم تباعدت^(٥)، حسب قصد المتكلم، و لا يمنع من ذلك كون الصفة جمليّة، لأنها في تأويل المفرد على كلّ حال، و يدل على ذلك جواز اجتماع الصفة المفردة و الجملة لموصوف واحد، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ...﴾^(٦) وقد جاءت بدون حرف عطف، و بذلك يقوى استدلال ابن هشام، و يضعف ما ذهب إليه الواحدي،

(١) المغني: ٣٧٢

(٢) حاشية الدسوقي: ٤٤/٢

(٣) انظر: الكشف: ٦/٦ و الدر المصون: ١٥٣/٩ و إعراب القرآن و بيانه: ٣٦٧/٧

(٤) شرح الجمل: ٣٥٩/١

(٥) انظر جواز ذلك في: نتائج الفكر: ١٩٣-١٩٤ و المقرب: ٢٤٦ و الارتشاف: ١٩٢٨/٤ و المساعد: ٤١٨/٢ والأشعري: ٧٢/٣

(٦) غافر: ٢٨

لكنّه في الوقت نفسه لا يقوّي وجه الوصفية في الآية الكريمة ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ خَبَالًا مَدُونًا مَّا عُنْتُمْ قَدْ
بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾، لوجود المانع المعنوي الذي أشار إليه أبو حيان، و سبق توضيحه.

الترجيح:

يترجّح وجه إعراب قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ خَبَالًا مَدُونًا مَّا عُنْتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾
جمالاً لا محلّ لها من الإعراب، مستأنفة، كما قرّره ابن هشام، لقوّته في أداء المعنى، و مناسبة
للسياق، وعدم خروجه عن القواعد المتفق عليها.

و الله تعالى أعلم.

المسألة السادسة :

خلافهم في موضع جملة : " لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا " من قول الفرزدق :

أَلَمْ تَرِنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِيٍّ زُورُ كَلَامٍ^(١)

المناقشة :

استشهد النحويون بهذا البيت على أمرين موضع الشاهد فيهما قوله : ((خارجاً))

الأول : أن اسم الفاعل قد يوضع موضع المصدر ، و التقدير : يخرجُ خروجاً ، ثم وضع خارجاً وهو اسم الفاعل موضع خروجاً و هو المصدر .

و الثاني : أن "خارجاً" اسم فاعل ، انتصب لأنه وقع حالاً ثانية من "عاهدتُ" ، لا أنه مفعول مطلق ، وهذا فصله ابن هشام بقوله : ((و قد يحتج للحالية أيضاً بقوله :

أَلَمْ تَرِنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِيٍّ زُورُ كَلَامٍ

و ذلك أنه عطف خارجاً على محل جملة لا أشتم الدهر مسلماً ، فكأنه قال : حلفتُ غير شاتم ولا خارجاً ، و الذي عليه المحققون أن خارجاً مفعول مطلق ، و الأصل : ولا يخرج خروجاً ، ثم حذف الفعل و أناب الوصف عن المصدر ، كما عكس في قوله تعالى : ﴿ قُلْ

(١) البيتان من الطويل، وهما للفرزدق في ديوانه: ٢١٢/٢، و فيه قائمٌ بالرفع مكان قائماً، و على قسم مكان على حلفة، و سوء كلام مكان زور كلام، و هو من شواهد سيبويه: ٤١١ / ١ و المقتضب: ٢٦٩ / ٣ و الكامل: ١٥٥/١ و معاني القرآن للفراء: ٣ / ٢٠٨ و شرح المفصل: ٥٩ / ٢ و المغني: ٣٨٩ و الخزانة: ١ / ٢٢٣ و شرح شواهد الشافية: ٧٢

أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ﴿١﴾ لَأَنَّ الْمَرَادَ أَنَّهُ حَلَفَ بَيْنَ بَابِ الْكَعْبَةِ وَبَيْنَ مَقَامِ

إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ لَا يَشْتَمُ مُسْلِمًا فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ بِزُورٍ، لَا أَنَّهُ حَلَفَ فِي حَالِ اتِّصَافِهِ بِهِذِينَ

الْوَصْفَيْنِ ((^(٢))

فَتَبَعًا لِخِلَافِهِمْ فِي تَوْجِيهِ النَّصْبِ فِي كَلِمَةِ "خَارِجًا" اِخْتَلَفَ إِعْرَابُ الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا

وَهِيَ " لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا " ، عَلَى وَجْهَيْنِ :

الوجه الأول :

أَنَّ جُمْلَةَ " لَا أَشْتَمُ " فِي مَحَلِّ نَصْبِ حَالٍ، وَ"خَارِجًا" مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ جُمْلَةِ

الْحَالِ^(٣)، وَهُوَ مَا حَكَاهُ النَّحْوِيُّونَ عَنْ عَيْسَى بْنِ عَمْرِو^(٤)، وَتَبِعَهُ الْفَرَّاءُ^(٥)، وَعَامِلُ النَّصْبِ فِيهِ

إِمَّا قَوْلُهُ: "عَلَى حَلْفَةٍ" كَأَنَّهُ قَالَ: عَلَيَّ أَنْ حَلَفْتُ لَا شَأْمًا الدَّهْرَ وَلَا خَارِجًا^(٦)، وَهُوَ

تَوْجِيهِ سَبِيوِيهِ، قَالَ: ((وَلَوْ حَمَلَهُ عَلَى أَنَّهُ نَفَى شَيْئًا هُوَ فِيهِ وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى عَاهِدَتِ

لِجَازٍ، وَ إِلَى هَذَا الْوَجْهِ كَانَ يَذْهَبُ عَيْسَى فِيمَا نَرَى))^(٧) أَي أَنَّهُ حَمَلَ الْمَعْنَى عَلَى نَفْيِ الْحَالِ،

(١) الملك : ٣٠

(٢) المغني : ٣٨٩

(٣) انظر: المغني : ٣٨٩ و حاشية الدسوقي: ٦١/٢

(٤) هو عيسى بن عمر الثقفي، نحوي بصري من المتقدمين، أخذ النحو عن عبد الله بن إسحاق، وأخذ منه الخليل، كان أحد القراء

البصريين، وكان ضريباً، توفي عام: ١٤٩هـ. انظر: الفهرست: ٦٢ وبغية الوعاة: ٢٣٧/٢ وانظر رأيه في: الكتاب: ٤١٢/١ و

المقتضب: ٢٦٩/٣ و الكامل: ١٥٦/١ والإفصاح: ٣٣٧ و شرح المفصل: ٥٩/٢ و شرح شواهد الشافية: ٧٢ .

(٤) معاني القرآن: ٢٠٨/٣

(٥) النكت: ٣٨٤/١-٣٨٥

(٦) الكتاب: ٤١٢/١

(٧) انظر: النكت: ٣٨٤/١

أي نفي الشتم و قول الزور عنه و هو في هذه الحالة من وقوفه تائباً في هذا المقام^(١)، وإمّا قوله: "عاهدتُ" و التقدير: عاهدت ربي لا شاتماً ولا خارجاً من فيّ، و المعنى: موجِباً على نفسي ذلك، و مقدراً أن أفعله، وهو توجيه المبرّد^(٢).

ورغم جواز هذا الوجه من الإعراب إلا أن النحويين يرون فيه ضعفاً من ناحية قصوره عن أداء المعنى المراد كاملاً، فعلى هذا التقدير يبقى جواب القسم "عاهدتُ" غير معروف ولا مذكور، فكأنه قال: عاهدتُ ربي على أمور و أنا في هاتين الحالتين: لا شاتماً ولا خارجاً من فيّ مكروه، ولم يذكر الذي عاهد عليه^(٣)، قال ابنُ الحاجب: ((إذا جعلتَ "خارجاً" حالاً، كان المحلوف عليه غير مذكور، وغرضه أن يبين أنه عاهد على ما ذكره من نفي الشتم، و نفي قول الزور، ولا يستقيم هذا المعنى إذا جعل حالاً، لأنّ المعنى حينئذٍ: أي أنا الآن على هذه الحالة، فيجوز أن تكون المعاهدة عليه وعلى ضده وعلى غيرهما، ألا ترى أنه لو قال: عاهدتُ ربي في هذا الموضع في حال كوني الآن غير شاتم ولا قائلاً زوراً أتّي بعد ذلك لا أترك الشتم، لكان مستقيماً في القول؟...))^(٤)، ويفهم من كلامه أن تقدير الحالية في جملة "لا أشتم الدهر مسلماً" و المعطوف عليها "خارجاً" يترك جواب القسم مجهولاً، و مثار السؤال مفاده: على أيّ شيء أقسم وهو على هذه الحال؟ وقد تعدّد الإجابات حسب تعدّد التقدير، ولا يكون أيّ منها مناسباً للغرض الذي أراده الشاعر.

(١) المقتضب: ٢٦٩/٣، ٣١٣ و الكامل: ١٥٦/١

(٣) انظر: المقتضب: ٢٧٠/٣ و الكامل: ١٥٦/١

(٤) الإيضاح في شرح المفصل: ٣٣٣/١-٣٣٤

ولهذا السبب أيضاً قُلب ابن هشام^(١) من شأن الاستدلال بهذه الآيات على الجملة

الحالية، ورجح وجهاً آخر أقوى في تأدية المعنى الذي أراد الشاعر، وهو الوجه الآتي:

الوجه الثاني:

أن جملة "لا أشتم" جملة مجاب بها القسم، وهو إما قوله: "عاهدتُ" لأنه في معنى: أقسمتُ، وإما قوله: "حلفتُ" لأن المصدر يعمل عمل الفعل، فكأنه قال: عاهدتُ ربِّي على أن حلفتُ لا أشتمُ الدهر مسلماً^(٢)، و"خارجاً" معطوف على جملة الجواب، منصوب لأنه مفعول مطلق مؤكّد لفعله، و التّقدير: يخرجُ خروجاً، ثم حذف الفعل و أناب المصدر عنه، وجعل "خارجاً" اسم الفاعل بمعنى "خروجاً"، وذلك نحو قولهم: "رجلٌ عدلٌ" أي: عادل^(٣)، والمعنى: حلفتُ لا أشتمُ مسلماً، ولا يخرجُ من في زور كلام فيما يستقبل من الأوقات^(٤)، وهذا هو قول سيبويه، قال: ((فإنما أراد: ولا يخرج فيما أستقبل، كأنه قال: و لا يخرج خروجاً، ألا تراه ذكر "عاهدتُ" في البيت الذي قبله؟))^(٥) وهذا ما عليه المحققون وعامة النحويين^(٦).

وقوة هذا الوجه و رجحانه سببهما قوة المعنى، قال ابن هشام: ((و الذي عليه المحققون

(١) المغني: ٣٨٩

(٢) انظر: المقتضب: ٢٧٠/٣ و الكامل: ١٥٦/١ و النكت: ٣٨٤ و الإفصاح: ٣٣٧ .

(٣) انظر: الكامل: ١٥٦/١ و النكت: ٣٨٤ و الإفصاح: ٣٣٧ و المغني: ٣٨٩ و حاشية الدسوقي: ٦١/٢

(٤) انظر: الإيضاح: ٣٣٣/١ و شرح شواهد الشافية: ٧٢

(٥) الكتاب: ٤١٢/١

(٦) انظر: المقتضب: ٢٧٠/٣ و الإفصاح: ٣٣٧ و المغني: ٣٨٩

أنَّ خارجاً مفعول مطلق، و الأصل: ولا يخرج خروجاً، ثم حذف الفعل و أناب الوصف عن المصدر، لأنَّ المراد أنَّه حلف بين باب الكعبة و مقام إبراهيم أنَّه لا يشتم مسلماً في المستقبل ولا يتكلّم بزور، لا أنَّه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر^(١).
وتقدير جملة لا أشتم و المعطوف عليها جواباً للقسم يفيد تأكيد ما عاهد عليه ربّه وهو في ذلك المقام، بين باب الكعبة و مقام إبراهيم، وهو موقف خشوع و توبة، رجع فيه إلى ربّه، وعاهده على ترك الهجاء و الشتم، وهذا هو الغرض الذي أراد الشاعر بيانه.

الترجيح:

يترجّح الوجه الثاني من الإعراب، لقوّة المعنى الذي يفيدّه، ومناسبته للغرض الذي أراد الشاعر بيانه، وهو وجه أيّده جمهور النّحويين.
و الله تعالى أعلم.

المسألة السابعة:

(١) المعنى : ٣٨٩

إعراب جملة "والأنباء تنمي" من قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ - وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي - بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(١).

المناقشة:

أورد ابن هشام هذا البيت مستدلاً به على جواز وقوع الجملة معترضة بين الفعل والفاعل، قال: ((على أنّ الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أن "يأتي" و "تنمي" تنازعا "ما" فأعمل الثاني، وأضمر الفاعل في الأول، فلا اعتراض ولا زيادة، ولكنّ المعنى على الأول أوجه، إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره))^(٢) وفيما يلي تفصيل الأوجه الإعرابيّة الجائزة في هذا البيت:

الوجه الأول:

أن تكون جملة "والأنباء تنمي" جملة اسمية لا محل لها من الإعراب لوقوعها معترضة بين الفعل "يأتي" و فاعله "بما"^(٣) والباء فيه زائدة^(٤)، وزيادتها ضرورة شعرية^(٥)، لذلك يقال في

(١) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في: شرح الكافية الشافية: ٥٧٧/٢ والمسائل العضديات: ٤٣ وخزانة الأدب: ٣٩٥/٨ - ٣٦١ و شرح شواهد الشافية: ٤٠٨ و لسان العرب: ١٤/١٤ و بلا نسبة في: الكتاب: ٣١٦/٣ والخصائص: ٣٣٣/١ و الإنصاف: ٣٠/١ والمقرب: ٥٠-٢٠٣ و شرح المفصل: ٢٤/٨ و ١٠٤/١٠ و شرح الرضي: ١٨٤/٣ والمغني: ٣٧٤ الجمع: ٥٢/١ والأشباه والنظائر: ٢٠٢/٣

(٢) المغني: ٣٧٤

(٣) المغني: ٣٧٤ و شرح شواهد المغني: ٣٣٠/١

(٤) الارتشاف: ١٧٠٣/٤ والمغني: ١١٧

(٥) ضرائر الشعر: ٦٣ والمقرب: ٢٢٣ والجني الداني: ٥٠

إعرابها: اسم موصول، مجرور بحرف الجرّ الزائد، مرفوع محلاً، وهو فاعل يأتي، وجملة "لاقت لبون بني زياد" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

ولزيادة الباء هنا فائدة معنوية، فـ"ما" مبنيةً مبهمّة كالحرف، فأدخل عليها حرف الجرّ إشعاراً بأنها اسم، والتقدير: "ألم يأتك ما لاقت"^(١).

وقيل^(٢) الباء غير زائدة، لأنّه يجوز أن تتعلّق بالفعل "يأتي" وهو فعل لازم يتعدى إلى مفعوله بواسطة حرف الجرّ، والفاعل حينئذٍ ضمير دلّت عليه جملة الاعتراض والتقدير: ألم يأتك النبأ بما لاقت، فالباء و مجرورها في محلّ نصب، وفي هذا التقدير خروج من القول بارتكاب الضرورة، وهي زيادة الباء في الفاعل.

و قد رجّح ابن هشام هذا الوجه - أي أن تكون الجملة معترضة - باعتباره أقوى من ناحية أداء المعنى المقصود، و لهذا البيت قصة معروفة ذكرها صاحب الخزانة^(٣).

والمعنى على التّوجيه الإعرابي السابق: ألم يأتك - أيها المخاطب - ما لاقت لبون بني زياد، ويكون معنى الاعتراض بجملة - والأبناء تنمي - هو تأكيد وصول الخبر، حيث إنّ

(١) انظر: خزنة الأدب: ٣٦٣/٨ و شرح شواهد المغني: ٣٣٠/١

(٢) انظر: خزنة الأدب: ٣٦٣/٨ و فتح القريب: ٥٨/١

(٣) انظر خزنة الأدب: ٣٦٤/٨ - ٣٦٧ و أوضح المسالك: ٧٠/١ و القصة باختصار: أنّ عداوة نشأت بين الشّاعر قيس بن زهير، والرّبيع بن زياد العبسيّ، أحد أبناء فاطمة بنت الخرشبّ، وهي إحدى المنجبات، وأبنائها: الرّبيع وعمارة وقيس وأنس، هم بنو زياد الذين عناهم الشاعر، وسبب العداوة أن الرّبيع ساوم قيساً في درع له، فلمّا رفض أن يبيعه إياها، انتهز الرّبيع فرصة وأخذ درع قيس، ثم انطلق يعدو به فرسه، فانتقم منه قيس، وساق إبل بني زياد، وقدم بها إلى مكة، وباعها لرجل قرشيّ، وقال ذلك البيت من مقطوعة حكى فيها ما جرى وتساءل فيه عمّا إذا قد شاع في النَّاس، وعلم كل مخاطب ما قد فعله بإبل بني زياد - وهم المغاوير الأبطال الذين يخشاهم الناس - حيث ساقها وباعها غير مبالٍ بهم.

الأنباء من شأنها أن تشيع وتنتشر بين الناس، خاصّة إن كانت حول من اشتهر بينهم وذاع صيته.

وقد استحسّن ابن جني أيضاً هذا الوجه الإعرابي، قال: ((فقوله: والأنباء تنمي: اعتراض بين الفعل وفاعله، وهذا أحسن مأخذاً في الشعر من أن يكون في يأتيك ضمير من متقدّم مذكور))^(١) مشيراً بذلك إلى الوجه الإعرابي الآخر في هذا البيت، وتوضيحه فيما يلي:

الوجه الثاني:

أن تكون المسألة في هذا البيت من باب التنازع في العمل، ويقصد به: أن يتعلّق عاملان فأكثر من الفعل وشبهه، باسم عملٍ فيه أحدهما^(٢).

وإلى ذلك أشار ابن هشام بقوله: ((ويحتمل أنّ "يأتي" و "تنمي" تنازعا "ما" فأعمل الثاني، وأضمر الفاعل في الأول، فلا اعتراض ولا زيادة))^(٣)

ولا اعتراض على هذا التقدير، لأن كلاً من الفعلين يطلب "ما لاقت" بالعمل، فـ"يأتي" يطلبه للفاعلية، و"تنمي" يطلبه للمفعوليّة، و مذهب البصريّين^(٤) هنا هو إعمال الثاني لقربه من المعمول، وخلوّه من الفصل بينه وبين عامله، وعليه يكون "بما" متعلّقاً بالفعل "تنمي" وهو مفعول به، والتقدير: والأنباء تنمي ما لاقت لبون... ويكون فاعل "يأتي" ضمير مستتر.

(١) الخصائص: ٣٣٨/١

(٢) الهمع: ١٣٧/٥

(٣) المغني: ٣٧٤، وانظر: الارتشاف: ١٧٠٣/٤

(٤) الهمع: ١٣٧/٥

وتعلّق "بما" بالفعل "تنمي" يجعل انتشار الأخبار وشيوعها محصوراً ومقتصرًا على ما

جرى للّبون بني زياد، وليس هذا المقصود، لأنّ ((الأنبياء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره))^(١)

أي: كما تخبر بما لاقته اللّبون تخبر بغيره أيضاً^(٢).

الترجيح:

يبدو أنّ الوجه الإعرابي الأول هو المتّجه، تبعاً لابن هشام، لأنّه الأقوى و الأوجه في تأدية

المعنى المراد في هذا البيت.

و الله تعالى أعلم.

المسألة الثامنة:

(١) المغني: ٣٧٤

(٢) حاشية الدسوقي: ٤٥/٢

الخلاف في توجيه كسر همزة "إن" في مسألة: "أول ما أقول: إني أحمدُ الله".

المناقشة:

ذكر ابن هشام^(١) أن الجملة تقع مفعولاً به في ثلاثة أبواب، منها: باب الحكاية بالقول أو مرادفه، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٢) فجملة: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ في محل نصب مفعول به لفعل القول، وهناك أحكام متعلقة بمثل هذا النوع من الجمل، أعني الواقعة بعد فعل القول وما يتصرف منه^(٣)، ومن ذلك وجوب كسر همزة "إن" كما في الآية السابقة لوقوعها في بداية جملة محكية بالقول.

ونبه ابن هشام^(٤) إلى أمور تخصّ الجمل المحكيّة بالقول، وتناولها النحاة في كتبهم، منها أنّه ((قد تقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو: "أول قولي إني أحمدُ الله"، إذا كسرت "إن" لأنّ المعنى: أول قولي هذا اللفظ، فالجملة خبر لا مفعول، خلافاً لأبي عليّ... وإن فُتحت فالمعنى: حمدُ الله بأيّ عبارة كانت))

ومعنى قوله: "محكيّة بالقول"، أي أن تكون الجملة المذكورة عين المقول، وإن لم يكن القول عاملاً فيها، كما في الجملة السابقة، إذ لا شكّ أنّ جملة "إني أحمدُ الله" هي عين أوّل المقول، ولا عمل للقول فيها، أي أنّه لم يعمل فيها النصب على أنّها مفعول به، بل هي خبر

(١) انظر: المغني: ٣٩٦

(٢) مرجم: ٣٠

(٣) انظر: الهمع: ٢٤٢/٢

(٤) المغني: ٣٩٨

عن "أول" ولأنَّ المبتدأ هو عين الخبر في المعنى لم تحتج هذه الجملة إلى رابط^(١).

والدليل على أنَّ القول لم يعمل في الجملة بعده أنَّه يجوز فيها أن تكسر همزة إنَّ على الإخبار بالجملة بقصد حكاية لفظها، ويجوز أن تفتح على الإخبار بالمصدر، وذلك جائز متى وقعت "أنَّ" بعد مبتدأ هو في المعنى قول، وكان خبرها قولاً، والقائل واحد^(٢) نحو: أول ما أقول إنِّي أحمد الله^(٣)، وهذا هو لفظ الجملة في هذه المسألة عند سيبويه^(٤)، وبعضهم^(٥) سبك من "ما" والفعل مصدراً، وأضاف إليه أول، فصارت الجملة: "أول قولي إنِّي أحمد الله" وأضاف بعضهم^(٦) المصدر أو ما في معناه مثل: كلامي، نطقي، قراءتي... إلى "خير" فقال: خير قولي إنِّي أحمد الله، أو خير كلامي.

ومعلوم أن همزة "إنَّ" ثلاثة أحكام، وهي وجوب الفتح، ووجوب الكسر، وجواز الأمرين، وقاعدتهما: الفتح في مواضع المفردات، والعكس في مظانَّ الجمل^(٧)، فإن جاز التقديران: أي تقدير المفرد وتقدير الجملة، جاز الأمران^(٨)، وجملة "أول قولي إنِّي أحمد الله" من المواضع التي يجوز فيها الأمران.

ولم يختلف التحوّيون في توجيه فتح همزة "إنَّ" في هذه المسألة، وإنَّما كان اختلافهم

(١) انظر: حاشية الدسوقي: ٦٩/٢ و حاشية الأمير: ٦٤/٢

(٢) انظر: شرح ابن عقيل: ٣٣١/١ و أوضح المسالك: ٣٠٧/١ و حاشية الصبان: ٢٧٧/١

(٣) الكتاب: ١٦٤/٣ و الإيضاح العضدي: ١٢٨ و الأصول: ٢٧٢/١ و شرح المفصل: ٦١/٨ و الارتشاف: ١٢٥٨/٣

(٤) الكتاب: ١٦٤/٣

(٥) شرح التسهيل: ٢٢/٢ و شرح الكافية الشافية: ٤٨٧/١ و المساعد: ٣١٧/١ و شرح الرضي: ٣٤٥/٤ و شرح شذور الذهب: ٢٠٨ و المغني: ٣٩٨

(٦) شرح الرضي: ٣٤٥/٤ و شرح ابن عقيل: ٣٣١/١ و حاشية الصبان: ٢٧٧/١

(٧) شرح الرضي: ٣٤٩/٤

(٨) شرح الرضي: ٣٤٣/٤

في توجيه الكسر على قولين حكاهما ابن هشام، وتناولها غيره، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أ) توجيه فتح همزة "إن":

الفتح في قولهم: "أول قولي أنني أحمد الله" على حقيقته من المصدرية، ولا خلاف في إعرابه على أن: "أول قولي" مبتدأ، و "أنني أحمد الله" أن وصلتها خبر عن المبتدأ، وهي هنا من قبيل الإخبار بالمفرد، والتقدير: أول قولي: الحمد لله^(١)، أو أول قولي: حمد الله^(٢). والمراد على هذا التوجيه، هو مجرد التعبير عن هذا المعنى المصدرية، وهو "الحمد" من غير تقييد بنصّ العبارة، ولا بحكاية الجملة بألفاظها الخاصة، لذلك قالوا: ((هو إخبار بمعنى عن معنى، لأن "قول" مصدر، والمضاف إليه مصدر، و "الحمد" مصدر أخبر به عن مضاف إلى مصدر))^(٣)، فعبارة " أنني أحمد الله" بالفتح تصدق على كل لفظ تضمن حمداً بأي عبارة كانت^(٤)، لأن المقصود حينئذ هو المعنى المصدرية وليس اللفظ لذاته، ويبدو أن هذا المعنى مستفاد منه دلالة المصدر على الأحداث المجردة بمعناها العام والشامل.

ب) توجيه كسر همزة "إن":

اختلفوا فيه على وجهين من الإعراب:

الوجه الأول:

-
- (١) الكتاب: ١٦٤/٣ والإيضاح العضدي: ١٢٨ و الأصول: ٢٧٢/١ و المقتصد: ٤٨٠/١
(٢) شرح التسهيل: ٢٢/٢ و شرح الكافية الشافية: ٤٨٧/١ و شرح ابن عقيل: ٣٣١/١ و شرح شذور الذهب: ٢٠٨ و المغني: ٣٩٨
(٣) التذييل و التكميل: ٧٨/٥
(٤) شرح التسهيل: ٢٢/٢ و المساعد: ٣١٧/١ و المغني: ٣٩٨.

ذهب جمهور النحويين^(١) إلى جواز كسر همزة "إن" في: "أول قولي: إني أحمد الله"، على جعل "أول قولي" مبتدأ، و "إني أحمد الله" جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ، فتكون المسألة من باب الإخبار بالجملة، ولم تحتج هذه الجملة إلى رابط لأنها نفس المبتدأ في المعنى^(٢).

وكسر همزة "إن" هنا دليل على أن المراد هو حكاية لفظ هذه الجملة، لأن "إن" موضوعة لتأكيد معنى الجملة، ولا تغير معناها^(٣)، ولا عمل للقول في الجملة، لأن المعنى يقتضي أن تكون خبراً عن "أول قولي" لا معمولاً له، قال الرضي: ((والمعنى: أول مقولاتي هذا القول، وهذا الكلام، وهو: إني أحمد الله، فيكون قد قال كلاماً أوله: إني أحمد الله، ثم أخبر عن ذلك... ولا يكون قوله: إني أحمد الله، معمولاً للفظة: قولي، كيف وليس هو بمعنى المصدر، بل بمعنى المقول؟ فهو كقولك: "مضروي زيد" فزيد مضروب من ناحية المعنى وليس معمولاً لمضروي))^(٤) فمقصود المتكلم أن يخبر عن "أول قولي" بجملة "إني أحمد الله" فهي من حيث المعنى مقولة، ولكنها ليست معمولاً للقول، لأن لفظ الجملة مقصود لذاته، فلا تصدق هذه العبارة بهذا القصد على لفظ بغير هذا اللفظ الذي أوله: إني^(٥).

الوجه الثاني:

ذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أن "أول قولي" مبتدأ، وجملة "إني أحمد الله" محكية بالقول

(١) الارتشاف: ١٢٥٨/٣ و التذيل و التكميل: ٨٣/٥ و المغني: ٣٩٨

(٢) شرح الكافية الشافية: ٤٨٧/١ و شرح ابن عقيل: ٣٣١/١ و شرح شذور الذهب: ٢٠٨ و حاشية الصبان: ٢٧٧/١

(٣) شرح الرضي: ٣٤١/٤

(٤) شرح الرضي: ٣٤٥/٤

(٥) شرح التسهيل: ٢٢/٢ و المساعد: ٣١٧/١

في محل نصب به، فهي من تمام الكلام الأول، والخبر على هذا محذوف وقدّره بـ: ثابت، أو موجود، والمعنى: أول قولي هذا الكلام ثابتٌ أو موجودٌ قال: ((فإذا كسرتها كان قولك: "أول ما أقول" مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: أول ما أقول إني أحمدُ الله ثابتٌ أو موجودٌ))^(١) وتبعه في هذا التوجيه الزمخشري^(٢)، وأيده ابن عصفور^(٣)، وردّ على من اعترض عليه، قال: ((والصحيح عندي أن ما ذهب إليه أبو عليّ مستقيم لا يتوجّه إليه اعتراض، بل يريد أن أول قوله إني أحمد الله قد ثبت و استقرّ قبل نطقه بهذا الكلام، كأنه قال: ليس قولي الآن إني أحمد الله بأول حمد حمدته، بل أول قولي، إني أحمد الله، قد تقدّم قبل هذا...))

وهذا تكلف منه في تأويل تقدير الخبر المحذوف، فهو تقدير مستغنى عنه، لأن في الكلام ما يصلح أن يكون خيراً مع صحة المعنى واستقامته، وعدم مخالفة الصنّاعة النحوية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هو مربك للمعنى، ومفسد له، لأنه يجعل "ثابت" أو "موجود" خيراً عن مجمل الجملة قبله وهي "أول قولي إني أحمد الله" و أول هذا القول باعتبار كلماته لفظ "إني"، وباعتبار حروفه همزة "إن" فيكون المعنى إن صرّحنا به: تلفظي بـ "إني" أو بهمزة "إني" ثابتٌ، ويفهم من دليل الخطاب أن آخره غير ثابت، وهذا بلاشكّ خلفٌ من الكلام، ولا يمكن أن يقصده المتكلم العاقل^(٤).

(١) الإيضاح العضدي: ١٢٨ و انظر: المقتصد: ٤٧٩/١

(٢) شرح ابن يعيش: ٦١/٨ و الإيضاح: ١٧١/٢ و انظر: المغني: ٣٩٨

(٣) شرح الجمل: ٤٦٧/١

(٤) انظر: الإيضاح: ١٧١/٢-١٧٢ و شرح الرّضي: ٣٤٥/٤ و التذيل و التكميل: ٨٠/٥ و المغني: ٣٩٨ و حاشية الصبان: ٢٧٧/١

ويُتضح فساد المعنى على هذا التوجيه أيضاً إن غيرنا منطوق الجملة من "أول قولي" إلى:
"خير قولي" مثلاً، أو حاولنا تطبيقه على نحو قوله ﷺ: ((أفضل ما قلته أنا و النبيون قبلي: لا
إله إلا الله))^(١) فلا معنى حينئذ لجعل الجملة معمولة للقول، و الخبر محذوف تقديره ثابت أو
موجود، فكونها خبراً عن المبتدأ أمر واضح، لا يحتاج إلى طويل تأكيد.

الترجيح:

يترجح الوجه الذي ذكره ابن هشام في توجيه كسر همزة "إن" في نحو قوله: "أول قولي
إني أحمد الله" و هو أن الجملة الواقعة بعد القول هنا خبر عنه، وليست مفعولاً، لأن المعنى
يؤيد هذا التوجيه.

أما ما ذهب إليه أبو عليّ الفارسيّ فهو غير متّجه كما رأينا من ناحية المعنى، وفيه
تقدير لخبر مستغنى عنه، علاوة عن مخالفته لقول جمهور النحويين.

والله تعالى أعلم.

المسألة التاسعة:

ترجيح اسمية الجملة أو فعليتها:

أ) الخلاف في تقدير متعلق الباء في البسملة.

المنافشة:

(١) حديث صحيح: أخرجه مالك في الموطأ: ١٣٥.

ذكر ابن هشام أنّ الجمل تنقسم باعتبار الصّدر إلى ثلاثة أقسام: اسميّة، وفعلية، و ظرفية^(١)، وأنّ بعض الجمل يجوز فيها أن تندرج تحت أكثر من قسم من هذه الأقسام، وذلك حسب اختلاف التقدير فيها، أو اختلاف النحويين في تحديد نوعها، ومن ذلك جملة البسملة، قال: ((الثامن، جملة البسملة، فإنّ قدر: ابتدائي باسم الله، فاسمية، وهو قول البصريين، أو: أبدأ باسم الله، فعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير و الإعراب، ولم يذكر الزمخشري غيره، إلا أنّه يقدر الفعل مؤخراً ومناسباً لما جعلت البسملة مبتدأ له، فيقدر: باسم الله أقرأ، باسم الله أحلّ، باسم الله أرتحل، و يؤيده الحديث: "باسمك ربّي وضعتُ جنبي"^(٢)))^(٣) ويتضح من قوله أنّ هذه الجملة يجوز فيها أن تكون جملة فعلية و أن تكون جملة اسمية لجواز أن يكون متعلّق الباء المقدّر فعلاً أو اسماً، وفيما يلي تفصيل ذلك:

الوجه الأول:

أنّ الباء في "بسم الله" متعلّق بمحذوف هو اسم، والتقدير: "ابتدائي باسم الله"، و هذا مذهب البصريين^(٤)، وعليه فالجملة اسمية، و المحذوف إما مبتدأ حذف هو و خبره، وبقي معموله - وهو الجار و المجرور - فهو في محلّ نصب مفعول به للمصدر، و التقدير: ابتدائي باسم الله كائنٌ أو مستقرٌّ^(٥)، وردّ بأنّه يلزم منه حذف المصدر و بقاء معموله، وهو

(١) المغني: ٣٦٤

(٢) عمدة القارئ: ٢١ / ٢٨٩

(٣) المغني: ٣٦٦

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٦٦/١ و المحرر: ٨٣/١ و البحر المحيط: ١٢٦/١ و المغني: ٣٦٦ و الدر المنثور: ٢٢/١ و إعراب

القرآن و بيانه: ٢٤/١

(٥) المحرر: ٨٣/١ و الدر المنثور: ٢٢/١

ممنوع^(١)، وإما خبر حذف هو و مبتدؤه أيضاً، وبقي معموله قائماً مقامه، فهو في محلّ رفع،
و التقدير: ابتدائي كائن أو مستقر باسم الله^(٢).

وردّ هذا الوجه لما فيه من زيادة إضمار لوجوب إضمار المبتدأ والخبر، كما أنّه لا
يجسن من ناحية المعنى لأنّ دلالة الاسمية على الثبوت معارضة بدلالة الفعل المضارع - عند
تقديره - على الاستمرار التجديدي المناسب للمقام^(٣).

الوجه الثاني:

أنّ الباء في "بسم الله" متعلّق بفعل محذوف، وهو أولى من الاسم لأنّ الأصل في العمل
للأفعال^(٤)، وقد حذف لدلالة حال المبتدئ عليه^(٥)، وهو إمّا مضارع، والتقدير: "أبدأ باسم
الله"^(٦)، أو ماضٍ، والتقدير: "ابتدأتُ باسم الله"^(٧)، أو أمر: والتقدير: "ابدأ: بسم الله"^(٨)،
وهذا قول الكوفيين^(٩)، وعليه فالجملة فعليّة، والجار والمجرور في محل نصب مفعول به^(١٠).

(١) مشكل إعراب القرآن: ٢٩/١ و الدر المصون: ٢٢/١

(٢) البحر المحيط: ١٢٦/١ و الدر المصون: ٢٢ /١

(٣) انظر: روح المعاني: ٤٩/١

(٤) إعراب القرآن و بيانه: ٢٤/١

(٥) معاني القرآن للزجاج: ٣٩/١

(٦) الدر المصون: ٢٢/١

(٧) المحرّر: ٨٣/١

(٨) تفسير البغوي: ٤٩/١

(٩) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٦٦/١ و المحرر: ٨٣/١ و البحر المحيط: ١٢٦/١ و المعني: ٣٦٦ و الدر المصون: ٢٢/١

(١٠) البحر المحيط: ١٢٦/١ و إعراب القرآن و بيانه: ٢٤/١

و قدّروه قبل الجارّ و المجرور، لأنّ الأصل التقديم^(١)، وعماماً، نحو: أبتدىء، لأنّ تقدير العام أولى، وفعل الابتداء يصحّ تقديره في كلّ تسمية، بخلاف فعل القراءة مثلاً، و لذلك يقدرّون متعلق الجارّ الواقع خبراً أو صفة أو حالاً أو صلة بالكون و الاستقرار حيثما وقع، ويؤثرونه لعموم صحة تقديره^(٢).

وذهب الزمخشري^(٣) إلى تقديره بعد الجارّ و المجرور، لغرض إفادة الحصر^(٤)، لأنّ تقديم المعمول يفيد الحصر، فيكون: بسم الله أقرأ، بمتزلة: لا أقرأ إلا باسم الله، وليكون على وفق الوجود، فإن اسمه تعالى مقدم على القراءة^(٥)، وتقديره خاصاً، لأن الخاص أدلُّ على المقصود من العام، لدلالة ذلك المقدّر حينئذٍ على تلبّس الفعل كله بالبسملة على وجه التبرك و الاستعانة^(٦)، ومناسباً لما جعلت التسمية مبدأ له، لأنّ حرف الجرّ يدل على أنّ له متعلّقاً، وليس بمذكور هنا فيكون محذوفاً، وقرينة تعيين المحذوف في بسم الله هي ما يتلوه و يتحقق بعده، و هو ههنا القراءة، لأنّ الذي يتلوه في الذكر مقروء^(٧)، فيكون التّقدير هنا: "بسم الله أقرأ" قال: ((فإن قلت: بم تعلقت الباء؟ قلت: بمحذوف تقديره: بسم الله أقرأ أو أتلو، لأنّ الذي يتلو التسمية مقروء، كما أنّ المسافر إذا حلّ أو ارتحل فقال: بسم الله و البركات،

(١) الدر المصون: ٢٢/١

(٢) انظر: روح المعاني: ٤٩/١

(٣) الكشاف: ١٠٠/١

(٤) حاشية الدسوقي: ٣٨/١

(٥) حاشية الشمني: ١١٨/٢

(٦) انظر: المغني: ٦٣٣ و حاشية الدسوقي: ٣٨/٢

(٧) حاشية الشمني: ١١٨/٢

كان المعنى: بسم الله أحلّ، وباسم الله أرتحل، وكذلك الذابح وكل فاعل يبدأ في فعله بـ"بسم الله" كان مضمراً ما جعل التسمية مبدأً له... فإن قلت: لم قدرت المحذوف متأخراً؟ قلت: لأنّ الأهمّ من الفعل و المتعلّق به هو المتعلّق، لأنّهم كانوا يبدأون بأسماء آلهتهم، فيقولون: باسم اللات و باسم العزى، فوجب أن يقصد الموحد اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء، و ذلك بتقديمه و تأخير الفعل^(١)، و أيده ابن هشام مستدلاً بتعلّق الباء بالفعل المؤخّر المذكور في قوله صلى الله عليه و سلم: "باسمك ربّي وضعت جنبي" فدلّ على جواز تقديره بعد الجار و المجرور عند حذفه.

وقد ردّ الألويسي ما ذهب إليه الزمخشري، مبيّناً أنّ تقدير الفعل هنا مقدّماً أولى و أخرى، لأنّه ((إمّا أن يقدر بعد الباء، فلا يقوله من عرف الباء، و إمّا أن يقدر بعد الاسم فيستلزم الفصل بين المتضايين، و إمّا بعد اسم الله تعالى فيستلزم الفصل بين الموصوف و الصفة، و أما بين الصفتين فيتّسع الخرق، و إمّا بعد التمام فيظهر نقص شديد لأنّ في الجملة تعليق الحكم بما يشعر بالعلية، فكأنّ الرحمن الرحيم علّة للقراءة المقيدة باسم الله، فإذا تأخر العامل المقيد بالمعلول، و تقدّمت علّته أشعر بالانحصار، ولا يظهر وجهه، وإذا قدرنا العامل مقدّماً كما هو الأصل أمّنا من المحذور، و يحصل الاختصاص^(٢)))

و أرى أنّ في هذا تعسّف في ردّ ما ذهب إليه الزمخشري، إذ إنّ تقدير الفعل مؤخّراً أوفى بإرادة الحصر، على معنى لا أبداً إلا باسم الله، وهو الأولى حتى لا يحصل الفصل بين

(١) الكشف: ١٠٠/١-١٠٢

(٢) روح المعاني: ٥٠/١

المتلازمين من جار و مجرور، و صفة وموصوف، ولا يظهر لي في ذلك نقص من حيث المعنى، لأنّ الصفة جزء من الموصوف، وبها يكمل معناه.

الترجيح:

يترجّح ما ذهب إليه الزمخشريّ و أيّده ابن هشام من تقدير متعلّق الباء في البسمة

فعلاً متأخراً، وذلك :

١- لقوّة المعنى الذي يؤدّيه هذا التقدير.

٢- وجود ما يؤدّيه من كلام العرب، و هو الحديث الشريف الذي أورده ابن هشام

مؤيداً لهذا الوجه، و الله تعالى أعلم.

ب) الجمل المبدوءة بهمزة الاستفهام.

المناقشة:

همزة الاستفهام حرف مشترك يدخل على الأفعال و على الأسماء لطلب تصديق، نحو: أزيد قائم؟ و يراد به السؤال عن المفرد، أو تصوّر، نحو: أ مسافرٌ أخوك أم مقيمٌ؟ و يراد به السؤال عن النسبة، وهي أصل أدوات الاستفهام^(١).

و دخول همزة الاستفهام على الجملة اسمية كانت أم فعلية يغيّر معناها ومضمونها، فتصبح إنشائية طلبية بعد أن كانت خبراً^(٢)، كما أنّ دخولها على جملة مبدوءة باسم يجعلها خارجة عن اعتبار أصل ما تصدّر به الجملة لتحديد نوعها، فتصبح محتملة للاسمية و الفعلية، وقد يترجّح أحد الوجهين على الآخر، ومن ذلك الأمثلة التالية التي أوردها ابن هشام:

الأول:

قوله تعالى: ﴿أَبَشْرٌ يَهْدُونَنَا﴾ من الآية الكريمة: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالُوا أَبَشْرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُوا وَتَوَلَّوْا وَاسْتَغْنَى اللَّهُ وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾^(٣) قال ابن هشام: ((فالأرجح تقدير ﴿أَبَشْرٌ﴾ فاعلاً ليهدي محذوفاً، و الجملة فعلية، و يجوز تقديره مبتدأ^(٤)) فالجملة محتملة للنوعين، تبعاً لاختلاف التقدير، على النحو التالي:

(١) انظر: الجنى الداى: ٣٠ و المعنى: ٢١ و الجمع: ٣٦٠/٤ و المعجم الوافى فى الأدوات: ١٦

(٢) انظر: الإيضاح فى شرح المفصل: ٢٣٨/٢ و ابن يعىش: ١٥٠/٨

(٣) التغاين: ٦

(٤) المعنى: ٣٦٦

الوجه الأول: يجوز تقدير ﴿أَبْشُرُ﴾ مبتدأً مرفوعاً، وسوّغ الابتداء به دخول همزة

الاستفهام عليه، و الجملة الفعلية ﴿يَهْدُونَنَا﴾ في محلّ رفع، خبراً عن المبتدأ^(١).

وهذا الوجه يتفق مع قاعدة اعتبار الأصل في تحديد نوع الجملة، إذ هي اسمية على هذا

التقدير، وقد بدأت باسم، ولا اعتبار هنا لأثر دخول همزة الاستفهام على الجملة من ناحية

صناعية نحوية.

الوجه الثاني: يجوز أن يقدر ﴿أَبْشُرُ﴾ فاعلاً مرفوعاً بفعل محذوف يفسره المذكور، و

التقدير: أيهدينا بشر؟ و جملة ﴿يَهْدُونَنَا﴾ على هذا التقدير لا محلّ لها من الإعراب،

مفسرة^(٢).

و يتضح كيف خالف هذا التقدير قاعدة اعتبار الأصل في تحديد نوع الجملة، حيث إنّ

جعل الجملة فعلية رغم أنّها مبدوءة باسم، بل إنّ هذا هو الوجه الراجح فيها، وسبب

الترجيح عائد إلى اعتبار ما أحدثه دخول همزة الاستفهام عليها، وذلك أنّ الأصل في

الاستفهام أن يكون عمّا يتجدد، و المفيد لذلك أصالة الفعل في أداء هذا المعنى، فكان الغالب

(١) انظر: البحر المحيط: ٢٧٤ / ٨ و المعنى: ٣٦٦ و أوضح المسالك: ١٥٥ / ٢ و التصريح: ٢٤٥ / ٢ و الأشموني: ٤٥ / ٢ و إعراب القرآن

وبيانه: ٥٣٩ / ٧

(٢) السابق.

أن تدخل همزة الاستفهام عليه^(١)، كما أن الأصل في الاستفهام أن يكون عمّا من شأنه أن يكون محلّ شكّ أو تردّد، وتلك هي أحوال الذوات التي تعبّر عنها الأفعال، وأمّا الذوات أنفسها فيقلّ فيها ذلك^(٢).

لكننا لا يمكن أن نعتد ذلك المعنى في ترجيح فعلية كلّ جملة جاءت على هذه الصّورة، أعني أن يتقدّم اسم مرفوع اشتغل الفعل بعده برفع الضّمير العائد إليه، فقد يعرض ما يرجح جانب الاسميّة، وتلك هي الصورة الثانية التي وضّحها ابن هشام، ومثّل لها بما يأتي:

الثاني:

قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾ من الآية الكريمة: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ * أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾^(٣) قال ابن هشام: ((و تقدير الاسمية فيها أرجح منه في ﴿أَبَشْرٌ يَهْدُونَنَا﴾ لمعادلتها الاسميّة^(٤)) فيجوز في هذه الآية ما جاز في السابقة من أوجه، إلا أنّها، على الرغم من مجيئها على الصورة نفسها يترجّح فيها جانب الاسميّة على الفعلية، والسبب هنا راجع إلى دخول "أم" العاطفة في الجملة، فتغيّر معناها، وعرض ما رجّح جانب الاسميّة.

ذلك أن "أم" تفيد في السؤال أن ما بعدها متّصل بما قبلها، لذلك تسمّى "متّصلة"،

(١) حاشية الصبان: ٤٥/٢ و انظر: التصريح: ٢٤٥/٢ و حاشية الدسوقي: ٣٧/٢-٣٨

(٢) التصريح: ٥٨٤/٣

(٣) الواقعة: ٥٨-٥٩

(٤) المغني: ٣٦٦

وتفيد فيه أيضاً المعادلة و التّسوية بين المعطوف و المعطوف عليه، فتصبح مساوية للهمزة في إفادة الاستفهام^(١)، ودخولها متوسطة بين مفردين أو جملتين مسبوقه بهمزة الاستفهام يفيد طلب السائل تعيين أمر ما متّصل بإحدى الجملتين، أو أحد المفردين، و لكنّه مجهل تعيين صاحبه^(٢)، قال ابن الحاجب: ((لا بدّ أن يقع المشكوك فيه بعد الهمزة، و الآخر بعد "أم" إن كانت القضيّة في أحد جزئي الجملة، كقولك: "أ زيدٌ عندك أم عمرو؟" أ قائمٌ زيدٌ أم قاعدٌ؟ ولو قلت: أ زيدٌ عندك أم في الدّار؟ أ عندك زيدٌ أم عمرو؟ لم يكن مستقيماً))^(٣) فلا بدّ أن يأتي المعادل للمسئول عنه بعد "أم"، وهذا ما اعتمده ابن هشام عند ترجيحه لاسمية هذه الجملة، حيث أنّ المعادل للمسئول عنه هو "نحن" في قوله تعالى: ﴿أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ فناسب أن يكون المعطوف عليه اسماً، و ترجّح لذلك جانب الاسمية في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ تُخَلِّقُونَهُ﴾، وهذا هو معنى قول ابن هشام: لمعادلتها الاسميّة.

و هذا يقتضي أنّ وقوع الفعل بعد "أم" يرجّح جانب الفعلية في مثل هذه الصورة، وهذا هو ما مثل له ابن هشام بما يأتي:

الثالث:

قال ابن هشام: ((و تقدير الفعلية في قوله:

(١) انظر: ابن يعيش: ٩٨/٨ و الإيضاح في شرح المفصل: ٢٣٨/٢ و المغني: ٥٣ و الجنى الداوي: ٢٠٤- ٢٠٥ و المعجم الوافي في

الأدوات: ٦٦

(٢) المعجم الوافي: ٦٧ و انظر: البلاغة فنونها و أفنانها: ١٧٢

(٣) الإيضاح في شرح المفصل: ٢٠٨/٢

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا، فَأَرَقَّنِي فَقُلْتُ: أَهِيَ سَرَّتْ أُمَّ عَادِنِي حُلْمٌ؟^(١)

أكثر رجحاناً من تقديرها في: ﴿أَبْشُرُ يَهُدُونَنَا﴾ لمعادلتها الفعلية^(٢) فيجوز في هذا البيت ما جاز في قوله تعالى: ﴿أَبْشُرُ يَهُدُونَنَا﴾ من أوجه إعرابية إلا أن ترجيح فعلية الجملة هنا من ناحيتين: الأولى: أن المعادل للجملة بعد الهمزة هو الجملة الفعلية: "أم عادني حلم" و الثانية: أن الغالب على همزة الاستفهام أن يليها الفعل، و لاجتماع هذين المرجحين قال ابن هشام إنَّ تقدير الفعلية هنا أرجح من تقديره في الآية الأولى.

الترجيح:

يترجح لديّ ما ذهب إليه ابن هشام من ضرورة مراعاة المعاني الداخلة على الجملة لتحديد نوعها، وعدم الاكتفاء في ذلك باعتبار الصدارة، أو ماله الصدارة في الأصل، لأنّه الأوفى في أداء المعنى.

و الله تعالى أعلم.

(١) البيت من البسيط، وهو لأسامة بن منقذ في: الخصائص: ٣٠٦/١ و ابن يعيش: ٩٣/٩ و أمالي ابن الحاجب: ١٥٦/٢ و شرح شواهد الشافية: ١٩٠ و خزانة الأدب: ٢٤٤/٥ و أوضح المسالك: ٣٣٠/٣ و المغني: ٣٦٦ و شرح شواهد المغني: ١٣٤/١ و المجمع: ٢٤٠/٥ و التصريح: ٥٣٨/٣

(٢) المغني: ٣٦٦

ج) الجمل المعطوفة على ما قبلها.

المناقشة:

يجوز^(١) عطف الجملة الاسميّة على الجملة الفعلية عند جمهور النحويين، قال ابن هشام في الباب الرابع^(٢): ((عطف الجملة الاسميّة على الفعلية، و بالعكس، وفيه ثلاثة أقوال: أحدها الجواز مطلقاً، و هو المفهوم من قول التّحويين في باب الاشتغال: " قام زيدٌ و عمرًا أكرمته " إنّ نصب " زيدٌ " أرجح لأنّ تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما)) وذلك لأنّه يجوز في " عمرًا " الرّفْع على أنّه مبتدأ، و الجملة بعده خبر، فيكون من عطف الجملة الاسميّة على الفعلية، غير أنّ نصبه على أنّه مفعول به لفعل محذوف أرجح، ليحدث التناسب بين الجملتين، وهو أولى، ولكنّه ليس واجباً.

و ذكر ذلك أيضاً في هذا الفصل: " ما يجبُ على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصّل فيه"^(٣) و ضرب أمثلة للجمل المعطوفة التي تحتمل المعطوفة فيها أن تكون اسمية أو فعلية تبعاً لاختلاف التّحويين، أو لاختلاف التّقدير، وفيما يلي تفصيل ذلك:

الأوّل:

قال ابن هشام: ((العاشر-مّا يحتمل الاسميّة و الفعلية- الجمل المعطوفة من نحو "قعد

(١) انظر: شرح الرضي: ٣٥٤/٢ و المغني: ٤٦١ و الهمع: ٢٧٢/٥

(٢) في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها، المغني: ٤٣١

(٣) المغني: ٣٦٥

عمرُو و زيدٌ قامٌ^(١) فالأرجح الفعلية للتناسب^(٢) فظاهر قولهم: "قعدَ عمرُو و زيدٌ قامٌ" أنه من عطف الجمل المتخالفة، إلا أن ابن هشام رجّح فعلية الجملة المعطوفة، لأن التناسب بينها وبين ما عطفت عليه أولى.

وذلك أن قولهم "زيدٌ قامٌ" تركيب يكون فيه الخبر فعلاً لم يشتغل برفع الضمير الظاهر العائد على المبتدأ يحتمل الوجهين، فإما أن يكون "زيدٌ" مبتدأ خبره الجملة بعده، أو أن يكون فاعلاً بفعل محذوف يفسره ما بعده^(٣)، ويكن "قام" جملة فعلية لا محل لها من الإعراب مفسرة، وهذا هو الراجح عند ابن هشام، كما أسلفت.

وقد وقفت عند عبارة "التناسب"، فوجدت أنها قد تعني أمرين:

١- التناسب الشكلي بين الجملتين، وهو وإن لم يكون ملفوظاً فهو ملحوظ في تقدير فعل رافع لـ "زيد"، فكأن التقدير: قعد عمرُو و قام زيدٌ.

٢- التناسب المعنوي، وذلك راجع إلى الاختلاف بين ما تدلّ عليه الجملة الاسمية، وما تدلّ عليه الجملة الفعلية، فالأولى تدلّ على الثبوت، والثانية تدلّ على الحدوث^(٤)، إلا أن هذا النوع من التناسب لا يظهر هنا، وذلك لأن الجملة الاسمية في هذا التركيب جاء خبرها

(١) في النسخة التي اعتمدت عليها بتحقيق د. مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، العبارة: "قعدَ عمرُو و زيدٌ قائمٌ" و يبدو أنه خطأ مطبعي، وقد تحققت من ذلك في النسختين مع حاشية الدسوقي: ٣٨/٢ و حاشية الأمير: ١٠٠/٢ فكانت كما أثبتتها.

(٢) المغني: ٣٦٧

(٣) انظر: حاشية الدسوقي: ٣٨/٢ و حاشية الأمير: ١٠٠/٢

(٤) انظر: دلائل الإعجاز: ١٧٥ و حاشية الحضري: ١٠٢/١

فعالاً، و المراد به الإخبار بالحدث في الزمن الماضي، فدلالته هي نفس دلالة "قعد عمرو"، وبناءً عليه، يكون التناسب الشكلي بين الجملتين هو الأقرب لمقصود ابن هشام.

ويبين ابن هشام أن تقدير الاسميّة أو الفعلية في "زيدُ قام" على سبيل الجواز هو مذهب الجمهور، وهناك من أوجبه لوجوب وجود التناسب بين الجملتين المتعاطفتين عنده، قال ابن هشام: ((وهو واجب عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين))^(١) و هو قول منسوب إلى ابن جنّي^(٢) و قد استنتجوه من نصين وردا عنه، الأوّل في "الخصائص"، و الثاني في "سرّ صناعة الإعراب"، أمّا الأوّل فهو قوله: ((ونحو:

عَاضَهَا اللَّهُ غَلامًا بَعْدَما شَابَتِ الْأَصْدَاغُ وَ الضَّرْسُ نَقْدًا^(٣)

عَطَفَ جَمَلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَ خَبِرَ عَلَى أُخْرَى مِنْ فَعَلٍ وَ فاعِلٍ، أعني قوله: "و الضَّرْسُ نَقْدًا"، أي: "نَقْدَ الضَّرْسِ"))^(٤) فاستنبط ابن هشام^(٥) من قوله هذا منعه عطف الجملة الاسميّة على الفعلية، قال الشمسيّ نقلًا عن الدماميني: ((و فيه نظر، لجواز أن يكون معنى ما ذكره ابن جنّي من أن الضَّرْسُ فاعل لا مبتدأ أن ذلك هو الأولى نظرًا لرعاية التناسب، لا أنّه ممنوع، أهـ، و أقول: الظاهر من قول ابن جنّي من أن الضَّرْسُ فاعل لا مبتدأ أن ذلك على سبيل الوجوب، لا على سبيل الأولوية))^(٦) و أرى أن ما نقله عن الدماميني هو الأقرب و الأظهر،

(١) المغني: ٣٦٧

(٢) انظر: شرح الرضي: ٣٥٤/٢ و المغني: ٤٦١ و الجمع: ٢٧٢/٥

(٣) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في: الخصائص: ٧٣/٢ و المغني: ٤٦١ و لسان العرب: ٤٣٩/٨

(٤) الخصائص: ٧٣/٢

(٥) المغني: ٤٦١

(٦) حاشية الشمسي: ١٧٨/٢

وهو المفهوم من ظاهر قوله: ((عطف جملة من مبتدأ و خبر على أخرى من فعل و فاعل))
أما قوله: ((أي: نقد الضرس)) فهو تفسير معني لا تقدير إعراب، ويظهر ذلك جلياً في قوله
في باب الفرق بين تقدير الإعراب و تفسير المعنى: ((وكذلك قولنا: "زيدٌ قامَ" ربّما ظنّ
بعضهم أنّ زيداً هنا فاعل في الصنعة كما أنّه فاعل في المعنى...)) وبناءً عليه، يكون قوله: أي
نقد الضرس، هو أنّ الضرس فاعل في المعنى، لا في الإعراب، و الجملة اسمية.

أما الثاني فهو قوله في سرّ الصنعة: ((تقول العربُ: "خرجتُ فإذا زيدٌ" و اختلفت العلماء
في هذه الفاء، فذهب أبو عثمان - المازني - إلى أنّها زائدة، و ذهب الزيادي إلى أنّها دخلت
على حدّ دخولها في جواب الشرط، و ذهب ميرمان إلى أنّها عاطفة، و أصحّ هذه الأقوال
قول أبي عثمان... لأنّك قد استغنيت بما في "إذا" من معنى الإتيان عن الفاء التي تفيد معنى
الإتيان... وهي و إن كانت زائدة إلا أنّها لازمة لا يسوغ حذفها، و ذلك أنّ من الزوائد
ما يلزم ألبيّة... و أما مذهب ميرمان أنّها عاطفة فسقوطه أظهر، و ذلك أنّ الجملة التي هي
"خرجتُ" جملة مركّبة من فعل و فاعل، و قولك: "فإذا زيدٌ" جملة مركّبة من مبتدأ و خبر، و
حكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه، لأنّ العطف نظير التثنية، وليست الجملة
المركّبة من مبتدأ و خبر وفق المركّبة من فعل و فاعل فتعطف عليها... و هو جائز مع الواو
لقوّتها و تصرفها، ألا ترى أنّك لو قلت: "قامَ محمدٌ فعمروُ جالسٌ" و أنت تعطف على حدّ
ما تعطف بالواو لم يكن للفاء هنا مدخل، لأن الثاني ليس متعلّقاً بالأوّل، و حكم الفاء إن
كانت عاطفة ألا تنجرّد من معنى الإتيان و التعلّيق بالأوّل، وهذا جواب أبي عليّ، وهو

الصواب))^(١) وهذا هو القول الذي استنبط منه ابن هشام القول الثالث للعلماء في المسألة،
و هو الجواز إن كان العطف بالواو فقط^(٢).

و الملح من قول ابن جنّي أنّه خصّ الواو بذلك لما فيها من معنى الاستئناف، وعدّها
بعضهم قسماً مستقلاً برأسه^(٣)، وقيل في تعريفها: ((هي التي يكون بعدها جملة غير متعلّقة بما
قبلها معنى ولا إعراباً، ويكون بعدها الجملتان الاسميّة و الفعلية، نحو: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ
مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾^(٤) وهو كثير، و الظاهر أنّها تعطف الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب لمجرّد
الرّبط، و سمّيت واو الاستئناف لثلاث يتوهّم أنّ ما بعدها من المفردات معطوف على ما
قبلها))^(٥) و دليل ذلك أنّه منع عطف الجمل المتخالفة بالفاء لما فيها من معنى التعلّيق و
الإتباع في المعنى و العمل، و عليه أيضاً يمكن حمل ما أجازته الجمهور و أثبته ابن هشام، و
لكن على اعتبار أنّ الاستئناف من معاني الواو العاطفة، لا على أنّها قسم خاصّ كما ذهب
إليه بعضهم.

و نستخلص ممّا سبق أنّ عطف الجملتين المتخالفتين في هذه الصورة - وهي التي
تعطف فيها جملة اسميّة خبرها جملة فعلية على أخرى فعلية، أو العكس - جائز عند
الجمهور، ويتأكد إن كان العطف بالواو، و أنّ ترجيح اسميّة الجملة أو فعلية فيها إنّما يعود

(١) سر صناعة الإعراب: ٢٦٠/٢ - ٢٦٣ بتصرّف.

(٢) المغني: ٤٦١

(٣) انظر: الجني الداني: ١٦٣

(٤) الأنعام: ٢

(٥) الجني الداني: ١٦٣ و انظر: المعجم الوافي للأدوات: ٣٥١

إلى استحسانه و قبوله في النفس أكثر من الآخر، أو لإيجاد "التناسب" الشكلي و اللفظي بين الجملتين، وليس مبنياً على قاعدة نحوية أو سبب صناعي.

الثاني:

قال ابن هشام: ((ومّا يترجّح فيه الفعلية نحو... "زيدٌ ليقم، و عمروٌ لا يذهب"))^(١) فظاهر هذه الصورة أنّه عطف جملة اسمية وهي "عمروٌ لا يذهب" على جملة اسمية، وهي: "زيدٌ ليقم" إلا أنّ كلا منهما جاء الخبر فيها جملة فعلية طلبية، الأولى فيهما أمر، و الثانية نهي، ولذلك رجّح ابن هشام أن تكون الجملتان فعليّتان، و سبب ذلك قلة وقوع الجملة الطلبية خبراً، فيكون التقدير: ليقم زيدٌ ليقم، ولا يذهب عمروٌ لا يذهب، فكلٌّ من "زيدٌ" و "عمروٌ" ارتفع بفعل مضمر يفسّره ما بعده، و يكون المذكور مفسّراً لا محلّ له من الإعراب. و هذه الصورة قليلة في كلام العرب، وجعلها ابن السّراج^(٢) من باب الاتّساع في اللغة، وقد مضى ذلك في مسألة: أحكام الجملة الطلبية في هذا البحث، ونظراً لذلك رجّح ابن هشام فعلية الجملة بناءً على التقدير السابق لتكون موافقةً للأكثر في اللغة.

ونلاحظ هنا أنّ ابن هشام بنى ترجيحه لفعلية الجملة في هذه الصورة على حكم نحويّ أثبتته الجمهور^(٣)، مستدلين بما جاء منه في القرآن الكريم و الشعر، ومّا تجدر ملاحظته أيضاً

(١) المغني: ٣٦٧

(٢) الأصول: ٧٢/١

(٣) انظر: الكتاب: ١٩٢/١ و شرح الرضي: ٢٣٧/١ و شرح التسهيل: ٣٠٩/١ و التذيل و التكميل: ٢٦/٤ و أوضح المسالك:

١٩٧/١ و المساعد: ٢٣٠/١

أنّ هذه الصورة من صور المبتدأ مع خبره و إن كانت قليلة إلا أنّها ليست شاذّة، أو مقصورة على السّماع أو الضّرورة، فهي مساوية في الجواز للتقدير الذي يجعل الجملة فعليّة، وتقلّ عنه في درجة الاستعمال، لذلك رجّح كونها فعليّة على كونها اسميّة.

ولست أتفق مع ابن هشام في ذلك، إذ إنّ عدم التّقدير أولى من التّقدير، ومادام تقدير

اسميّة الجملة صحيحة و غير مخالفة للقياس فالأولى الأخذ بها، و ترجيحها.

الترجيح:

أ. في عطف جملتين متخالفتين:

يترجّح وجه مراعاة التناسب بين الجملتين المتعاطفتين، كما ذهب إليه ابن هشام.

ب. في عطف جملتين اسميتين خبراهما جملة طلبية:

يترجّح لديّ الأخذ بظاهر الصّورة، لأنّ مالا يحتاج إلى تقدير أولى ممّا يحتاج إليه.

و الله تعالى أعلم.

المسألة العاشرة:

ترجيح كون الجملة صغرى أو كبرى.

المنافشة:

تنقسم الجملة باعتبار التركيب فيها إلى جملة كبرى، وجملة صغرى، وقال ابن هشام في تعريفهما: ((الكبرى هي الاسميّة التي خبرها جملة، نحو: "زيدٌ قامَ أبوه" و "زيدٌ أبوه قائمٌ" و الصغرى هي المبنيّة على المبتدأ كالجمله المخبر بها في المثالين))^(١) و يتّضح من التعريف أنّ الجملة الكبرى اسميّة لا غير، أما الصغرى فتكون اسميّة أو فعليّة، و أنّ كون الجملة كبرى يعني أنّ هناك علاقة إسناد يكون المسند فيها جملة، أو: مضمون تلك الجملة و معناها. ونبّه ابن هشام بعد أن مثّل لهذين النوعين بما سبق إلى أنّ الكلام قد يحتمل الكبرى وغيرها، فمن ذلك: ((نحو: ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾^(٢) إذ يحتمل آتيك أن يكون فعلاً مضارعاً و مفعولاً، و أن يكون اسم فاعل و مضافاً إليه، مثل: ﴿وَإِنَّهُ آتِيهِمْ عَذَابٌ﴾^(٣) و يؤيّد أن أصل الخبر الإفراد، و أنّ حمزة يميل الألف من "آتيك" و ذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة))^(٤) وفيما يلي بيان التقديرين:

الأول: يحتمل أن يكون "آتيك" فعلاً مضارعاً، و الكاف ضمير متصل في محل نصب

(١) المغني: ٣٦٧

(٢) النمل: ٤٠

(٣) هود: ٧٦

(٤) المغني: ٣٦٨

مفعول به، و الجملة الفعلية في محل رفع خبراً عن المبتدأ "أنا" و تكون الجملة الاسمية جملة كبرى على هذا التقدير.

الثاني: يحتمل "آتيك" أن يكون اسم فاعل، و الكاف ضمير متّصل في محل جرّ بالإضافة، وهو خبر عن الضمير المنفصل "أنا"، و عليه تكون الجملة صغرى، و هذا الوجه هو الرَّاجح عند ابن هشام، لسبيين:

١- أن أصل الخبر أن يكون مفرداً، و ما جاء على أصله لا يسأل عن علته^(١).

٢- استدلّ بقراءة حمزة^(٢) بإمالة الألف على تعيين كونه اسم فاعل، ووجه الاستشهاد بها أن "آتيك" إذا جعل فعلاً مضارعاً يكون الأصل فيه: "أأتيك" الأولى همزة المضارعة، و الثانية همزة الأصلية للفاعل، و القاعدة الصرفية تقول: إذا اجتمعت همزتان في أول الكلمة، و كانت الأولى متحرّكة و الثانية ساكنة قلبت الثانية حرفاً من جنس حركة الأولى^(٣)، فيكون الفعل: "آتي" بقلب همزة الثانية ألفاً لمناسبتها للفتحة قبلها.

أما إذا جعل "آتيك" اسم فاعل فتكون همزة الأولى هي همزة الفعل الأصلية، و أما الألف فهي الألف الزائدة في صيغة "فاعل"، و بناءً على ذلك فإن سبب الإمالة في قراءة حمزة موجود على تقدير "آتيك" اسم فاعل، وهو وقوع الكسرة بعد الألف الأصلية، و غير موجود على تقديره فعلاً مضارعاً، لأن الألف فيه منقلبة عن همزة، و المجوز للإمالة في الألف

(١) الاقتراح: ١١٣

(٢) المغني: ٣٦٧ و الدرّ المصون: ٦١٥/٨

(٣) انظر: الممتع في التصريف: ٤٠٤/١ و التّمتّة في التصريف: ١١٦

المنقلبة أن يكون انقلابها عن واو أو ياء^(١).

وقيل أيضاً أنّ ممّا يؤيّد كون "آتيك" اسم فاعل هو أنّه الأنسب لمقام ادّعاء الإتيان في

المدّة المذكورة.

الترجيح:

يترجّح ما ذهب إليه ابن هشام من أنّ "آتيك" اسم فاعل، وجملة ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾ جملة

كبرى، لوجود ما يقوّي هذا الجانب من ناحية المعنى و الإعراب.

و الله تعالى أعلم.

(١) انظر: التتمة في التصريف: ٢٦١-٢٦٢

المبحث الثاني
الخلاف في وجوه الإعراب و
الترجيح بينها باعتبار القياس.
وفيه ستّ مسائل

المسألة الأولى:

الخلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿لَيْسُ جُنَّتَهُ﴾ من الآية الكريمة: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا

رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسُ جُنَّتَهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾^(١).

المناقشة:

اختلف العربون في إعراب جملة "ليس جُنَّتَهُ" من الآية السابقة على نحو وضّحه ابنُ

هشام بقوله: ((فجملة ﴿لَيْسُ جُنَّتَهُ﴾ قيل هي مفسّرة للضمير في "بدا"، الرَّاجِع إلى البَدَاءِ

المفهوم منه، والتّحقيق أنّها جواب لقسم مقدر، وان المفسّر مجموع الجملتين))^(٢).

ويفهم من قول ابن هشام، أن اختلافهم في إعراب هذه الجملة عائد إلى اختلافهم في

تقدير مفسّر فاعل "بدا" المضمر، وفيما يلي توضيح ذلك الخلاف:

الوجه الأول:

أنّ فاعل "بدا" هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل، وهو: "بَدَاءٌ" والتّقدير: بَدَأَ لَهُمْ بَدَاءٌ

قياساً على التّصريح به في قول الشاعر:

(١) يوسف: ٣٥

(٢) المعني: ٣٨٥

لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءٌ^(١)

وجملة ﴿لَيْسَجُنَّهٗ﴾ لا محل لها من الإعراب، مفسرة لذلك المصدر، أي: بدا لهم بداء، هو سجنه، وممن ذهب إلى ذلك الزمخشري^(٢)، قال: ((﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ﴾: فاعله مضمرة لدلالة ما يفسره عليه، وهو ﴿لَيْسَجُنَّهٗ﴾، والمعنى: بدا لهم بداء، أي: ظهر لهم رأي ليسجنه)) وابن مالك^(٣) حيث قال: ((وإذا تُوهَّم حذف فاعل فعل موجود، فلا سبيل إلى الحكم بحذفه، بل يقدر إسناده إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ...﴾ قيل إنَّ المعنى: بدا لهم بداء...))، وذهب ابن عطية^(٤) إلى أنَّ الفاعل محذوف، وهو مفهوم من السياق، وتقديره: بدؤ أو رأي.

وربما كان هذا التوجيه الإعرابي للخروج من الاستدلال بالآية على جواز أن تكون جملة ﴿لَيْسَجُنَّهٗ﴾ فاعلاً لبدا، وهو مذهب الكوفيين^(٥)، قال ابن عصفور: ((الفاعل لا يكون إلا اسماً، وأنَّ، وأن، وما، مع ما بعدهنَّ، خلافاً لمن أجاز أن يكون الفاعل فعلاً، واحتجَّ بقوله: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهٗ﴾ وهذا لا حجة فيه، لأنَّه يحتمل أن يكون

(١) البيت من الطويل، وهو محمد بن بشير في ديوانه: ٢٩ و خزانة الأدب: ٢١٣/٩ و شرح شواهد المغني: ٨١٠/٢ و للشماخ بن ضرار في ديوانه: ٤٢٧ و لسان العرب: ٦٦/١٤ مادة (بدا)، وبلا نسبة في الخصائص: ٣٤٠/١ و شرح شذور الذهب: ٢١٨ و

المغني: ٣٧٤ و الهمع: ١٤٧/١

(٢) الكشاف: ٢٨٢/٣

(٣) شرح التسهيل: ١٢٢-١٢١/٢

(٤) انظر: المحرر: ٥٠٤/٧

(٥) انظر: المغني: ٤١٠ و شرح التصريح: ٢٣٥/٢ و الدر المصون: ٤٩٤/٦

فاعل بدا ضمير المصدر الدال عليه، وهو البداء، كآته قيل: بدا لهم هو: أي البداء...^(١)، و
جواز كون الجملة فاعلاً هو وجه إعرابي آخر مختلف فيه، و سيأتي تفصيله في مسألة
مستقلة.

الوجه الثاني:

أن فاعل "بدا" هو الضمير العائد على السّجن المفهوم من قوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنَنَّهٗ﴾
والجملة جواب لقسم مقدّر، وهذا هو قول المحققين، قال ابن هشام: ((والتّحقيق أنّها
جواب لقسم مقدّر، وأنّ المفسّر مفهوم الجملتين))^(٢) وإليه ذهب أبو حيان، حيث يقول:
((والذي أذهب إليه أنّ الفاعل ضمير يعود على السّجن المفهوم من قوله: ﴿لَيَسْجُنَنَّهٗ﴾ ...
وهي جواب لقسم محذوف، والقسم وجوابه معمولان لقول محذوف، تقديره: قائلين))^(٣).
وعلى هذا الوجه يلزمنا أولاً تقدير جملة القسم: "والله"، ثمّ تقدير قول محذوف يكون
القسم وجوابه معمولان له، وذلك القول المحذوف يكون في محل نصب على الحال، ومعنى
الجملة حينئذٍ^(٤): ظهر لهم سجنه، قائلين والله ليسجنّته حتى حين.

وأعربوا الجملة جواباً لقسم مقدّر لدلالة القرينة اللفظية، وهي دخول اللام على الفعل

(١) شرح الجمل: ١٥٧/١

(٢) المعنى: ٣٨٥

(٣) البحر المحيط: ٣٠٦/٥

(٤) الدرّ المصون: ٤٩٤/٦

المضارع المستقبل المثبت، المتصل بنون التوكيد، وهذا هو القياس فيه، قال السيوطي: ((تلزم

اللام مع التّون الشّديدة أو الخفيفة في مضارع مستقبل))^(١)

والقسم المقدّر هنا هو قسم إخبار، يقصد به تأكيد جوابه^(٢)، غير أنّ هذا الغرض يمكن

تحقيقه مع توجيه إعرابيّ آخر أجازته ابن هشام^(٣)، ولا يلزم فيه تقدير قسم محذوف، ولا

تقدير عامل في جملة القسم وجوابه، وذلك أن تكون جملة ﴿ لَيْسَ جُنَّتُهُ ﴾ جواباً للفعل القلبي

المذكور "بدا" وذلك لأنّ ((أفعال القلوب لإفادتها التّحقيق تجاب بما يجاب به القسم))^(٤)

وهو الجواب المقرون باللام، والمؤكّد بالتّون، قياساً على القسم في إفادته التّحقيق^(٥)، وهذا

هو مذهب سيويوه^(٦)، قال: ((وقال لييد:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لِتَأْتِيَنِّي مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيْشُ سَهَامُهَا^(٧)

كأنّه قال: والله لتأتينني، كما قال: قد علمت لعبد الله خير منك... وقال عز وجل: ﴿ ثُمَّ بَدَأَ

لَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتُهُ ﴾ لآئه موضع ابتداء، ألا ترى أنك لو قلت: بدأ لهم أيهم

(١) الهمع: ٢٤٦ / ٤

(٢) الأساليب الإنشائية في النحو العربي: ١٦٦

(٣) انظر: المعني: ٣٨٦

(٤) السّابق.

(٥) حاشية الدسوقي: ٥٧/٢

(٦) الكتاب: ١٢٥/٣

(٧) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه: ٣٠٨ و الكتاب: ١٢٥/٣ و خزائن الأدب: ١٥٩/٩ و شرح شواهد المعني:

٨٢٨/٢ و بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب: ٤٠٠/١ و أوضح المسالك: ٦١/٢ و شرح شذور الذهب: ٤٧١ و المعني: ٣٨٦ و

شرح الأشموني: ١٦١/١ و الهمع: ١٥٤/١

أفضل، لحسن كحسنة في علمت؟» و المفهوم من قوله أنه جعل "لتأتين" جواباً للفعل القلبي "علمت"، لأنه بمعنى القسم في إفادته التحقيق والتأكيد، والفعل "بدا" من أفعال القلوب أيضاً فهو بمنزلة "علمت".

الترجيح:

- ١- يترجح الوجه الثاني من الإعراب، كما ذهب إليه ابن هشام، وهو أن تكون جملة ﴿لَيْسَ جُنَّةٌ﴾ جملة جواب، لإفادتها التوكيد، وموافقتها للقياس في جملة جواب القسم التي فعلها مضارع مثبت مستقبل، وتلك قرينة لفظية تقوي هذا الوجه من الإعراب.
- ٢- كما يترجح كون الجملة جواباً لا عن قسم مقدر، بل عن الفعل القلبي "بدا" قياساً على "علمت"، وقد أجازها ابن هشام تبعاً لسيبويه، لإغناؤه عن تقدير محذوف، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية:

الخلاف في موضع إعراب قوله تعالى: ﴿اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا﴾ من الآية الكريمة: ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّىٰ

إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا فَأَبْوَا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ

أَجْرًا﴾^(١).

المناقشة:

عرض ابن هشام لإعراب هذه الآية الكريمة عند حديثه عن أحكام الجمل بعد المعارف، وبعد النكرات، وذكرها كمثال من أمثلة النوع الأوّل منها، وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة^(٢)، وقد ألمح إلى خلاف المعريين في موقع جملة: ﴿اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا﴾ من الآية السابقة، وفيما يلي تفصيل هذا الخلاف:

الوجه الأول:

ذهب أبو البقاء^(٣)، وعدد من المعريين^(٤) إلى أنّ جملة ﴿اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا﴾ جملة لا محلّ لها من الإعراب، جواب لإذا الظرفية المتضمّنة معنى الشرط، والجملة محتملة لذلك لكون فعلي الشرط والجزاء ماضيين.

(١) الكهف: ٧٧

(٢) المعنى: ٤١٠-٤١١

(٣) إملاء ما من به الرّحمن: ١٠٧/٣

(٤) انظر: البحر المحيط: ١٤٢/٦ و الدرّ المصون: ٥٣٢/٧ و إعراب القرآن و بيانه: ٥٤٩/٤

وتكرار لفظ الأهل لتأكيد أنّهما استطعما جميع أهل القرية، وليس البعض المأتي دون غيره، وهو من باب إقامة الظاهر مقام المضمّر^(١)، واستضعف بعض المعربين والمفسرين ذلك^(٢) و رأوا أنّ جواب الشرط هو قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ وذلك لسببين:

١ - دلالة السياق، وذلك لأنّ جواب الشرط في الآية السابقة وهي قوله تعالى: ﴿ فَانظُرْ حَتَّىٰ إِذَا لَيَاقِبَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتَنِي بِغَيْرِ نَفْسٍ ... ﴾^(٣) يتعيّن أن يكون ﴿ قَالَ أَقْتَلْتَنِي ﴾، لأنّ قوله: ﴿ فَقَتَلَهُ ﴾ غير صالح لأن يكون جواباً، لأنّ الماضي الواقع في جواب "إذا" لا يكون بالفاء^(٤)، لأنّه مستقبل في المعنى، ودخول الفاء عليه يدل على "قد" محذوفة، وتقدير "قد" يوجب تحقيق معنى الماضيّ فيما دخلت عليه من الفعل الماضي، فلا يصلح إذن أن يكون جواباً للشرط المستقبل^(٥)، ولما كان ﴿ قَالَ أَقْتَلْتَنِي ﴾ متعيّن أن يكون جواب "إذا"، فالظاهر أنّ القصة الأخرى على هذا النمط، في أنّ ﴿ قَالَ لَوْ شِئْتَ ﴾ هو الجواب، لأنّها سيقّت سياقاً واحداً^(٦)، وجعل ﴿ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا ﴾ جواباً يلزم عليه مخالفة التّظير^(٧).

و بشيء من التأمّل نستطيع أن ندرك أنّ معنى "إذا" في الآيتين الكرّيمتين ليس مستقبلاً،

(١) السّابق.

(٢) انظر: الأمالي النحوية: ١٠٨/١ و المغني: ٤١١ و روح المعاني: ٣/١٦

(٣) الكهف: ٧٤

(٤) الأمالي النّحوية: ١٠٨/١ و المغني: ٤١١

(٥) انظر: حاشية الشّمّني: ١٤٣/٢-١٤٤ و حاشية الدسوقي: ٨٣/٢

(٦) الأمالي النحوية: ١٠٨/١

(٧) حاشية الدسوقي: ٨٣/٢

وإنما جاءت للماضي، لأنها حكاية لما مضى من خبر موسى والخضر عليهما السلام، وقد أجاز ذلك كثير من النحويين^(١)، أعني مجيء "إذا" للماضي، وعليه، فإن ما أقاموه دليلاً على تعيين كون ﴿قَالَ أَقْتَلْتُ نَفْسًا﴾ جواباً لـ "إذا" لا يستقيم إلا على قول المانعين من أن تكون "إذا" للماضي، غير أن ذلك لا ينفي أن يكون السياق دالاً على تعيين ﴿قَالَ أَقْتَلْتُ نَفْسًا﴾، وإنما بالاعتماد على المعنى الذي تدلّ عليه القصة، فهي تحكي عن الخضر عليه السلام، وما يصدر عنه من أمور استغربها موسى عليه السلام، أولها أمر ركوبهما السفينة، وما فعله الخضر من حرقها، قال تعالى: ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرَقَ أَهْلُهَا﴾^(٢)، وجواب الشرط هنا هو ﴿خَرَقَهَا﴾، لأنّ الذهن منصرف إلى ما سيكون من أمر الخضر عليه السلام، أمّا في الآيتين التاليتين فالأمر مختلف، إذ إنّ الذهن منصرف إلى ما سيكون من أمر موسى عليه السلام، وترقب حاله، هل سيحافظ على مراعاة شرط الخضر بعدم سؤاله عما يصدر منه؟ أم سيسارع إلى المناقشة كما في المرة الأولى؟ فكان المقصود إفادة ما صدر عنه عليه السلام، فجعل الجزء اعتراضه ومناقشته، دون ما صدر عن الخضر^(٣).

٢- دلالة الشرط: وأرى أنّها مما يؤيد أنّ جواب "إذا" هو ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ...﴾ لا ﴿اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا﴾ وذلك لأنّ فعل الشرط إنّما سمي بذلك لأن المتكلم يعتبر تحقق مدلوله ووقوع معناه شرطاً لتحقيق مدلول الجواب ووقوع معناه، ولا يمكن عنده أن يتحقق معنى

(١) انظر: شرح الرضوي: ١٨٤/٣ و شرح التسهيل: ١٢١/٢ و الارتشاف: ١٤١٠/٣ و المعني: ١٠٤ و الجمع: ١٧٧/٣

(٢) الكهف: ٧١

(٣) انظر: روح المعاني: ١٥ / ٣٤١ بتصرف.

الجواب ويحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله، إذ لا يتحقق المشروط -الجواب- إلا بعد تحقق شرطه - الفعل - سواءً أكان الشرط سبباً في وجود الجواب والجزاء، أم غير سبب بأن يكون لازماً له، فيكون الإخبار به هو المسبب عن الشرط^(١)، وعليه، فإن جعل ﴿اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا﴾ جواباً عن الشرط، يلزم منه كون المقصود هو الإخبار بالاستطعام عند الإتيان، وتعليق مضمونه بمضمون الثاني، وأن ذلك تمام معنى الكلام، فطلب الطعام هو كل ما يقصدانه، وليس هذا هو المقصود بل المقصود بيان رد فعل موسى عليه السلام على ما قام به الخضر عليه السلام في هذه القرية، فقد أقام الجدار وأصلحه رغم ما تقدم من سوء أهلها من الإباء عن حق الضيف، وعليه، فإن كون ﴿قَالَ لَوْ شِئْتُ﴾ جواباً عن الشرط هو الأوفى ببيان المعنى، و توضيح غرابة ما أقدم عليه الخضر عليه السلام^(٢)، وبذلك يحصل الارتباط بين فعل الشرط و جوابه، فهذا الاعتراض من موسى عليه السلام إنما كان متسبباً و مرتبطاً بإتيان أهل القرية الذين حصل منهم ما حصل من لؤم في التعامل مع الأضياف.

الوجه الثاني:

ذهب ابن الحاجب^(٣) إلى أن جملة: ﴿اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا﴾ في محل جرّ صفة لـ "قرية"، و أيده

(١) انظر: التحو الوافي: ٤/٤٢٢

(٢) انظر: الأشباه و التّظائر: ٣/١٢٦-١٢٧

(٣) الأمالي التّحويّة: ١/١٠٨

ابن هشام^(١)، و استدللّ بما يأتي على صحّة ما ذهب إليه:

١- أن تكرار لفظ "الأهل" في: ﴿اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا﴾ يدلّ على أنّ الجملة صفة لـ "قرية"

لاشتمالها على ضمير يعود منها إلى الموصوف^(٢)، قال ابن هشام: ((ولهذا كان هذا الوجه

أولى من أن تقدّر الجملة جواباً لـ "إذا"، لأنّ تكرار الظاهر يعرى حينئذٍ عن هذا المعنى))^(٣)

ويقصد بذلك أنّ جعل الجملة صفة يجعل للإتيان بالاسم الظاهر في موضع المضمّر نكتةً و

سبباً، بخلاف جعلها جواباً لـ "إذا"، إذ لا يكون له سبب و نكتة^(٤)، ويفصلّ ابن الحاجب

ذلك السبب بقوله: ((إنّ ﴿اسْتَطَعَمَا﴾ صفة لقريبة، فلا بدّ من ضمير يعود من الصّفة الجُمليّة

إليها، ولا يمكن عوده إلا كذلك، لأنّه لو قيل: "استطعماهم" لكان الضمير لغيرها، ولو قيل:

"استطعماها" لكان على التجوّز، إذ القرية لا تستطعم حقيقة، فلمّا لم يكن بدّ من ذكر

الضمير العائد على القرية، و لا يمكن ذكره وهو مضاف إليه إلا بذكر المضاف - ولا يمكن

ذكر المضاف مضمراً لتعذّر إضافة المضمّر - تعيّن ذكره ظاهراً))^(٥)، فهو يرى أنّ تكرار لفظ

الأهل يؤكّد كون الجملة صفة لـ "قرية" و ذلك حتّى يتّصل ضمير الموصوف به، فيحصل

الارتباط اللفظي بين الصّفة و الموصوف، وذلك شرط مهمّ من شروط جعل الجملة صفة، إذ

((لا يعتبر في ربط الصّفة الجُمليّة بموصوفها إلا الضمير لا الرّبط المعنويّ، ولا باسم غير

(١) المغني: ٤١١ و إعراب القرآن و بيانه: ٥٢٩/٤

(٢) الأمالي التّحويّة: ١٠٨/١ و المغني: ٤١١

(٣) المغني: ٤١١

(٤) حاشية الدسوقي: ٨٣/٢

(٥) الأمالي التّحويّة: ١٠٨/١

الضمير ((^(١))، وهو لازم حتى يحصل بذلك الربط اتّصاف الموصوف بمضمون الصّفة، فيحصل بذلك التعريف أو التّخصيص^(٢).

وقد مرّ أنّ من جعلوه الجملة جواباً لـ "إذا" يرون أنّ تكرار لفظ "الأهل" إنّما جاء لتأكيد معنى أنّهم استطعموا جميع الأهل، وليس البعض فقط، و أنّهم تتبّعاهم واحداً واحداً ولم يجدا إلا الإباء عن استضافتهما، و أرى أنّ معنى التّوكيد هنا إنّما يخدم جعل هذه الجملة صفة لأهل القرية، أكثر ممّا يخدم جعلها جواباً لـ "إذا"، إذ إنّّه موضّح لصفة اللّوم التي اتّصفوا بها جميعاً، فكان ذلك أدعى لاستغراب موسى من صنيع الخضر عليهما السّلام معهم، كما مرّ.

٢- وجود ما يصلح أن يكون جواباً للشّرط في الآية الكريمة مع صحّة المعنى وموافقته للسّياق، قال ابن هشام: ((و أيضاً، فلأنّ الجواب في قصة الغلام ﴿ قَالَ أَقْتَلْتَنِي سَاءً ﴾ لا قوله: ﴿ فَتَلَّه ﴾ ... فليكن قوله: ﴿ لَوَشْتَنِي ﴾ في هذه الآية أيضاً جواباً))^(٣).

٣- وقوع الجملة بعد التّكررة المحضة "قرية" مؤيّد لجعلها صفة لها، خصوصاً وقد تحقّقت فيها الشّروط من حيث كونها خبريّة، مشتملة على ضمير يعود على الموصوف، و الموصوف نكرة^(٤)، قال ابن هشام: ((إنّ الجمل الخبريّة التي لم يستلزمها ما قبلها إنّ كانت

(١) حاشية الشمسي: ١٤٣/٢

(٢) انظر: شرح الرضي: ٣٠١/٢

(٣) المعنى: ٤١١

(٤) انظر: شرح التّسهيل: ٣١٠/٣-٣١١ و الارتشاف: ١٩١٥-١٩١٦

مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها... بشرط وجود المقتضي، و انتفاء المانع ((^(١)) وكل ذلك متحقق في هذه الجملة، فهي غير مستلزمة مما قبلها، لوجود ما يصلح أن يكون جواباً لـ "إذا" في الآية الكريمة - كما سبق - و المقتضي لجعلها صفة موجود، و هو صحّة عمل العامل في الموصوف، وفي الصّفة^(٢)، ولا مانع معنويّ أو صناعيّ يمنع ذلك.

٤- و كما يؤيد هذا الوجه أيضاً، أنّ الحديث مسوق في وصف القرية^(٣)، و على هذا يفهم من مجموع الجمل أنّ الخضر عليه السّلام فعل ما فعل في قرية مذموم أهلها، وقد تقدّم منهم سوء الصّنيع، من الإباء عن حقّ الضّيف مع طلبه، رغم ذلك لم يهمل أمر الجدار فيها، مع أنّها حرّية بالإفساد و الإضاعة، بل باشر بالإصلاح لمجرّد الطّاعة لله سبحانه، و لم يعبأ بفعل أهلها^(٤).

الترجيح:

يترجّح الوجه الذي ذهب إليه ابن الحاجب و أيده ابن هشام، وذلك:

١. لأنّ وقوع الجملة الخبرية بعد النّكرة المحضة يقوّي جعلها صفة تبعاً للقياس.

٢. لأنّ الدّلالة اللفظية و السياقية للآيات تؤيدان هذا الوجه.

و الله تعالى أعلم.

(١) المغني: ٤١٠

(٢) حاشية الدسوقي: ٨٢/٢

(٣) حاشية الأمير: ٧٢/٢

(٤) انظر: روح المعاني: ١٦/٣

المسألة الثالثة:

الأوجه الجائزة في إعراب قوله تعالى: ﴿فِتْنَةٌ لَا تُصِيبُنَّ﴾ من الآية الكريمة: ﴿وَأَتَوْا فِتْنَةً لَا

تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(١).

المناقشة:

من شروط الجملة الواقعة صفة أو حالاً أن تكون خبرية، لأن الإنشاء لا يكون نعتاً أو حالاً، وقد تحمل الجملة الخبرية و الإنشائية، فيختلف فيها الحكم باختلاف التقدير، ومن ذلك الآية السابقة التي مثل بها ابن هشام لذلك النوع من الاختلاف، قال: ((يجوز أن تقدّر "لا" ناهية و نافية، و على الأول فهي مقولة لقول محذوف هو الصفة، أي: فتنة مقولاً فيها لا تصيبن، و يرجّحه أن توكيد الفعل بالنون بعد "لا" الناهية قياس، نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾^(٢) و على الثاني فهي صفة لفتنة، و يرجّحه سلامته من التقدير)^(٣) و الآية تحتمل وجوهاً أخرى، إلا أنه اقتصر على هذين لغرض بيان كيفية اختلاف الحكم الإعرابي باختلاف التقدير، وفيما يلي بيان لما اقتصر عليه:

الوجه الأول:

يجوز أن تقدّر "لا" ناهية، و الجملة بعدها في محل نصب مقولة لقول محذوف هو

(١) الأنفال: ٢٥

(٢) إبراهيم: ٤٢

(٣) المعني: ٤١٢

الصِّفَّة، و التَّقْدِير: فتنَةٌ مقولاً فيها: لا تصيين^(١)، و سبب تقدير القول هنا هو أن دخول "لا" النّاهية على الجملة يجعلها جملة إنشائية طلبية، و تلك لا يصحّ أن تكون وصفاً، لأنّ الغرض من الصِّفَّة الإيضاح و البيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له، ليست لمشارِكِه في اسمه، و التّهي و غيره من أنواع الطّلب ليست أحوالاً ثابتة للمذكور يختصّ بها، إنّما هي طلب و استعمال لا اختصاص له بشخص دون شخص^(٢)، وهذا هو مذهب الجمهور في تأويل ما ظاهره وقوع الجملة الطلبية وصفاً، أمّا اختصاص فعل القول بالتّقدير فلأنّ حذف القول و بقاء عمله كثير مطّرد في الأساليب العربيّة^(٣).

وعلى تقدير "لا" ناهية يكون المعنى في الأصل: لا تتعرّضوا للفتنة فتصيّكم^(٤)، فالنهي و طلب التّرك منصبّ على التعرض للفتنة - و فسروها بالذّنب^(٥) - و سبب النهي هو ألا يصيبهم أثرها و عقوبتها، وقد عدل عن النهي عن التعرّض إلى النهي عن الإصابة من باب إقامة المسبب مقام السبب، لأنّ الإصابة مسببة عن التعرّض، و أسند هذا المسبب إلى فاعله^(٦)، وعلى هذا المعنى تكون الإصابة بالفتنة خاصّة بالظالمين و المتعرّضين لها^(٧)، و هذا

(١) انظر: المغني: ٤١٢ و الدرّ المصون: ٥٨٩/٥ و انظر وجوب تقدير القول في: ابن يعيش: ٥٢/٣ و أمالي ابن الشجري: ١٤٩/٢ و

المغني: ٢٤٧ و ابن عقيل: ١٨٤/٢ و التصريح: ٤٧٩/٣ و الجمع: ١٧٥/٥

(٢) ابن يعيش: ٥٣/٣، و انظر: التصريح: ٤٧٨/٣

(٣) انظر: الأصول: ٧٢/١ و الإنصاف: ١١٥/١ و الأساليب الإنشائية في النحو: ١٠٨

(٤) المغني: ٢٤٧

(٥) الكشف: ٥٧١/٢

(٦) المغني: ٢٤٧ و ٤١٢ و حاشية الدسوقي: ٢٥٥/١

(٧) انظر: الكشف: ٥٧١/٢ و المحرر: ٢٦٤/٦ و المغني: ٣٤٧

الذي ذكره ابن هشام هو وجه أجازة الرمخشري^(١) في هذه الآية، إلا أنه أجاز فيه أن تكون الجملة لا محل لها من الإعراب مستأنفة، يفهم هذا من قوله: ((و إذا كانت نهيًا بعد أمر فكأنه قيل: و احذروا ذنباً أو عقاباً، ثم قيل: لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب و وبأله من ظلم منكم خاصة)) و عبّر عنه ابن عطية^(٢) بالتهي المحوّل، حيث أخرج على جهة المخاطبة للفتنة، وهو من أساليب العرب، نحو قولهم: "لا أرينك هاهنا" فهم لا يريدون نهي المتكلم -الرائي - نفسه، و إنما يريدون معنى: لا تقم هاهنا فتقع مني رؤيتك، و لم يمنع الرمخشري وجه الوصفية.

ويقوي كون الجملة هنا طلبية مجيء الفعل المضارع فيها مؤكداً بنون التوكيد، و هذا كثير فيها إذا وقع بعد "لا" الناهية^(٣).

الوجه الثاني:

يجوز أن تقدّر "لا" نافية، فتكون الجملة خبرية في محل نصب صفة لـ ﴿قُتِلَ﴾^(٤) ويكون المعنى على تحذير المؤمنين من فتنة من يدخل فيها تنزل به عقوبة عامة لا تخصّ الظالمين فقط، و إنما تعمّ الكلّ من ظالم و بريء^(٥)، فالنفي منصب على نفي

(١) الكشاف: ٥٧١/٢ - ٥٧٢

(٢) المحرّر: ٢٦٤/٦

(٣) انظر: الارتشاف: ٦٥٣/٢ و المغني: ٤١٢ و الأشموني: ٢١٩/٣

(٤) انظر: المغني: ٢٤٧ و الدر المصون: ٥٩٠/٥

(٥) انظر: المحرّر: ٢٦٢/٦ و روح المعاني: ١٩٣/١٠

اختصاص الظالمين بالعقوبة، و استحسّن ابن عطية^(١) هذا الوجه، و أيده ابن هشام لسلامته من التقدير، و عدم الحاجة معه إلى إضمار قول^(٢)، إلا أن فيه إشكالاً من حيث أن توكيد الفعل المضارع بالتّون بعد "لا" النافية شاذّ عند الجمهور، و مختصّ بالضرورة^(٣)، و أجازهُ ابن جني^(٤) و ابن مالك^(٥) على قلة، تشبيهاً للنافية بالتأهية.

و أرى أنّه يضعف من ناحية القياس، لأنّه شاذّ عند الجمهور، مختصّ بالضرورة في الشعر، وهو سماعي^(٦) في الآية الكريمة - كما قال ابن هشام - فلا يصح القياس عليه، و إن كان الأقرب من حيث المعنى، و الأوضح مقصداً.

الترجيح:

ذهب ابن هشام إلى رجحان الوجهين في قوله تعالى: ﴿فِتْنَةٌ لَا تُصِيبُنَّ﴾ أي كون الجملة إنشائية طلبية باعتبار، و خبرية باعتبار آخر، و أرى أن وجه الطلبية أرجح لكونه موافقاً للقياس، و مجمعاً عليه، مع عدم إخلاله بصحة المعنى، و إن لم يسلم من التقدير.

و الله تعالى أعلم.

(١) المحرّر: ٢٦٢/٦

(٢) المغني: ٢٤٧ و ٤١٢

(٣) انظر: ضرائر الشعر: ٢٩ و الارتشاف: ٦٥٦/٢ - ٦٥٧ و المغني: ٢٧٤

(٤) مذهبه في: شرح الرضي: ٤٨٧/٤ و الارتشاف: ٦٥٧/٢

(٥) شرح التسهيل: ٢١٠/٣ و شرح الكافية الشافية: ١٤٠٨/٣

(٦) المغني: ٢٤٧

المسألة الرابعة:

الخلاف في إعراب عبارة "لِتَغْنِي" من قول الشاعر، وهو: حُرَيْثُ بْنُ عُنَابِ الطَّائِي:

إِذَا قَالَ قَدْنِي، قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً لِتَغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا^(١)

المناقشة:

إذا كانت جملة جواب القسم فعلية، فعلها مضارع مثبت، فالأكثر تصديره باللام المفتوحة، وإلحاقه بنون التوكيد^(٢)، وأجاز الأخفش أن يجاب القسم "بلام كي"^(٣) قبل الفعل المضارع، مستدلاً بالبيت السابق، وبما جاء من ذلك في القرآن الكريم، وهي لام مكسورة، سميت بذلك لأنها للسبب كما أن كي للسبب، وينصب الفعل بعدها بأن مضمرة جوازاً عند الجمهور^(٤).

ومنع الجمهور^(٥) ما أجازته الأخفش وبين ابن هشام سبب المنع رداً على الأخفش،

وفيما يلي تفصيل ذلك:

(١) البيت من الطويل، وهو لحريث بن عناب في: خزنة الأدب: ٤٣٤/١١-٤٣٥ وبلا نسبة في: شرح ابن يعيش: ٨/٣ والمقرب: ٤٣٢

والمعني: ٢١٤ و شرح شواهد المعني: ٥٥٩/٢ والممع: ٤١/٢

(٢) شرح الرضي: ٣١١/٤ والممع: ٢٤١/٤

(٣) المعني: ٢١٤ والممع: ٢٤٢/٤

(٤) الممع: ١٤١/٤

(٥) المعني: ٢١٤

الوجه الأول:

ذهب الأخفش إلى أن "بالله" جار ومجرور متعلق بفعل القسم المحذوف، و التقدير: أحلف بالله، و"حلفاً" مفعول مطلق للفعل المحذوف^(١) وقوله "لِتُغْنِي" اللام فيه لام كي، و"تُغْنِي" فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً، وهو معها في تأويل المصدر، وهو جواب القسم، وعليه يكون جواب القسم من قبيل المفردات ((لأن لام كي تنصب بإضمار "أن"، و"أن" وما بعدها في تأويل المصدر، كأنك قلت في بالله ليقوم زيد: بالله القيام، إلا أن العرب أجرت ذلك مجرى الجملة، لجريان الجملة بالذكر بعد لام كي، فوضعت لذلك: لِيَفْعَلْ، موضع لِيَفْعَلَنَّ، وكذلك في البيت، وضع لِتُغْنِي موضع لَتُغْنِيَنَّ)).^(٢)

واستدل الأخفش بقوله تعالى: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾^(٣)، قال: ((أي: وسيحلفون بالله لكم ليرضوكم، ولا أعلمه إلا على قوله: لِيُرْضُوكُمْ، كما قال الشاعر:

إِذَا قَالَ قَدْنِي، قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً
لِتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا

أي: لَتُغْنِيَنَّ عَنِّي)).^(٤)

ويفهم من قوله أن "لِيُرْضُوكُمْ" جواب قسم، والفعل المضارع منصوب بأن بعد لام كي، وأن وما بعدها في تأويل المصدر، والمعنى على ذلك: يَخْلِفُونَ لَكُمْ لِكِي يُرْضُوكُمْ، أي:

(١) الأفصح: ٢٧٣ و فتح القريب: ٢٤٦/٢

(٢) شرح الجمل: ٥٢٠/١

(٣) التوبة: ٦٢

(٤) معاني القرآن: ٣٣٤

لإرضائكم.

كما استدلل بقوله تعالى: ﴿وَلَتَصْنَعَنَّ إِلَيْهِ أَفِئْدَةً الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾^(١) فقوله: لَتَصْنَعَنَّ، اللام فيه لام كي، وهي جواب قسم محذوف، تقديره: والله لتصنعي^(٢)، أي: لتصنعي، والذي دعاه إلى هذا التقدير هو أنه ليس في الآية السابقة ما يكون معه قوله "ولتصنعي" معطوفاً عليه^(٣)، لأنه متصل بقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا...﴾^(٤)، وعليه لا يصح أن تكون الواو عاطفة، بل هي واو القسم، والمقسم به محذوف لدلالة الجواب عليه، كما وضّحناه.

هذه هي أدلة الأخفش على ما ذهب إليه من جواز أن يجاب القسم بلام كي، وأن يكون الجواب على ذلك من قبيل المفرد، ويرد على هذا التوجيه:

١- أن جواب القسم لا يكون إلا جملة، اسمية أو فعلية، وهذا باتفاق^(٥)، ولم يرد عن

العرب مجيء جواب القسم مفرداً^(٦)، وهذا مما أجاب به ابن هشام عن استدلال الأخفش^(٧).

(١) الأنعام: ١١٣

(٢) البحر المحيط: ٢١١/٤

(٣) شرح الجمل: ٥٢١/١ و المغني: ٣٩٣

(٤) الأنعام: ١١٢

(٥) شرح التسهيل: ٢٤/٢ و المغني: ٣٩٣ و أوضح المسالك: ٣٠٦/١

(٦) خزنة الأدب: ٤٣٩/١١

(٧) المغني: ٣٩٣

٢- أن للبيت رواية أخرى يسقط بها استدلال الأخفش على جواز أن يجاب القسم

بلام كي، وتلك الرواية هي^(١):

إذا قال: قَطِنِي، قُلْتُ بِاللَّهِ حِلْفَةً لَتُغْنِيَنَّ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا

بفتح اللام، ونون التوكيد الثقيلة في آخر الفعل، على القياس في جملة جواب القسم إذا كان

فعلها مضارعاً، وقد نسب الجمهور الرواية الأولى -بكسر اللام وحذف النون- إلى

الأخفش^(٢)، ولم ترو عن غيره.

٣- أما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ﴾، فليس القسم مراداً هنا

وإنما المراد الإخبار عن حال المنافقين بأنهم يحلفون للمؤمنين بأنهم ما قالوا ما نقل عنهم مما

فيه إيذاء النبي ﷺ، ليرضوهم بذلك الحلف وتلك الأيمان^(٣).

٤- وأما استدلاله بقوله تعالى: ﴿وَلَتَصْنَعِيَ إِلَيْهِ أَفْدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، فيجوز فيه أن يكون

معطوفاً على قوله: "غروراً" في الآية السابقة، وهو مفعول لأجله، والمعنى: يوحى بعضهم إلى

بعض للغرور وللصغو، فهو متعلق بـ "يوحي"^(٤)، أو أن يكون متعلقاً بمحذوف يدل عليه

ما قبله، والتقدير: وفعلنا ذلك لتصغي^(٥)، أو بمحذوف متأخر، تقديره: و لتصغي إليه،

(١) خزائن الأدب: ٤٣٧/١١

(٢) خزائن الأدب: ٤٣٨/١١

(٣) روح المعاني: ١٢٨/١٠ و انظر: خزائن الأدب: ٤٣٩/١١

(٤) الدر المصون: ١١٧/٥

(٥) شرح الحمل: ٥٢١/١ و المعني: ٣٩٣

فعلوا ذلك^(١)، والواو في كلِّ تقديرٍ ممَّا سبق عاطفة، وليست واو القسم، أمَّا البيت فهو
يحتمل وجهاً آخر من الإعراب، تفصيله فيما يلي:

الوجه الثاني:

أنَّ قوله "لِتُغْنِي" اللام فيه متعلّقة بمحذوف، وهو جواب القسم، والتّقدير: أحلف بالله
حِلْفَةً لَتَشْرَبَنَّ لِتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا^(٢)، فكأنه قال: لَتَشْرَبَنَّ لِتُغْنِي بَاقِي إِنَائِكَ، وجاز
الحذف هنا لدلالة الحال عليه، إذ إنّ المقصود بالبيت أنّ الضّيف إذا قال للمضيف: يكفي ما
شربتُ من اللّبن، قال لي: أحلفُ بالله حِلْفَةً لَتَشْرَبَنَّ جميع ما في الإناء من اللّبن، ولتجعلنَّ
الإناء غنيًّا، غير محتاج لمن يشرب ما فيه، وفيه إشارة إلى غاية الإكرام^(٣).

ويجوز أن يكون متعلّق اللام محذوفاً، مراداً به الإخبارُ لا القسم، أي: قد حلفتُ أن
تغني عني، والمعنى أنّه إنّما أراد أن يخبر مخاطبه أنّه قد حلفَ حِلْفَةً كي يشرب جميع ما في
إنائه^(٤).

الترجيح:

يترجّح الوجه الثاني، تبعاً لما قرّره ابن هشام، لأنّ ما ذهب إليه الأخفش ضعيف من

وجوه:

(١) الكشاف: ٣٨٩/٢

(٢) شرح الجمل: ٥٢١/١ و المعني: ٣٩٣

(٣) خزانة الأدب: ٤٣٨/١١ و فتح القريب: ٢٤٦/٢

(٤) الهمع: ٢٤٢/٤ و خزانة الأدب: ٤٣٩ / ١١

١- أنه مخالف لما ذهب إليه الجمهور من جهة، و جارٍ على غير القياس المجمع عليه في

جملة جواب القسم من جهة أخرى.

٢- انفراده بالرواية التي استدللّ بها، يضعّف ذلك الاستدلال، خاصّة وأنّ للبيت رواية

أخرى جارية على القياس في جملة جواب القسم.

و الله تعالى أعلم.

المسألة الخامسة:

إعراب الجملة الفعلية الواقعة بعد "ذي" في قولهم: "أذهب بذي تسلم".

المناقشة:

اختلف العلماء في تحديد معنى "ذي" في هذا الأسلوب المسموع عن العرب، فذهب بعضهم إلى أنها بمعنى: أمر أو صاحب^(١)، وقيل أنها بمعنى الذي^(٢)، وتقع بعد فعل الأمر من الذهاب غالباً، ولا يليها إلا الفعل "تسلم"^(٣)، وقد اختلفوا في إعرابه بناءً على اختلافهم في تحديد معنى "ذي"، قال ابن هشام فيما يضاف إلى الجمل: ((الرابع: "ذو" في قولهم: اذهب بذي تسلم، والباء في ذلك ظرفية، وذي صفة لزمان محذوف، ثم قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب، فالوصوف نكرة، أي: "أذهب في وقت صاحب سلامة" ... وقيل بمعنى الذي، فالوصوف معرفة، والجملة صلة فلا محل لها، والأصل: اذهب في الوقت الذي تسلم فيه...))^(٤)، وهذا الذي ذكره ابن هشام هو محل اختلافهم، وفيما يلي تفصيل ذلك:

الوجه الأول:

أن تكون الجملة الفعلية "تسلم" في محل جر بالإضافة إلى "ذي"، و"ذي" صفة لزمان

(١) الكتاب: ١٣٧/٣ والإيضاح: ٤٢١/١ و شرح الرضي: ١٧٤/٣ و شرح التسهيل: ٢٦٠/٣ و الارتشاف: ١٨٣٥/٣ و المساعد:

٣٦٠ / ٢

(٢) الكامل: ٣٥٣/٣ و الارتشاف: ١٨٣٥/٤ و المساعد: ٣٦٠ / ٢

(٣) انظر: القاموس المحيط: ١٣١/٤ و لسان العرب: ٢٩٢/١٢ مادة "سلم"

(٤) المعنى: ٤٠٣

محذوف، والمعنى: اذهب في وقت صاحب سلامة^(١)، وإضافة "ذي" إلى الفعل إضافة شاذة^(٢)، وسبب الشذوذ أن المضاف إلى الفعل لا يكون إلا اسم زمان، لدلالة الفعل على أحد الأزمنة وضعاً، فيحدث التناسب بين المضاف والمضاف إليه^(٣)، و"ذو" ليس اسماً من أسماء الزمان فتكون لإضافته إلى الفعل سبيل، لذلك قدروا اسم زمان محذوف هو "وقت" وجعلوا "ذي" صفة له و حلّ محلّه بعد حذفه، وقام مقامه، وعلى ذلك جازت إضافته إلى الفعل، وهذا هو رأي الجمهور^(٤)، قال السيرافي: ((ووجه آخر في "ذي تسلم" كأنه قال: في زمان ذي تسلم، وذي نعت لزمان، و النّعت هو المنعوت، فأضيف إلى الفعل لأنّه في المعنى زمان، كأنه قال: اليوم تسلم))^(٥).

والجملة المضاف إليها هنا في حكم المفرد المضاف إليه، لأنها تؤوّل بمصدر فعلها مضاف إلى فاعله، ولا يحتاج هذا المصدر إلى أداة سبك، ويترتب على ذلك أن يكون المصدر نكرة، لأنّه مضاف إلى نكرة هي "ذي" الموصوف بها النكرة "وقت"^(٦) ولذلك رأى ابن يعيش^(٧) أنّ الإضافة هنا ليست من باب إضافة اسم الزمان إلى الفعل، بل من باب إضافة الاسم إلى المسمى، فهو ينظر إلى الجملة باعتبار ما تؤوّل به، لا باعتبار لفظها الظاهر، والمعنى: اذهب

(١) الكتاب: ١٣٧/٣ و شرح الرضي: ١٧٥/٣ و الارتشاف: ١٨٣٥/٣ و المغني: ٤٠٣ و الجمع: ٢٨٩/٤

(٢) الأصول: ١٢/٢ و شرح الرضي: ١٧٤/٣ و شرح التسهيل: ٢٦٠/٣

(٣) انظر: شرح الرضي: ١٧٢/٣

(٤) الارتشاف: ١٨٣٥/٤ و المساعد: ٣٦٠/٢

(٥) شرح السيرافي: ١٦٧/١٠

(٦) انظر: الارتشاف: ١٨٣٢/٤

(٧) انظر: شرح ابن يعيش: ١٢/٣-١٩ و التحو الوافي: ٤١/٣

بسلامتك التي تلازمك ولا تفارقك، فالمسمى هو "سلامتك"، والاسم هو: "ذي"، وتسمّى
الإضافة البيانّيّة، ويقصد بها إيضاح الأول، وبيانه بالثاني.

الوجه الثاني:

أنّ جملة "تسلم" لا محل لها من الإعراب صلة الموصول "ذي" وهي هنا الطائيّة الموصولة
بمعنى الّذي، والتّقدير: "اذهب في الوقت الذي تسلم فيه" حذف الجار فصار: "تسلمه"، ثم
حذف الضّمير، فصار: "تسلم"^(١)، وهذا مذهب بعض المتأخّرين، ومنهم ابن الطراوة^(٢)،
وضعّف ابن هشام هذا الوجه بما يأتي^(٣):

١- أن استعمال "ذو" موصولة مختصّ بطيء، ولم ينقل عنهم هذا الاستعمال، أي:
إضافتها إلى الفعل، فتعيّن أن تكون بمعنى صاحب، لا بمعنى الذي كما هي عندهم.
٢- أن الغالب عليها في لغتهم أن تكون مبنية، ولم يسمع هنا إلا الإعراب.
وقد يرد عليه هنا أن الغالب لا ينفي أنّها قد تأتي معربةً في بعض الأحيان، بل إنّ
بعض العلماء ذهب إلى أن إعرابها هو لغة بعض طيء^(٤)، ومنه قولهم:

فإمّا كرامٌ مُوسِرونَ لَقِيَتْهُمُ فحَسبي من ذِي عِنْدِهِم ما كَفَانِيا^(٥)

(١) شرح ابن عيش: ١٩/٣ و شرح الرّضي: ١٧٤/٣ و الارتشاف: ١٨٣٢/٤ و المغني: ٤٠٣

(٢) الارتشاف: ١٨٣٥/٤

(٣) انظر: المغني: ٤٠٣ و حاشية الدسوقي: ٧٦/٢

(٤) شرح الكافية: ٢٧٣/١ و المقرّب: ٦٢ و المساعد: ٣٦٠/٢ و أوضح المسالك: ١٣٩/١

(٥) البيت من الطّويل، وهو لمنظور بن سحيم في: شرح ابن عيش: ١٤٨/٣ و المقرّب: ٦٢ و شرح شواهد المغني: ٢٨٠/٢ و المغني:

٣٩٣ و شرح التصريح: ٦٣/١ و الجمع: ٨٤/١

وقال بعضهم أنّها أُعربت هنا - أي في: اذهب بذني تسلم - تشبيهاً لها بذني بمعنى صاحب لمشابهتها لها في اللفظ^(١)، وصرّح ابن السراج^(٢) أن فيه معنى الذي فصرفه إلى الفعل، وليس بقياس عليه.

٣- أن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متّحد المعنى مشروط باتّحاد المتعلّق، والمتعلّق هنا مختلف، وذلك لأنّ الباء الجارّة للموصول "ذي" متعلّقة بـ"اذهب"، والجارّة للمتعلّق المحذوف متعلّقة بتسلم.

وقد يترجّح الوجه الأوّل لهذه الأسباب التي ذكرها ابن هشام لتضعيف الوجه الثاني، ولقوّة الوجه الأول من حيث الصّناعة، أمّا لو نظرنا إلى التّوجيهين من ناحية المعنى لوجدنا أنّ الوجه الثاني هو الرّاجح معنوياً، وهو الأقرب إلى الفهم من جعل "ذي" صفة لزمان محذوف، خاصة وقد استعمل هذا الأسلوب في غير قولهم: "اذهب بذني تسلم"، فقالوا: "لا بذني تسلم، ما كان كذا"، و: "لا أفعل بالذي يسلمك"^(٣)، ومعنى القسم واضح فيهما، ولا يستقيم هنا تقدير وقت محذوف، إذ لا معنى له.

ولهذا قال د.فخر الدين قباوة عن التّوجيه الأول أنّه حسن من النّاحية الصّناعيّة، ولكن يؤخذ عليه أنّ المعنى في العبارة خلاف ما زعموا^(٤).

و أرى أن المعنى على التّوجيه الأوّل يمكن أن يستقيم على عبارة "اذهب بذني تسلم"

(١) التذيل والتكميل: ٥٠/٣ و شرح ابن عقيل: ١٤٢/١

(٢) الأصول: ١٢/٢

(٣) انظر: الارتشاف: ١٨٣٦/٤ و المساعد: ٣٦٠/٢ و لسان العرب: ٢٩٢/١٢

(٤) إعراب الجمل و أشباه الجمل: ٢٢٦

خصوصاً، دون غيرها من الأساليب الأخرى المسموعة.

الترجيح:

يترجّح الوجه الأوّل الذي أيّده ابن هشام، وهو أن تكون جملة "تسلم" مضافة إلى "ذي" لكونه قائماً مقام الزمان، وذلك لصحّته في القياس، فلا يرد عليه ما ورد على الوجه الثاني.

والله تعالى أعلم.

المسألة السادسة:

إعراب الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية.

المناقشة:

تستعمل "حتى" على ثلاثة أوجه: جارة، و عاطفة، و ابتدائية تقع بعدها الجمل، وهي التي تعيننا في هذه المسألة، قال ابن هشام: ((الرابع - من الجمل التي في استئنافها خلاف - الجملة بعد حتى الابتدائية، كقوله:

فما زالت القتلى تمجّ دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل^(١)

فقال الجمهور مستأنفة، وعن الزجاج و ابن درستويه أنها في وضع جرّ بحتى، وقد تقدّم ((^(٢) مشيراً بذلك إلى قوله في باب تفسير المفردات و ذكر أحكامها: ((الثالث من أوجه حتى أن تكون حرف ابتداء، أي حرفاً تبدأ بعده الجمل، أي تستأنف... ولا محلّ للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية، خلافاً للزجاج و ابن درستويه، زعما أنّها في محلّ جرّ بحتى، و يرده أن حروف الجرّ لا تعلق عن العمل، و إنّما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات، و أنّهم إذا أوقعوا بعدها "أنّ" كسروها فقالوا: "مرض زيد حتى إنّهم لا يرجونه" و القاعدة

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه: ١٤٣ و شرح ابن يعيش: ١٨/٨ و الجنى اللداني: ٢٥٥ و خزنة الأدب: ٤٧٧/٩ و المغني:

١٣٧ و ٣٧٣

(٢) المغني: ٣٧٣

أنَّ حروف الجرِّ إذا دخلت على "أنَّ" فتحت همزتها ((^(١))،

فـ "حتَّى" الابتدائية حرف تقع بعده الجمل مستأنفة، بنوعيها: اسمية و فعلية فعلها مضارع أو ماض^(٢)، فيكون الاسم أو الفعل المضارع مرفوعان بعدها دلالةً على الابتداء، وعدم تأثيرها فيهما لفظياً، ويكون مضمون الجملة بعدها غايةً لما قبله^(٣)، ويبيّن ابن هشام في باب تفسير الجملة، أنَّ النحويين اختلفوا في الجملة الواقعة بعدها، ألها موقع من الإعراب أم لا، و فيما يلي تفصيل ذلك:

رأي الجمهور^(٤):

ذهب الجمهور إلى أنَّ الجملة الواقعة بعد حتَّى الابتدائية جملة مستأنفة، لا محلّ لها من الإعراب، وليس معنى: "ابتدائية" ألها يجب أن يليها المبتدأ والخبر، بل المعنى ألها صالحة لذلك^(٥)، و معنى الاستئناف أن تكون الجملة منقطعة عمّا قبلها لفظاً لا معنى، كما يستأنف بعد "أما" و "إذا" التي للمفاجأة و "إنّما" و "كأنّما"، و نحوها من حروف الابتداء^(٦). و اشترطوا أن يكون المرفوع بعدها متسبباً عمّا قبله، ليكون بينه وبين ما قبلها اتصال

(١) المغني: ١٣٩

(٢) انظر: شرح المفصل: ١٨/٨ و الجني الداني: ٥٥١ و حاشية الصبان: ٣٠١-٣٠٠/٣

(٣) الجني الداني: ٥٥١

(٤) رأي الجمهور في: أسرار العربية: ١٩٨ و الجني الداني: ٢٥٥ و المغني: ١٣٩ و الجمع: ٥٧/٤ و موصل الطلاب: ١١

(٥) الجني الداني: ٢٥١

(٦) شرح ابن يعيش: ١٨/٨ و ٣١/٧

معنويّ يجبر ما فات من الاتصال اللفظي^(١)، فعلى قول جرير:

فما زالت القتلى تمجّ دماءها بدجلة حتىّ ماء دجلة أشكل

يكون تغيّر لون ماء دجلة بسبب كثرة ما خالطه من دماء القتلى، و على قول حسان بن ثابت:

يُغشون حتى ما تهرّ كلابهم لا يسألون عن السوادِ المقبل^(٢)

يكون عدم نباح كلابهم على أحد من الضيوف القادمين عليهم مسبباً عن كثرتهم، و اعتياد الكلاب على وجودهم، و هذا يجعلها بمنزلة الفاء العاطفة للجمل^(٣) في إرادة معنى السببية حقيقةً.

ولهذا الاتصال المعنويّ وجهان: فإمّا أن يفيد اتصال ما قبلها بما بعدها، و أنّ ما بعدها في زمن الحال، ولا زال مستمرّاً، فمعنى: "سرتُ حتىّ أدخلها" مثلاً: كان منّي سير فدخول متّصل بذلك السير زمنياً، و إمّا أن يفيد كون ما قبلها متسبباً عمّا بعدها، ولكنّه منقطع عنه زمنياً، غير متّصل به، فمعنى المثال السّابق: كان منّي سير فيما مضى، و أنا الآن في حال دخول، و يجمع بين المعنيين دلالة ما بعدها على الحال^(٤)، و يشترط في الفعل المرفوع بعدها إضافةً إلى السببية أن يكون حالاً أو مؤولاً به، و أن يكون فضلة^(٥)، بمعنى لا ارتباط لفظيّ

(١) انظر: شرح الرضي: ٦٠/٤ و التصريح: ٣١٨/٤

(٢) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه: ١٢٣ و الكتاب: ١٩/٣ و خزنة الأدب: ٤١٢/٢ و المعني: ١٣٧ و شرح شواهد المعني: ٣٧٨/١

(٣) انظر: المقتضب: ٣٨/٢ و الارتشاف: ١٦٦٧/٤

(٤) المقتضب: ٣٨/٢ و التبصرة و التذكرة: ٤٢١/١

(٥) المعني: ١٣٥ و التصريح: ٣١٨/٤ و حاشية الصبان: ٣٠١/٣

له بما قبلها.

رأي الزجاج و ابن درستويه^(١):

أنَّ الجملة الواقعة بعد حتّى الابتدائية في محلّ جرّ بها، و"حتّى" متعلّقة بما قبلها تعلق حروف الجر، من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، وذلك لأنّ الجملة تؤول بالمفرد من غير حرف مصدريّ و يجوز دخول الجارّ عليها كما في أسماء الزمان المضافة، وعليه فمعنى أنّ الجملة بعد حتى في محل جر بها أي أنّها في تأويل مفرد مجرور بها، لا على معنى أن الجملة باقية على جمليتها غير مؤولة بالمفرد، وحتى عاملة في محلها^(٢).

وقدّ ضَعَف ما ذهبوا إليه من وجوه، هي:

١- أن ما ذهبوا إليه يجعل حرف الجرّ "حتى" معلقاً عن العمل، لأنّه عمل في معنى

الجملة، لا في لفظها، و التعلّيق ثابت لأفعال القلوب، ولم يثبت في حروف الجرّ^(٣).

٢- أن كسر همزة "إنّ" بعدها في نحو قولهم: مرض حتّى إنّهم لا يرجونه، دليل على أنّه

في موضع ابتداء، لأنّ القاعدة تقول أن حرف الجر إذا دخل على "أنّ" فتحت همزتها نحو

(١) انظر رأيهما في: الجني الداني: ٢٥٥ والمغني: ١٣٥ و الجمع: ٥٧/٤ و موصل الطلاب: ١١

(٢) انظر: حاشية الشمي: ٢٦٦/١

(٣) انظر: الجني الداني: ٢٥٥ و المغني: ١٣٩ و حاشية الشمي: ٢٦٦/١

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بَأْنُ اللَّهِ هُوَ الْحَقُّ﴾^(١)، فلما لم تفتح الهمزة علم أنها ليست جارة^(٢).

٣- أن ما ذهب إليه فيه انكار لوجود "حتى" الابتدائية في اللغة، فما يحكم الجمهور بأن "حتى" فيه ابتدائية، يحكمان فيه بأنها حرف جرّ^(٣).

٤- و أرى أن ارتفاع الاسم و الفعل بعد " حتى " في الشواهد السابقة دليل على إرادة معنى الابتداء، إذ لو كانت جارة لعملت عملها في المفرد مباشرة، فلما جاء مرفوعاً في نحو: ... حتى ماء دجلة أشكل، دلّ على أنها ليست حرف جرّ، ولا حاجة لتأويل الجملة بالمفرد، ثم جعلها عاملة فيه معنى لا لفظاً، كما أن ارتفاع الفعل بعدها يدلّ على ذلك، إذ لو كانت جارة لكان الفعل بعدها منصوباً على إضمار أن .

الترجيح:

يترجح بناءً على ما سبق ما قرره ابن هشام من أن الجملة بعد "حتى" الابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، مستأنفة، و ذلك لضعف مذهب الزجاج و ابن درستويه في القياس، و بعده عما قرره النحويون من قواعد ضابطة .

(١) الحج: ٦

(٢) انظر: المعنى: ١٣٩ و التبصرة و التذكرة: ٤٢١/١ و حاشية الشمي: ٢٦٦/١

(٣) حاشية الشمي: ٢٦٦/١

و الله تعالى أعلم.

المبحث الثالث

الخلاف في وجوه الإعراب و
الترجيح بينها باعتبار أدلة مختلفة.
وفيه أربع مسائل

المسألة الأولى:

الخلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ من الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا

قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِن تَلَوُّوا أَوْ نَعَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾^(١).

المناقشة:

اختلف النحويون في إعراب قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ هل هي جملة معترضة بين الشرط و جوابه المحذوف، أو هي جملة الجواب، وفصل ابن هشام هذا الخلاف عند تمثيله للجملة المعترضة، قال: ((ونحو: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾ قاله جماعة منهم ابن مالك، و الظاهر أنّ الجواب ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾، ولا يردّ ذلك تثنية الضمير كما توهموا، لأنّ "أو" هنا للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة، نصّ عليه الأبتدي^(٢)، وهو الحقّ^(٣)، وفيما يلي تفصيل الأوجه الإعرابية، و أدلة كل فريق:

الوجه الأوّل:

أعربوا جملة: ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ جملة معترضة بين الشرط ﴿إِن يَكُنْ﴾ وجوابه المحذوف،

(١) النساء: ١٣٥

(٢) هو أبو الحسن عليّ بن محمّد بن محمّد الخشني الأبتديّ، نحويّ أندلسيّ، كان ذاكرًا للخلاف في النحو، ومن أهل المعرفة بكتاب سيبويه، وكان في غاية الفقر مع إمامته في العلم، توفي بغرناطة عم ٨٦٠هـ. انظر: بغية الوعاة: ١٩٩/٢

(٣) المعني: ٣٧٥-٣٧٦

و الذي دلّت عليه الجملة المعترضة، تقديره: إن يكن المشهود عليه غنياً أو فقيراً فليشهد عليه^(١)، و المعنى: إن يكون المشهود غنياً فلا تمنع الشهادة عليه لغناه أو طلباً لرضاه، أو فقيراً فلا تمنعها ترحماً عليه و إشفاقاً^(٢)، و حُذِف جواب الشرط في الآية لأنّ العطف بـ "أو"، ولا يثنى الضمير العائد إلى المعطوف و المعطوف عليه إذا عطفَ بهما، بل يُفرد، لأنّها تكون لأحد شيئين أو أشياء، ولا تجوز المطابقة، قال الفارسي: ((ومنها - حروف العطف - "أو"، وهي لأحد الشيئين أو الأشياء في الخبر و غيره، تقول: " كل السمك أو اشرب اللبن " أي افعل أحدهما، ولا تجمع بينهما، ومن ثمّ قلت: زيدٌ أو عمرو قام، كما تقول: أحدهما قام، ولا تقول: قاما))^(٣) وقال الشيخ الجرجاني شارحاً: ((قالوا: زيدٌ أو عمرو قام، ولم تقل: قاما، لأجل أنّ المعنى: أحدهما قام، و أمّا قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ فَإِنَّمَا جاء على المعنى، كأنه: إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهذين النوعين))^(٤)، ويقصد بذلك أنّ تشية الضمير لم تكن باعتبار اللفظ، أي عودته على الغنيّ و الفقير، بل باعتبار المعنى، يوضح ذلك قول الزمخشري: ((فإن قلت: لم تثنى الضمير في ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ و كان حقه أن يوحد، لأنّ قوله: ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ في معنى: إن يكن أحد هذين؟ قلت: قد رجع الضمير إلى ما دلّ عليه قوله: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ لا إلى المذكور، فلذلك ثنى ولم يُفرد، وهو جنس الغنيّ و جنس الفقير، كأنه قيل: فالله أولى بجنسي الغنيّ و الفقير، أي الأغنياء و

(١) الدرّ المصون: ١١٥/٤-١١٦

(٢) انظر: الكشاف: ١٦٢/٢ و المحرر: ٢٥٦/٤ والبحر المحيط: ٣٨٥/٣

(٣) الإيضاح العضدي: ٢٢٣

(٤) المقتصد: ٩٤٢/٢

الفقراء^(١)، و استدّلوا على هذا المعنى بقراءة أبي بن كعب^(٢): ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمْ﴾ أي بجنس الأغنياء و الفقراء، وجعل ابنُ عصفور^(٣) تشنية الضمير في هذه الآية من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

و إعراب: ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ جملة اعتراضية هو الوجه الذي ذهب إليه ابن مالك^(٤)، و هو المفهوم من قول الزمخشري^(٥) و أبي حيان^(٦)، و هذا الوجه يفصل هذه الجملة عما قبلها، فلا تكون لها علاقة لفظية صناعية به، و رغم أنه لا مانع معنوي من تقديرها جواباً للشرط في قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا﴾ إلا أن تشنية الضمير فيها مانع لفظي عندهم من هذا التقدير، بناءً على المذهب البصري^(٧) القائل بوجوب إفراد الضمير بعد المتعاطفين بـ"أو" لأن الأصل فيها أن تكون لأحد الشيعتين على الإبهام، فوجب أن يعود الضمير مفرداً على أحدهما^(٨).

الوجه الثاني:

أن جملة ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ جواب للشرط في قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا﴾، و "أو"

(١) الكشاف: ١٦٢/٢، وانظر: المحرر: ٢٥٦/٤ وشرح الرضي: ٣٥٢/٢ و البحر المحيط: ٣٨٥/٣

(٢) الكشاف: ١٦٢/٢ و المحرر: ٢٥٧/٤ و البحر المحيط: ٣٨٥/٣

(٣) المقرّب: ٢٥٨

(٤) شرح التسهيل: ٣٧٦/٢ وانظر: المعنى: ٣٧٦

(٥) الكشاف: ١٦٢/٢

(٦) البحر المحيط: ٣٨٥/٣

(٧) الإنصاف: ٤٧٨/٢

(٨) الكشاف: ١٦٢/٢ و البحر المحيط: ٣٨٥/٣

بمعنى الواو، و أفادت التّقسيم و التّنويع في الآية الكريمة، لذلك وجبت مطابقة الضّمير للمتّعاطفين، وهذا هو قول الأخفش^(١)، و به قال الفراء^(٢)، وهو الوجه الذي أيده ابن هشام بقوله: ((و الظّاهر أنّ الجواب ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾، ولا يردّ ذلك تثنية الضّمير كما توهموا، لأنّ "أو" هنا للتّنويع و حكمها حكم الواو في وجوب المطابقة، نصّ عليه الأبديّ، وهو الحقّ))^(٣).

ومجيء "أو" بمعنى الواو هو مذهب الكوفيّين^(٤)، و أجازه أبو عبيدة^(٥)، و الجرمي^(٦)، و قطرب^(٧)، و الأزهري^(٨) بشرط أمن اللبس^(٩)، بمعنى ألا يقع في الكلام لبس بأنّ "أو" ليست بمعنى الواو، بل بمعنى آخر من المعاني الثابتة لها، و دليلهم هو مجيء ذلك كثيراً في القرآن الكريم، و في كلام العرب^(١٠).

و يكون المعنى على هذا التّوجيه: فالله أولى بهما من حيثُ شرع الشّهادة عليهما^(١١)، و الحقيقة أنّ الجملة سادّة مسدّ جواب الشرط، و قائمة مقامه بحسب اللفظ، و هذا هو مراد ابن هشام، و ذلك لأنّه ذكر في الباب الخامس من المغني، في الجهات التي يدخل الاعتراض

(١) معاني القرآن: ٢٤٧/١

(٢) معاني القرآن: ٢٥٧/١

(٣) المغني: ٣٧٦

(٤) الإنصاف: ٤٧٨/٢

(٥) مجاز القرآن: ١٤٨/٢

(٦) رأي الجرمي في: المساعد: ٤٥٩/٢ و المغني: ٧٤ و شرح التصريح: ٥٩٦/٣

(٧) رأي قطرب في: الخصائص: ٤٦٢/٢

(٨) رأي الأزهري في: الارتشاف: ١٩٩١/٤ و المساعد: ٥٥٩/٢

(٩) أوضح المسالك: ٣٣/٣ و شرح التصريح: ٥٩٦/٣

(١٠) الإنصاف: ٤٧٨/٢ و مجاز القرآن: ١٤٨/٢

(١١) البحر المحيط: ٣٨٥/٣

على المعرب من جهتها^(١) عند حديثه عن حذف جملة جواب الشرط، أن جواب الشرط لا بد أن يكون مسبباً عن الشرط، فإن لم يكن كذلك فهو محذوف، كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَاتٍ﴾^(٢) جواب الشرط محذوف، وجملة: ﴿فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَاتٍ﴾ سدّت مسدّ الجواب، لأن إتيان أجل الله ليس مسبباً عن رجاء لقاء الله، وكذلك هذه الآية، فإن أولوية الله بالغيبي و الفقير ليست مسببة عن الكون غنياً أو فقيراً^(٣)، والمعنى: إن يكن المشهود عليه غنياً أو فقيراً، فلا تكتموا الشهادة خوفاً أو رافة، فالله أولى وأرحم^(٤).

ومما يؤيد هذا الوجه ورود الكثير من الأدلة التي تثبت أن العرب استعملت "أو" بمعنى الواو في دلالتها على التقسيم والتنويع، لذلك جاز أن يعود الضمير بالتثنية على المعطوف و المعطوف عليه، ومن ذلك قول التابغة الذبياني:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا، أَوْ نَصْفُهُ فَقَدِ^(٥)

و روي بالرفع وبالنصب في "الحمام" و المعطوف: "نصفه"^(٦)، فدلّ على أن "أو" فيه بمعنى الواو الدالة على مطلق الجمع، كما أن المعنى يدلّ على ذلك: فالقصة التي رواها التابغة في هذا البيت و الأبيات التالية له تبين أن فتاة الحيّ هذه تمتّ هذا الحمام ونصفه منضمّاً إلى

(١) المغني: ٤٩٧

(٢) العنكبوت: ٥

(٣) المغني: ٦١٣ و حاشية الشمي: ١٢٣/٢ و حاشية الدسوقي: ٤٧/٢

(٤) حاشية الأمير: ٥١/٢

(٥) البيت من البسيط، وهو للتابغة الذبياني في ديوانه: ٢٤ و الكتاب: ١٣٧/٢ و الخصائص: ٤٦٠/٢ و الإنصاف: ٤٧٩/٢ و شرح المفصل: ٥٨/٨ و المقرّب: ١١٠ و تذكرة التجارة: ٣٥٣ و المغني: ٧٥-٢٨٣ و خزنة الأدب: ٢٥١/١٠-٢٥٣ و شرح التصريح:

٢٢٥/١ و المجمع: ٦٥/١

(٦) الخصائص: ٤٦٢/٢ و المغني: ٧٥ و خزنة الأدب: ٢٥١ / ١٠

حمايتها ليتمّ عدداً معيّناً، ولو كانت "أو" على أصلها لم تصلح تلك الحسبة، ثمّ إنّ التّابعة أراد وصفها بدقّة النّظر و سرعة الحساب، و لا يتفق ذلك مع الشكّ فيما تتمناه، و الذي تفيده "أو"^(١)، و ردّ ابن الأنباري استدلال الكوفيّين بهذا الشّاهد، فقال: (("أو" فيه باقية على أصلها، وهو أن يكون التّقدير فيه: ليتما هذا الحمام أو هو و نصفه، فحذف المعطوف عليه و حرف العطف، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضْرِبْ بَعْصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾^(٢) أي: فاضرب فانفجرت))^(٣) و لا يخفى ما في ذلك من التكلّف في تقدير محذوف لا مستند له من قواعد النّحاة، فإنّ الحذف إنّما يكون لحرف العطف و المعطوف به كما في الآية الكريمة، أمّا ما قدّره في البيت فهو معطوف على اسم مذكور، بحرف مذكور و عاطف آخر لاسم مذكور على حرف محذوف^(٤)، و الظاهر أنّ الذي أوقعه في ذلك هو تعصّبه للمذهب البصريّ على عادة النّحويّين، و هو أمر اعترف به بعضهم، فابن جنّي مثلاً عند حديثه عن هذا البيت و رغم إعجابه بالمعنى على تقدير "أو" بمعنى الواو، إلاّ أنّه يرجع إلى الوجه الأوّل و يرجّحه حتى لا يخالف المذهب البصريّ، قال: ((معناه: و نصفه، و لعمرى إنّ كذا معناه، و كيف لا يكون كذلك و لا بدّ منه... لكن هناك مذهب يمكن معه أن يبقى الحرف على أصل وضعه من كون الشكّ فيه، وهو أن يكون التّقدير: أو هو و نصفه... و

(١) انظر: خزائن الأدب: ٢٥٨/١٠

(٢) البقرة: ٦٠

(٣) الإنصاف: ٤٨٣/٢

(٤) الانتصاف من الإنصاف: ٤٨٠/٢

دعانا إلى هذا التأويل السعي إلى إقرار هذه اللفظة على أول أحوالها ((^(١) أي تمسكاً بأصل

الوضع، فلا يدلّ هذا الحرف - أو - على غير ما وضع له، و هو دليل البصريين^(٢).

ومن أدلتهم أيضاً قول حميد بن ثور الهلالي:

قومٌ إذا سمعوا الصّريخَ رأيتهم ما بين ملجمٍ مُهره أو سافع^(٣)

أي: و سافع، و الدليل على أن أو فيه بمعنى الواو هو قوله: "ما بين ملجم... فـ" بين " لا

تضاف إلا إلى متعدّد لفظاً، فلو بقيت على معناها الذي قرّره النّحاة، وهو أن تكون لأحد

شيئين لكانت "بين" مضافة إلى واحد وهو غير ما تقتضيه القاعدة، و المعنى يأباه، حيث أن

البيئية من المعاني النسبية التي لا يعطف عليها إلا بالواو^(٤).

وقيل إن "أو" في البيت على معناها الأصلي، و أن التقدير: ما بين فريقٍ ملجمٍ، أو فريق

سافع، و كل واحد من القسمين ذو تعدّد، و بذلك يُتخلّص من تعدّد ما تضاف إليه "بين"^(٥)

و التكلّف في هذا التقدير واضح، و تقدير المحذوف لا داعي له ما دام حمل اللفظ على أن

"أو" بمعنى الواو، لأنّ المقصود مدحهم بسرعة إنجازهم للمستغيث، فتراهم متنوعين بين

ملجم مهرة، و قابض على ناصيته ليلجمه، كناية عن التهيؤ و الاستعداد، و ليس المقصود

رؤية أحد الفريقين دون الآخر.

(١) الخصائص: ٤٦٢/٢

(٢) الإنصاف: ٤٨١/٢

(٣) البيت من الكامل، وهو لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه: ١١١ و أوضح المسالك: ٣٣٧/٣ و شرح التصريح: ١٤٦/٢ شرح الشواهد

للغيني: ١٠٧/٣ وبلا نسبة في: شرح الأشموني: ٤٢٤/٢ و الأشباه و النظائر: ٢١٨/٨ و لسان العرب: ١٥٨/٨

(٤) انظر: أوضح المسالك: ٣٣٨/٣ و شرح التصريح: ٥٩٦/٣

(٥) حاشية الشمي: ١٣٧/١

و هناك العديد من الشواهد الأخرى^(١)، وكلّها تؤيّد أنّ استعمال "أو" بمعنى الواو مسموع عن العرب، وبذلك يسقط دليل البصريين القائلين بالمنع تمسكاً بأصل الوضع، لأنّ استصحاب الحال من أضعف الأدلّة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هنالك دليل^(٢)، فما يقوله العربيّ أولى ممّا يستنبطه النحويّ.

الترجيح:

يترجّح الوجه الثاني الذي أيده ابن هشام، هو أنّ جملة ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ سدّت مسدّ جواب الشرط في قوله: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾، ولا يمنع ذلك تشبيه الضمير فيها، لأنّ مجيء "أو" بمعنى الواو مسموع عن العرب.

و الله تعالى أعلم.

(١) انظر: مجاز القرآن: ١٤٨/٢ و شرح الجمل: ٢٣٤/١ و شرح التسهيل: ٣٦٢/٣ و شرح الرضي: ٣٥٢/٢ و أوضح المسالك:

٣٣٨/٣ و المعني: ٧٤

(٢) لمع الأدلّة: ١٤٢ و الاقتراح: ١٢٥

المسألة الثانية:

الخلاف في إعراب جملة: ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ

بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَبِيتٌ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ

فَإِنْ اعْتَرَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴾^(١).

المناقشة:

أشار ابن هشام إلى أن الجمل بعد النكرات صفات، و بعد المعارف أحوال، وذلك تبعاً لاعتبارات و شروط معيّنة، أهمها أن تكون الجملة خبريّة، وقد تحمل الجملة بعد المعرفة و النكرة الخبريّة و الإنشائيّة، فيختلف التقدير تبعاً لذلك، ومثّل ابن هشام^(٢) لهذه الحالة بقوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ فجمهور النحويّين على أن الجملة خبريّة، وقيل إنشائيّة، وتبعاً لذلك اختلفوا في تحديد موقعها من الإعراب، على النحو التالي:

الوجه الأوّل:

ذهب الجمهور^(٣) إلى أن جملة ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ خبريّة، ثم اختلفوا في تحديد موقعها

من الإعراب:

(١) النساء: ٩٠

(٢) انظر: المعني: ٤١٢

(٣) المعني: ٤١٤

أ) فذهب أكثرهم إلى أنّها حال من فاعل ﴿ جَاؤُوكُمْ ﴾ و المعنى: ضاقت صدورهم عن قتالكم و قتال قومهم^(١)، و يؤيد معنى الحالّية قراءة يعقوب، و الحسن البصريّ، و قتادة^(٢): ﴿ حَصْرَةٌ صُدُّوهُمْ ﴾ ثمّ اختلفوا في وجوب تقدير "قد" قبل الفعل "حصرت" تبعاً لخلافهم في جواز أن يكون الفعل الماضي حالاً:

١- فذهب البصريّون، و الفراء^(٣) من الكوفيين إلى أنّ الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً إلا مع "قد" ظاهرة أو مقدّرة، و حجّتهم في ذلك أنّ الفعل الماضي لا يصلح أن يكون حالاً لأنّه فات و انقضى، إلا أنّ دخول "قد" عليه يقرب معناه من معنى الحال^(٤) فيحدث التّناسب بين زمن الفعل و معنى الحالّية، قال ابن السّراج: ((فأما الماضي فلا يجوز إلا أن تدخل عليه "قد" فيصح حينئذٍ أن يكون حالاً، تقول: رأيتُ زيدا قد ركب، أي: ركباً، إلا أنّك إنّما تأتي بقدر في هذا الموضع إذا كان ركوبه متوقّعا، فتأتي بقدر ليعلم أنّه قد ابتدأ بالفعل و مرّ جزء منه، و الحال معلوم منها أنّها تتطاول، فإنّما صلح الماضي هنا لا تتّصّاله بالحاضر فأغنى عنه، ولولا ذلك لم يجوز، فمتى رأيتَ فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال فهذا تأويله، ولا بدّ أن تكون معه "قد" ظاهرة أو مقدّرة لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقّعا))^(٥) فالفعل الماضي مع "قد" يصبح معناه محتملاً أن يكون دالاً على الماضي البعيد أو القريب من

(١) معاني القرآن للزجاج: ٨٩/٢

(٢) المحرّر: ١٦١/٤ و البحر المحيط: ٣٢٨/٣ و تفسير القرطبي: ٣٠٩/٥

(٣) معاني القرآن: ٢٤/١ و ٢٨٢/١

(٤) الإنصاف: ٢٥٢/١ و شرح المفصل: ٦٧/٢ و شرح الرّضي: ٤٥/٢

(٥) الأصول: ٢١٦/١

الحال^(١)، فيكون متصلاً به، وهذا يجعله صالحاً للتعبير عن معنى الحال التي الذي هو: ((تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال، فمعنى: جاء زيدٌ راكباً، أن المحي الذي هو مضمون العامل، واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال))^(٢) فكأنه ظرف له من حيث المعنى، و بالتالي يقرب معنى الماضي من الحال بدخول "قد" عليه، و يصبح صالحاً للدلالة عليه لفظاً و معنى، وبناءً عليه فهم يرون ضرورة تقدير "قد" قبل الفعل الماضي ﴿ حَصِرْتُ ﴾ ليكون صالحاً لجعله حالاً من فاعل ﴿ جَاؤُوكُمْ ﴾ .

٢- أما الكوفيون فهم يجيزون أن يكون الفعل الماضي حالاً دون الحاجة إلى تقدير "قد"، و حجتهم في ذلك كثرة ما ورد من ذلك في القرآن الكريم و على لسان العرب، و من حيث القياس قالوا إن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، جاز أن يكون حالاً^(٣)، و وافقهم الأخفش^(٤)، و إليه ذهب ابن مالك^(٥)، و أبو حيان^(٦)، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ ائْتَلَبْ عَلَىٰ وَجْهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾^(٧): ((قرأ الجمهور: "خسر" فعلاً ماضياً، وهو استئناف إخبار، و يجوز أن يكون في موضع الحال، ولا يحتاج إلى إضمار "قد"، لأنه كثر

(١) المغني: ١٧٨

(٢) شرح الرضي: ٤٠/٢

(٣) الإنصاف: ٢٥٢/١

(٤) السابق

(٥) شرح التسهيل: ٣٦١/٢

(٦) البحر المحيط: ٣٣٠ / ٦ و ٣٢٨ / ٣

(٧) الحج: ١١

وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير "قد" فساغ القياس عليه^(١)، و ظاهر كلام ابن هشام يفهم أنه يؤيد هذا المذهب، حيث يقول: «زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالاً لا بدّ معه من "قد" ظاهرة أو مضمرة»^(٢) فقوله "زعم" يشعر بأنه غير مؤيد لهذا المذهب.

أمّا قوله في الحديث عن خلافهم في إعراب قوله تعالى: ﴿ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾: ((قال جماعة منهم الأخفش أنه حال من فاعل "جاء" على إضمار "قد")^(٣) فهو كما قال الدسوقي^(٤) لا يظهر، لأنّ مذهب الأخفش هو جواز مجيء الفعل الماضي حالاً دون إضمار "قد" - كما سبق - قال أبو عليّ الفارسي: ((ذكر أبو الحسن في كتابه "الكبير" قول الله عز وجلّ: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ فزعم أنّ المعنى: أو جاءوكم قومٌ حصرت صدورهم، فحذف "قوم" و أقيم الوصف مقام الموصوف، و أجاز: جاءني زيدٌ قام، أي: رجلاً قام، وقوله في هذا عندي جيّدٌ، وله نظائر كثيرة في التريل و الشعر))^(٥) ومعنى ذلك أنّ الأخفش يميز وقوع الفعل الماضي حالاً دون إضمار قد، نحو: "جاءني زيدٌ قام" كما يجوز وقوعه صفة للنكرة، و يبدو أنّ ابن هشام قد أخطأ في ذلك، خاصّة و قد صرّح بذلك عند حديثه عن

(١) البحر المحيط: ٣٣٠/٦

(٢) المعنى: ٦٠٠

(٣) المعنى: ٤١٢

(٤) حاشية الدسوقي: ٨٤/٢

(٥) البغداديات: ٢٤٥

"قد" ومعانيها و أحكامها، قال: ((يجب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضي الواقع حالاً))^(١).

أما استدلال الكوفيين بالسّماع فهو يقوّي حجّتهم، خاصّة مع كثرة الشّواهد ممّا يدلّ على صحّته، وصحّة القياس عليه، دون الحاجة إلى تقدير أو تأويل، أمّا استدلالهم بالقياس فليس على إطلاقه، لأنّ الفعل المستقبل يجوز أن يقع صفة للنكرة، لكنّه لا يجوز أن يكون حالاً^(٢).

(ب) وقيل إنّ جملة: ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ صفة، إمّا لموصوف محذوف هو الحال، و التّقدير: جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم، وهو قول أبي عليّ الفارسي^(٣)، و أبي البقاء^(٤)، و يعزى للمبرّد^(٥).

و سبب هذا التّقدير عندهم كما قال ابن هشام أنّ إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى^(٦)، و المعنى: جاؤوكم موصوفين بحصر الصدور، أو جاؤوكم معروفين أو مذكورين بذلك^(٧)، و تسمّى "قوماً" المقدّرة عندهم حالاً موطئة، وهي الجامدة

(١) المعنى: ١٧٩

(٢) الإنصاف: ٢٥٣/١-٢٥٤ و شرح المفصل: ٦٧/٢

(٣) الإيضاح العضدي: ٢١٧، و انظر: البغداديات: ٢٤٥

(٤) إملاء ما منّ به الرّحمن: ١٩٠/١

(٥) الكشاف: ١٢٤/٢ و البحر المحيط: ٣٢٩/٣

(٦) المعنى: ٤١٢

(٧) المقتصد: ٩١٥/٢

و إما صفة لـ ﴿ قَوْمٍ ﴾ المذكورة في أول الآية، فتكون الجملة في محل جرّ، وما بين الموصوف و الصّفة اعتراض، ولا إضمار، و هذا أيضاً قول أبي البقاء في الآية^(٢)، ويؤيد هذا الوجه أنّه قرئ بإسقاط "أو" أي: ﴿ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾^(٣)، فيكون ﴿ جَاءُوكُمْ ﴾ صفة لـ ﴿ قَوْمٍ ﴾، ويكون ﴿ حَصِرَتْ ﴾ صفة ثانية^(٤).

(ج) وقيل إنّ الجملة بدل اشتمال من ﴿ جَاءُوكُمْ ﴾ لأنّ المجيء مشتمل على الحَصَرَ، وهو أيضاً قول أبي البقاء^(٥)، وردّه ابن هشام، فقال: ((فيه بعد، لأنّ الحَصَرَ من صفة الجائين، وليس من صفة المجيء))^(٦) أي أنّ المجيء هنا ليس مشتملاً على الحَصَرَ والضيق، ذلك أنّ بدل الاشتمال هو ((البديل الذي لا يكون عين المبدل منه، ولا بعضه، ويكون المبدل منه مشتملاً عليه، لا كاشتمال الظرف على المظروف، بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً، بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوّقة إلى ذكره، منتظرة له، فيجيء هو مبيناً و ملخصاً لما أجمل أولاً، و واضح أنّ حصر الصّدور بالنسبة إلى المجيء ليس كذلك،

(١) المعنى: ٤٤٣

(٢) إملاء ما منّ به الرحمن: ١٨٩/١

(٣) البحر المحيط: ٣٣٠/٣ و المعنى: ٤١٢

(٤) المعنى: ٤١٢

(٥) إملاء ما منّ به الرحمن: ١٩٠/١

(٦) المعنى: ٤١٢

وغايته أنه صفة قائمة بهم))^(١).

الوجه الثاني:

ذهب المبرّد^(٢) إلى أنّ الجملة إنشائية معناها الدّعاء، مثل: ﴿ غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾^(٣)، وعليه فالجملة مستأنفة^(٤)، لا محلّ لها من الإعراب، قال: مخرجها - و الله أعلم - الدّعاء، كما تقول: "لعنوا قطعتم أيديهم" وهو من الله إيجابٌ عليهم^(٥) و المعنى: أو جاؤوكم، ضقّ الله صدورهم كراهية أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم^(٦)، فالدّعاء عليهم بألا يقاتلوا المسلمين فيه تعجيز لهم، و الدّعاء عليهم بألا يقاتلوا قومهم فيه تحقير لهم، أي هم أقلّ و أحقر، و يستغنى عنهم، فلا حاجة إليهم^(٧)، وردّ عليه ذلك بأنّ الدّعاء عليهم بأن تُحصر صدورهم عن قتال قومهم لا يتّجه، و نُسب ذلك إلى أبي عليّ الفارسي^(٨)، ذلك أنّنا أمرنا أن نقول: " اللهم أوقع العداوة بين الكفّار" فيكون قوله: ﴿ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾ نفي ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم^(٩)، فالدّعاء عليهم بالتّظر إلى قتال قومهم لا يظهر، إذ المطلوب إخماد الكفر و لو

(١) حاشية الشمني: ١٤٥/٢

(٢) المقتضب: ١٢٤/٤

(٣) المائدة: ٦٤

(٤) البحر المحيط: ٣٢٩/٣ و المغني: ٤١٢ و مشكل إعراب القرآن: ١٨٥/١

(٥) المقتضب: ١٢٤/٤

(٦) حاشية الدسوقي: ٨٤/٢

(٧) انظر: المحرّر: ٤/١٦٥-١٦٦ و البحر المحيط: ٣٢٩/٣

(٨) انظر: المغني: ٥٠٥

(٩) انظر: المحرّر: ٤/١٦٥ و البحر المحيط: ٣٢٩/٣

بأهله، وليس بأن يكرهوا قتال قومهم فتقوى شوكتهم، و تجمع كلمتهم.

و ظهر لي - بعد قراءة تفسير الآيات التي وقعت هذه الآية في سياقها - أن ضعف هذا الوجه الإعرابي من جهة أخرى أيضاً، هي جهة الــــسياق، فالآيات الكريمة تتحدث عن النهي عن اتخاذ الكافرين أولياء حتى يؤمنوا أو يهاجروا في سبيل الله، ثم الأمر بقتالهم و عدم اتخاذ الأولياء و المناصرين منهم إن هم تولّوا عن الهجرة و عن الإيمان، لكنّ الأمر بالقتال ليس على إطلاقه، يدلّ عليه الاستثناء في هذه الآية، و هو قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصُلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ﴾ أي ينتهون إلى قوم عاهدوكم و لم يحاربوكم، فهؤلاء مستثنون من الأمر بالقتال، ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ وهم صنف آخر داخل بالعطف في الاستثناء، فقد ضاقت صدورهم عن قتالكم أو قتال قومهم، فحكمهم حكم سابقهم، و ليس المراد ذمهم أو التشنيع عليهم حتى يكون قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ دعاء عليهم، بل هو بيان لحالهم ، أو وصفهم عند مجيئهم للمسلمين مسالمين مهادين، غير راغبين في المشاركة في قتال أي من الطرفين، فدخلوا في الاستثناء، بدليل قوله تعالى: ﴿فَإِنِ اعْتَرَفْتُمْ فَلَمَّ يِقَاتِلُوكُمْ وَأَقْوَامُ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ أي فما أذن لكم في أخذهم و قتلهم، و نفي جعل السبيل عليهم مبالغة في عدم التعرّض لهم، فكيف يتأتّى ذلك مع الدعاء عليهم بالحصر و ضيق الصدور؟

الترجيح:

أ) يترجّح قول الجمهور إنَّ قوله تعالى: ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ جملة خبرية، لضعف المعنى الذي يؤدّيه تقديرها إنشائية دعائية كما وضّحه ابن هشام.

ب) و يترجّح وجها الوصفية و الحالية لوجود ما يؤيد المعنى على تقديرهما من القراءات القرآنية الصحيحة، و هذا ما أيده ابن هشام عندما ساق الأدلة على صحّة هذين الوجهين معنى و صناعة، كما أنّ تضعيفه للوجه الثالث - وهو أن تكون الجملة بدل اشتمال- و لقول المبرد بأن الجملة إنشائية دعائية، يشعر برجحانهما لديه، و إن لم يصرّح، إلا أنّ تقدير الحالية أرجح في نظري، لسلامته من تقدير محذوف تكون الجملة وصفاً له، أو الأخذ بالفصل بين الصفة و الموصوف بجملة اعتراضية باعتبار الموصوف مذكوراً في الآية الكريمة.

و الله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة:

الخلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿مَسَّهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا﴾ من الآية الكريمة: ﴿أَمْ

حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ

آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾^(١).

المناقشة:

ذكر ابن هشام هذه الآية ضمن أمثلة عدة أوردها للجملة التفسيرية، وهي من الجمل

التي لا محل لها من الإعراب، و ضعّف بناءً على ذلك وجهاً آخر جوّزه أبو البقاء فيها، قال:

((الرابع - من أمثلة الجملة التفسيرية - قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ

خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا...﴾ و جوّزه أبو البقاء كونها حالية على إضمار "قد"

و الحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا ((^(٢) ذلك لأنّ الأصل في الحال أن تأتي من

الفاعل أو المفعول به، و أجاز بعض النحويين مجيئها من المضاف إليه في مسائل معينة، وفيما

يلي تفصيل ذلك:

الوجه الأول:

(١) البقرة: ٢١٤

(٢) المعنى: ٣٨٥

ذهب الجمهور^(١) إلى أن قوله تعالى: ﴿مَسْتَهْمُ الْبُأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَزُلُوفًا﴾ جملة فعلية لا محل لها من الإعراب، مفسرة لـ ﴿مَثَلُ الَّذِينَ﴾ ومبيّنة وشارحة للمقصود منه، وتلك هي الوظيفة المعنوية للجملة التفسيرية، أن تكون كاشفة لحقيقة ما تليه^(٢)، وجعلها الزمخشري^(٣) جملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، وهو ما كان جواباً عن سؤال مقدر^(٤)، و التقدير في هذه الآية: كيف كان مثلهم؟ فيكون الجواب: مستهم البأساء والضراء^(٥)، وسواءً جعلت مفسرة أو مستأنفة، فالمعنى في الحالتين واحد، و الجملة على الوجهين لا محل لها من الإعراب^(٦).

الوجه الثاني:

أجاز أبو البقاء^(٧) أن يكون قوله تعالى: ﴿مَسْتَهْمُ الْبُأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَزُلُوفًا﴾ في محل نصب حالاً من المضاف إليه، وهو الاسم الموصول: ﴿الَّذِينَ﴾ على أن تقدّر "قد" قبل الفعل الماضي، وذلك بناءً على القول بأنّ الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا إذا اقترن بقدر ظاهرة أو مقدرة، لتقرّب معناه من الحال^(٨)، و ضعّف ابن هشام هذا الوجه محتجاً بأنّ الحال لا تأتي من

(١) انظر: تفسير البيضاوي: ٤٩٨/١ و البحر المحيط: ١٤٨/٢ و الدر المصون: ٣٨١/٢ و روح المعاني: ١٠٤/٢ و إعراب القرآن و بيانه:

٢٨٠/

(٢) المعنى: ٣٨٤

(٣) الكشف: ٤٢٢/١

(٤) المعنى: ٣٧٠ و انظر: حاشية الدسوقي: ٥٦/٢

(٥) الكشف: ٤٢٢/١

(٦) إعراب القرآن و بيانه: ٢٨٠/٤

(٧) الإملاء: ٩١/١

(٨) انظر: الإنصاف: ٥٢/١ و الهمع: ٤٩/٤

المضاف إليه في مثل هذه المسألة، و الحقيقة أن للتحويين في ذلك رأيان:

الأول: ذهب إليه أبو زيد الأنصاري^(١)، و أبو علي الفارسي^(٢)، و بعض

البصريين^(٣)، إلى جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، أي: و إن لم يكن فاعلاً و لا

مفعولاً به، وهو على جوازه قليل^(٤) في كلام العرب، و استدلووا بما جاء من ذلك في القرآن

الكريم و الشعر، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هُوْلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾^(٥)

فـ﴿مُصْبِحِينَ﴾ حال من ﴿هُوْلَاءِ﴾، وهو مجرور بإضافته إلى ﴿دَابِرَ﴾، و ليس فاعلاً و لا

مفعولاً به، و من الشعر قول زيد الفوارس:

عَوْدٌ وَ بُهْتَةٌ حَاشِدُونَ، عَلَيْهِمْ حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتْلَهُبُ^(٦)

فـ"مضاعفاً" حال من "الحديد" وهو مجرور بالإضافة، و ليس فاعلاً و لا مفعولاً به.

و أجاز أبو حيان^(٧) في الآية الكريمة أن يكون ﴿مُصْبِحِينَ﴾ حالاً من الضمير المستتر في

﴿مَقْطُوعٌ﴾ و جمع حملاً على معنى: دابري هؤلاء، فيحصل الاتفاق حينئذ بين الحال و

(١) تذكرة النحاة: ٥١٨

(٢) نقله عنه ابن الشجري، و ذكر أنه أجاز ذلك في المسائل الشيرازية: ينظر: أمالي ابن الشجري: ٩٧/٣ و خزنة الأدب: ١٧٣/٣ و

شرح ابن عقيل: ٥٨٦/١ و المساعد: ٢٥/٢ و حاشية الصبان: ١٧٩ / ٢

(٣) انظر: الارتشاف: ١٥٨٠/٣ و المساعد: ٢٥/٢ و الهمع: ٢٣/٤ و التصريح: ٦٤١ / ٢

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ٢٣٣/١ و الارتشاف: ١٥٨٠/٣ و المساعد: ٢٥/٢

(٥) الحجر: ٦٦

(٦) البيت من الكامل، وهو لزيد الفوارس في: خزنة الأدب: ١٧٣/٣ و بلا نسبة في: شرح الرضي: ٩/٢

(٧) البحر المحيط: ٤٤٩/٥

صاحبها في الجمع^(١).

كما أجاز ابن الشَّحْرِي^(٢) أن يكون "مضاعفاً" حالاً من "حَلَق" لا من "حديد" لسببين: الأوَّل، أنه إذا أمكن مجيء الحال من المضاف كان الأخذ به أولى من المضاف إليه، ولا مانع في البيت من أن يكون "مضاعفاً" حالاً من "حَلَق" لأنه يذكر و يؤثت، تقول: حَلَقْتُ محكِّمٌ و محكمةً، و الثاني، أن وصف الحَلَق وهي: الدَّرُوع، بالمضاعف أشبه، إذ المراد: عليهم دروعٌ منسوجةٌ حلقتين حلقتين^(٣)، وعليه: فلا معنى لجعل "مضاعفاً" حالاً من "حديد"

الثاني: ذهب الأخفش^(٤) و ابنُ مالك^(٥) إلى أن حقَّ صاحب الحال أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به، ولا يصحَّ كونه مضافاً إليه، لأنَّ المضاف إليه مكمل للمضاف، وواقعٌ منه موقع التنوين^(٦)، و استثنى من ذلك مسائل بنيت على أساس القاعدة التي تقول بوجوب اتحاد العامل في الحال و صاحبها، و إليها أشار ابن هشام في تضعيفه للوجه الذي أجازَه أبو البقاء، و خلاصة هذه المسائل^(٧):

١- أنه يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إن كان المضاف ممَّا يصحَّ عمله في الحال،

(١) انظر: تفسير البيضاوي: ٣٧٨/٣ و الدر المصون: ١٧٢/٧ و روح المعاني: ٧١ / ١٤

(٢) الأمالي: ٩٦/٣ و ٢٥٦/١

(٣) السابق، وانظر: تذكرة النحاة: ٥١٨ و خزنة الأدب: ١٧٥/٣

(٤) مذهب الأخفش في: الهمع: ٢٤/٤

(٥) شرح الكافية الشافية: ٧٥٠/٢ و شرح التسهيل: ٣٤٢/٢

(٦) شرح التسهيل: ٣٤٢/٢ و انظر: الهمع: ٢٤/٤

(٧) انظر تفصيل ذلك في: شرح الكافية الشافية: ٧٥٠/٢ و شرح التسهيل: ٣٤٢/٢ و شرح الرضي: ٨/٢ و الارتشاف: ١٥٨٠/٣ و

أوضح المسالك: ٢٨٤/٢ و شرح ابن عقيل: ٥٨٥/١ و المساعد: ٢٥/٢ و التصريح: ٦٣٩/٢ و الهمع: ٢٣/٤ و حاشية الصبان:

١٧٩/٢

كاسم الفاعل، و المصدر، و نحوهما مَّا يتضمَّن معنى الفعل، و يجوز أن يعمل عمله، و تسمَّى بالإضافة إليه: إضافة غير محضة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا...﴾^(١)، فـ﴿جَمِيعًا﴾، حال من الضمير المتصل المضاف إليه: مرجع، و هو مصدر ميميّ، عامل في الحال التّصّب، و معموله - وهو الضمير المتصل - فاعل في المعنى، فكأنّ الحال جاءت من الفاعل.

٢- فإذا لم يكن المضاف مما يعمل عمل الفعل، اشترط لجواز ذلك إما أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه، نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾^(٢) فـ﴿إِخْوَانًا﴾ حال من المضاف إليه، وهو الضمير المتصل، و المضاف وهو الصدور بعض منه.

٣- و إما أن يكون المضاف كالجُزء من المضاف إليه، ويقصد به ما يصحّ حذفه و إقامة المضاف إليه مقامه، كصحته في الجزء أو البعض الحقيقيّ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٣) فـ﴿حَنِيفًا﴾ حال من ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ و يجوز فيه أن يستغنى به عن المضاف، فيقال: بل تتبّع إبراهيم حنيفاً، كما جاز في البعض الحقيقيّ أن يقال: ونزعنا ما فيهم إخواناً.

و العامل في الحال في هذين الحالتين هو العامل في صاحبها حكماً، لشدّة اتصال الجزء بكّله، أو بما نزل مترلته، فيصير المضاف كأنه هو صاحب الحال لأنّه في قوّة الساقط لصحة

(١) يونس: ٤

(٢) الحجر: ٤٧

(٣) البقرة: ١٣٥

الاستغناء عنه بالمضاف إليه، كما سبق توضيحه.

و أرى أنّ ما احتجّ به ابن هشام من خروج الوجه الذي ذهب إليه أبو البقاء عن هذه

المسائل الثلاث لا يقوم دليلاً على ضعفه، لأسباب:

١- أنه لا يتعيّن في تلك المسائل أن يكون صاحب الحال هو المضاف إليه، أو أن يكون

المنصوب فيها على العموم حالاً، ففي قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ يجوز أن

يكون ﴿إِخْوَانًا﴾ حالاً من ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ في الآيات السابقة على الآية موضع الاستشهاد، و هي

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ * وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى

سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾^(١) أو من ضمير الرفع في ﴿ادْخُلُوهَا﴾ على أنّها حال مقدّرة، أو من الضمير في

﴿آمِينَ﴾ وقيل إنّ نصب ﴿إِخْوَانًا﴾ على المدح حيث قطع من إعرابه نصباً على المدح، لأنّه لا

يمكن أن يكون نعتاً للضمير^(٢).

ويجوز في قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مَلَّةٌ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ أن يكون ﴿حَنِيفًا﴾ حالاً من الملة، و إن

خالفها في التذكير و التأنيث، وذلك حملاً على المعنى، إذ إنّ الملة بمعنى الدين، فجاءت الحال

مذكّرة على المعنى، أو أن تكون حالاً من الضمير المقدّر في: نتبع، و يجوز أن يكون

﴿حَنِيفًا﴾ منصوباً على إضمار: أعني^(٣).

٢- أنه لا يتعيّن في الآية موضوع الخلاف وهي قوله تعالى: ﴿مَسْتَهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ

(١) الحجر: ٤٥-٤٦-٤٧

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٩١/١ و أمالي ابن الشجري: ١٩٠-١٩١/١ و البحر المحيط: ٤٤٥/٥ و الدر المنثور: ١٦٢/٧

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٨٦/١ و أمالي ابن الشجري: ٢٥-٢٦/١ و البحر المحيط: ٥٧٧/١ و الجمع: ٢٣/٤

وَزُلْزُلُوا ﴿ أن تكون في محل نصب حالاً من المضاف إليه، لجواز أن تكون حالاً من ضمير

الرفع المتصل بالفعل ﴿خَلَوْا﴾ وهو ما أشار إليه أبو حيان^(١)، وقال إنه على جوازه فيه بعد.

٣- أن منع مجيء الحال من المضاف إليه في غير هذه المسائل ليس مجمعاً عليه، فقد

أجازته الفارسيّ و جماعة من البصريّين كما سبقت الإشارة إليه، معتمدين على ظاهر ما جاء

منه في القرآن الكريم و كلام العرب.

و أرى أن ضعف ما أجازته أبو البقاء إنما يرجع إلى الحكم بقلته، وعدم تعيينه فيما

استدلوا به.

الترجيح:

يبدو لي أن المذهب الأول الذي قرره ابن هشام و هو أن الحال لا تأتي من المضاف

إليه، وعليه فإنّ قوله تعالى: ﴿مَسَّهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزُلُوا﴾ جملة تفسيرية لا محلّ لها من

الإعراب هو الوجه، للأسباب التالية:

١- صحّة المعنى الذي يؤدّيه هذا التوجيه، وقوّته.

٢- ظهوره وعدم حاجته إلى تأويل و تقدير.

٣- قلة مجيء الحال من المضاف إليه تجعل الأخذ به أولى.

و الله تعالى أعلم.

(١) البحر المحيط: ١٤٨/٢

المسألة الرابعة:

خلافهم في إعراب "مذ" و"منذ" وما بعدهما في نحو قولهم: "ما رأيتُهُ مُذْ يَوْمَانِ".

المناقشة:

"مذ" و "منذ" لفظان مشتركان، فيكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما، و حرفين إذا انجرّ ما بعدهما، وهذا هو المذهب المشهور، وقيل: هما اسمان في كلّ موضع^(١).

ويقع بعدهما زمان مرفوع يكونان معه جملة تختلف في إعرابها، وفي توجيه رفع الاسم بعدهما على أربعة أوجه، منه ما يكون معه الكلام جملة واحدة، و منه ما يكون الكلام معه جملتان، وهو ما اقتصر عليه ابن هشام عند عرضه لهذه المسألة، قال: ((الثاني - أي من الجمل التي في استئنافها خلاف - "مذ" و"منذ" و ما بعدهما، في نحو: "ما رأيتُهُ مُذْ يَوْمَانِ" فقال السيرافي: في موضع نصب على الحال، وليس بشيءٍ لعدم الرّابط، وقال الجمهور مستأنفة، جواباً لسؤال تقديره عند من قدّر "مذ" مبتدأ: ما أمُد ذلك؟ و عند من قدّرها خبراً: ما بينك وبين لقائه؟))^(٢) وفيما يلي عرض للأوجه جميعها، وتفصيل للقول فيما اقتصر عليه ابن هشام:

(١) انظر: معاني الحروف: ١٠٣-١٠٤ و الجنى الداني: ٣٠٤ و ٥٠٠

(٢) المعنى: ٣٧٣

الوجه الأول:

ذهب الكسائي^(١) و أكثر الكوفيين^(٢) إلى أنّ الرّافع لما بعد "مذ" و"منذ" هو فعل مضمر، تقديره: مذ كان يومان، أو: مذ مضى يومان، و"مذ" و"منذ" ظرفان مضافان للجملة^(٣)، و اختاره ابن مالك^(٤)، و السهيلي^(٥)، و ابن مضاء^(٦)، بشرط كون الفاعل وقتاً يجاب به "متى" أو "كم"، و وجهه عندهم إجراء "مذ" و"منذ" على أسلوب واحد، و السّلامة ممّا يرد على خلافه^(٧)، كما سيأتي.

و ضعّف ابن عصفور^(٨) هذا الوجه لأسباب، ملخصها:

١- أنّهم يقولون: ما رأيته مُذ أنّ الله خَلَقني، و الجملة لا تكون فاعلاً.

٢- أنّ الاسم بعدها لو كان على إضمار فعل، فهذا يعني أنّ "مذ" و"منذ" من

الحروف الطالبة للفعل، كالسين، وسوف، وقد، وكلّ ما كان طالباً للفعل لم يجز أن يليه

الاسم إلا في الضرورة.

٣- أنّ الفعل لا يضمّر إلا أن يكون أمراً، أو نهيّاً، أو ما جرى مجراهما^(٩).

و يردّ على اعتراضه الأوّل أنّه لا يلزم في المثال المذكور كون الجملة فاعلاً، وذلك لأنّ

(١) مذهب الكسائي في: شرح الجمل: ٥٣/٢

(٢) المغني: ٣٢٨

(٣) انظر: الارتشاف: ١٤١٨/٣ و المغني: ٣٢٨

(٤) شرح التسهيل: ٢١٧/٢ و انظر: الجني الداني: ٥٠٢ و المغني: ٣٢٨ و المساعد: ٥١٣/١

(٥) مذهب السهيلي في: الجني الداني: ٥٠٢ و المغني: ٣٢٨ و المساعد: ٥١٣/١ و الهمع: ٢٢٤/٣ و التصريح: ٧٧/٣

(٦) مذهب ابن مضاء في: الارتشاف: ١٤١٨/٣ و الهمع: ٢٢٤/٣

(٧) شرح التسهيل: ٢١٧/٢ و انظر: المساعد: ٥١٣/١ و التصريح: ٧٧/٣

(٨) شرح الجمل: ٦٠/٢

(٩) شرح الجمل: ٦٠/٢ و ٥٣/٢

"مذ" و"مند" إذا وقعت بعدهما جملة "أن" و صلتهما جاز فيهما أن يكونا اسمين، فتكون جملة "أن" و صلتهما في محلّ جرّ بالإضافة إليهما، و أن يكونا حرفين، فتكون الجملة في محلّ جرّ بهما^(١).

و أرى أنّ اعتراضه الثاني قد يرد عليه بأنّ ما مثّل به من حروف، هي حروف لا تكون إلا طالبة للفعل، فلا تدخل على غيره، أمّا "مذ" و"مند" فهما ليسا من الحروف الموغلة في الحرفيّة، لجواز مجيئهما اسمين، فلا تصدق عليهما أحكام ما لا يكون إلا حرفاً طالباً للفعل، أما اعتراضه الثالث فهو متّجه، وقد يؤيده أنّ حذف الفعل ليس على القياس^(٢).

الوجه الثاني:

ذهب الفراء^(٣) و بعض الكوفيين^(٤) إلى أنّ المرفوع بعد "مذ" و"مند" خير لمبتدأ محذوف، والتّقدير: ما رأيت من الزمان الذي هو يومان^(٥)، و وجه هذا المذهب اعتقادهم أنّ الأصل في "مند": "من" و "ذو" الطّائفة، فما بعدها يكون في صلة "ذو"، أو أنّ الأصل: "من" و "إذ" فما بعدها مضاف إليها، و"مذ" على الوجهين أصلها "مند"^(٦)،

(١) انظر: شرح التسهيل: ٢١٦/٢ و شرح الرضي: ٢١٣/٢

(٢) الهمع: ٢٢٤/٣

(٣) مذهب الفراء في: معاني الحروف: ١٠٤ و ابن يعيش: ٩٥/٤ و شرح الرضي: ٢٠٩/٣ و تذكرة النحاة: ١٠

(٤) انظر: ابن يعيش: ٩٥/٤ و الارتشاف: ١٤١٨/٣ و الجنى الداني: ٥٠٢ و المغني: ٣٢٨

(٥) انظر: شرح الرضي: ٢٠٩/٣ و الارتشاف: ١٤١٨/٣ و المغني: ٣٢٨

(٦) انظر: ابن يعيش: ٩٥/٤ و شرح التسهيل: ٢١٨/٢ و شرح الرضي: ٢٠٩/٣ و تذكرة النحاة: ١٠ و التصريح: ٧٨/٣

و ضعّفه الرضيّ لما فيه من التكلّف^(١)، و ردّه ابن مالك محتجاً بأنّ الأصل هو عدم التركيب^(٢).

و الكلام على المذهبين السابقين يكون جملة واحدة^(٣) مرتبطة معنوياً و لفظياً بتعلّق "مذ" و "منذ" بالفعل قبلهما، و لذلك لم يذكرهما ابن هشام، أما الوجهين التاليين فيكون الكلام عليهما جملتان، الثانية منهما هي موضع الخلاف الذي وضّحه ابن هشام في هذه المسألة، و فيما يلي توضيحهما:

الوجه الثالث:

ذهب المبرّد^(٤)، وابن السراج^(٥)، و الفارسي^(٦) إلى أنّ "منذ يومان" جملة اسميّة لا محلّ لها من الإعراب، لأنّها جاءت مستأنفة جواباً عن سؤال تقديره: كم مدّة انقطاع الرؤية؟^(٧) فـ"مذ" أو "منذ" مبتدأ، و المرفوع بعدهما الخبر، وهو يبيّن مقدار المدّة المنقطع فيها الرؤية^(٨)، و التقدير: ما رأيته، و أمد ذلك يومان، فدلّ على أوّل مدّة انقطاع الرؤية و آخرها، و يجب أن يكون المرفوع بعدهما نكرة تدلّ على العدد، أو معرفة تدلّ على العدد

(١) شرح الرضي: ٢٠٩/٣

(٢) شرح التسهيل: ٢١٨/٢

(٣) الارتشاف: ١٤١٨/٣

(٤) المقتضب: ٣٠/٣

(٥) الأصول: ١٣٨/٢

(٦) الإيضاح العضدي: ٢٠٨

(٧) انظر: ابن يعيش: ٩٤/٤ و المعني: ٣٧٣

(٨) انظر: الإيضاح العضدي: ٢٠٨ و ابن يعيش: ٩٤/٤ و المعني: ٣٧٣ و المقتصد: ٨٥٦/٢ و ٨٦١/٢

كذلك، ليحدث التناسب بينه وبين "كم"^(١)، وهذا المذهب هو اختيار ابن يعيش^(٢)، وأيده ابن عصفور بقوله: ((و زعم الفارسي و أبو بكر أنه خبر مبتدأ، و أن التقدير: مدة ذلك يومان، وهذا أولى، لأنه يطرد و لا ينكسر أصلاً ...))^(٣)

و يرد عليه عند ابن مالك^(٤) أن فيه ابتداءً بالتكررة دون مسوغ، أو بالمعرفة بلا تعريف معتاد، و يجعل الجملتان جملة واحدة بلا رابط ظاهر أو مقدر.

أما اعتراضه الأول فأرى أن المسوغ للابتداء هنا هو وقوعها في جواب الاستفهام^(٥)، فالجملة - كما أتضح - مستأنفة جواباً عن سؤال مقدر، و أما اعتراضه الثاني، فقد وضح الجرجاني^(٦) أن الجملتان مستقلتان و إن كان بينهما ارتباط و تداخل معنوي، بدليل عدم جواز عطف إحداهما على الأخرى، فلا تكونان في حكم الجملة الواحدة لفظاً، و إن صح ذلك معني.

الوجه الرابع:

ذهب الأخفش^(٧) و الزجاج^(٨) و

(١) ابن يعيش: ٩٤/٤ و المقتصد: ٨٥٦/٢

(٢) ابن يعيش: ٩٤/٤

(٣) شرح الجمل: ٦١-٦٠/٢

(٤) شرح التسهيل: ٢١٧/٢ و انظر: المساعد: ٥١٥/١

(٥) اللآلئ المنشورات: ٧٣

(٦) المقتصد: ٨٦٠/٢

(٧) مذهبه في: الجني اللاني: ٥٠٢ و الارتشاف: ١٤١٩/١ و المغني: ٣٢٨ و المساعد: ٥١٥/١ و الهمع: ٢٢٤/٣

(٨) مذهبه في: الارتشاف: ١٤١٩/١ و تذكرة النحاة: ١٠ و المغني: ٣٢٨ و المساعد: ٥١٥/١

الزجاجي^(١) و طائفة من البصريين^(٢)، إلى أن جملة "منذ يومان" جملة اسمية مستأنفة أيضاً، و هي عندهم جواب عن سؤال تقديره: ما بينك وبين لقائه؟^(٣) والجواب: بيني و بين لقائه يومان، فيكون "مذ" أو "منذ" ظرفين مقدرين تقدير ظرف المكان^(٤)، ومعناهما: "بينَ بين"^(٥) وهما خبر مقدم، و يومان مبتدأ مؤخر.

و ضعف هذا المذهب بعدم اطراد التقدير، فإذا قلت يوم الأحد مثلاً: ما رأيته منذ يوم الجمعة، على تقدير: بيني و بين لقائه يوم الجمعة، كان كذباً، لأنَّ بينه وبين رؤيته أكثر من ذلك، ولا يجوز أن يقدر يوم الجمعة و ما بعده إلى الآن، بحذف العاطف و المعطوف، و لأنَّ هذا التقدير لم يذكر في موضع، فدلَّ على عدم إرادته^(٦).

ورده ابن هشام لما فيه من التعسف من حيث جعل "مذ" و "منذ" بمعنى كلمتين مضافتين، وليس في المعنى تعرض للمعنى التثني^(٧).

أما فيما يتعلق بموقع جملة "منذ يومان" من الإعراب، فللنحويين في ذلك مذهبان:

١- مذهب الجمهور، أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وهي جواب عن سؤال

يختلف تقديره باختلاف إعرابها، كما سبق توضيحها.

(١) الجمل: ١٣٩

(٢) انظر: الارتشاف: ١٤١٩/١ و تذكرة النحاة: ١٠ و المعنى: ٣٢٨ و المساعد: ٥١٥/١

(٣) المعنى: ٣٧٣

(٤) الجنى الداني: ٥٠٢ و ابن يعيش: ٩٥/٤ و شرح الجمل: ٦٠/٢

(٥) المعنى: ٣٢٨

(٦) انظر: المساعد: ٥١٥/١

(٧) انظر: المعنى: ٣٧٣ و حاشية الشمي: ٩٥/١ و حاشية الدسوقي: ٣٣١/١

٢- أجاز السيرافي^(١) أن تكون الجملة في محل نصب حال، و التقدير: ما رأيتَه متقدماً^(٢)، وردّه ابن هشام^(٣) لأنّ الجملة الاسميّة الواقعة حالاً لا بدّ فيها من رابط يربطها بصاحب الحال، وهو: إمّا الواو، أو الضّمير، أو هما معاً^(٤)، و خلوّ الجملة منهما واضح. كما أنّ الجملة لا تظهر فيها الحاليّة من حيث المعنى، بل إنّ الأقرب، و الأبعد عن التّأويل أن تكون خارجة مخرج الجواب^(٥)، كما سبق توضيحه.

الترجيح:

يترجّح مذهب الجمهور في أنّ جملة: "مذ يومان" لا محلّ لها من الإعراب مستأنفة،

وذلك:

١. لقوّته من حيث المعنى و صحّته من حيث الصناعة.

٢. لضعف مذهب السيرافي من حيث الصناعة، وبعده من حيث المعنى - كما وضّحنا

- و لمخالفته مذهب الجمهور دون دليل يؤيّدُه.

و الله تعالى أعلم.

(١) مذهبه في: شرح الرضي: ٣١٧/٣ و الارتشاف: ١٤١٩/٣ و المغني: ٣٧٣ و الهمع: ٢٢٤/٣

(٢) شرح الرضي: ٣١٧/٣

(٣) المغني: ٣٧٣

(٤) انظر: حاشية الشمي: ١٢٢/٢ و حاشية الدسوقي: ٤٤/١

(٥) الهمع: ٢٢٥/٣

الفصل الثالث

بين سيويه و ابن هشام

المبحث الأول

ما وافق فيه ابنُ هشامٍ سيبويه.
وفيه ثلاثُ مسائل

المسألة الأولى :

دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس ، و توجيه قول الشاعر :

أَلَا عُمَرَ وَلِي مُسْتَطَاع رُجُوعُهُ فَيَرَأَبَ مَا أَثَّاتَ يَدُ الْعَفَلَاتِ^(١)

المناقشة :

قال ابن هشام : ((تنبيه : يتعين تقدير رجوعه مبتدأ ، و مستطاع خبره ، و الجملة في محل نصب على أنها صفة ، لا في محل رفع على أنها خبر ، لأن ألا التي للتمي لا خبر لها عند سيبويه لفظاً ولا تقديراً ، فإذا قيل : ألا ماء ، كان ذلك كلاماً مؤلفاً من حرف و اسم ، و إنما تم الكلام بذلك حملاً على معناه ، و هو : أتمنى ماءً ، و كذلك يمتنع تقدير مستطاع صفةً على المحل ، أو تقدير مستطاع رجوعه جملة في موضع رفع على أنها صفة على المحل إجراءً لألا مُجرى لبت في امتناع مراعاة محل اسمها ، وهذا أيضاً قول سيبويه في الوجهين، و خالفه في المسألتين المازبيّ و المبرّد))^(٢)

ساق ابن هشام هذا البيت في معرض حديثه عن تقسيم الجملة إلى كبرى ، و هي الاسمية التي خبرها جملة نحو : زيدٌ قامَ أبوه ، أو أبوه قائمٌ^(٣) ، و تسمى حديثاً : الجملة

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦/٢ والمغني : ٣٦٩ وشرح التصريح ٢٤٥/١ و خزنة الأدب: ٧٠/٤

(٢) المغني : ٣٦٩

(٣) المغني : ٣٦٧

المركبة^(١) ، و صغرى ، و هي المبنية على المبتدأ ، كالمخبر بها في الأمثلة السابقة^(٢) و تسمى :
الجملة البسيطة^(٣) ، و يتضح ممّا سبق أنّ تقسيم الجملة إلى كبرى و صغرى خاص بجملة
المبتدأ و الخبر أو ما أصله كذلك^(٤) .

و ذكر ابن هشام هذا الموضع لدفع توهم أنّ قول الشاعر : ألا عمرَ مستطاعُ رجوعه
جملة كبرى ، و مستطاعُ رجوعه جملة صغرى ، خبر عن اسم لا النافية للجنس : عُمرَ ، و
أنّها ليست جملة كبرى أصلاً ، معتمداً في ذلك رأي سيوييه في مسألة دخول همزة الاستفهام
على لا النافية للجنس، و تغيّر عملها تبعاً لذلك ، و فيما يلي تفصيل المسألة :

الأوجه الإعرابية في جملة: "ألا عمرَ ولّى مستطاعُ رجوعه":

لا النافية للجنس تعمل عمل إنّ و أخواتها ، فتنصب المبتدأ اسماً لها و ترفع الخبر ، خبراً
لها ، و قد تدخل عليها همزة الاستفهام ، فتبقى على حالها إن كان الاستفهام محضاً^(٥) ، فإن
دخلها مع الاستفهام معنى التّمني فإنّ التّحويين مختلفون حينها في رفع الخبر من ناحية ، و في
وجوده من عدمه من ناحية أخرى على مذهبين :

(١) الجملة العربية ، مكوناتها و أنواعها : ٢٣

(٢) المغني : ٣٦٧

(٣) الجملة العربية ، مكوناتها و أنواعها : ٢٣ .

(٤) الجملة العربية ، تأليفها و أقسامها : ١٦٥

(٥) الأصول : ١ / ٣٧٦

المذهب الأول :

هو مذهب سيويه^(١) و الخليل^(٢) ، و وافقهما الجرمي^(٣) و أكثر النحويين^(٤) : و هو أنّ همزة الاستفهام إذا دخلت على لا النافية للجنس و أريد بها معنى التّمنيّ تعيّرت بعض أحكامها :

١- فلا يكون لها خبر لفظاً ولا تقديراً ، و تعمل عمل إنّ في الاسم خاصة ، فيبني إن كان مفرداً ، و يعرب إن كان مضافاً أو مطوّلاً ، و هو معها بمتزلة المفعول به ، لما دلّت عليه ألا من معنى الفعل أتمنى ، فلا خبر لها كما أنّه لا خبر له^(٥) ، و بذلك يتمّ الكلام حملاً على معناه ، فكأنّ القائل يقول : أتمنى ماءً^(٦) ، و إنّما جاز أن تستعمل لا النافية للجنس في معنى التّمني لأنّ التّمني مفقود، كما أنّ النّفي كذلك^(٧).

٢ - ولا يجوز مراعاة محلّها مع اسمها، فلا يجوز العطف أو الوصف بالرفع، مراعاةً للابتداء و لا يجوز إلغاؤها إذا تكرّرت ، و كلّ ذلك تزيلاً لها منزلة ليت^(٨) .

و إنّما لم يجز مراعاة محلّها مع اسمها بناءً على ما سبق من أنّه لا خبر لها ، فلا يتصوّر

(١) الكتاب : ٢ / ٢٣٠ و التّكت : ١ / ٦١٣

(٢) الأصول : ١ / ٣٩٧ و الارتشاف : ٣ / ١٣١٧ و المساعد : ١ / ٣٥١ و الهمع : ٢ / ٢٠٥ و حاشية الصبان : ٢ / ١٥

(٣) السابق ، و الانتصار : ١٦٠

(٤) الأصول : ١ / ٣٩٧ و تذكرة النّحاة : ٣٠٢

(٥) انظر : شرح الرّضي : ١٧٢ / ٢ و التّذييل و التّكميل : ٥ / ٣٠٦ و المغني : ٣٦٩ و شرح التّصريح : ٢ / ١٤٥ و حاشية الصّبان : ٢ / ١٦

(٦) انظر : شرح ابن يعيش : ٧ / ٤٨ و المغني : ٣٦٩ .

(٧) انظر : التّذييل و التّكميل : ٥ / ٣٠٩

(٨) انظر : المغني : ٣٦٩ و شرح ابن عقيل : ١ / ٣٧٦ و شرح التّصريح : ٢ / ١٤٥

أن يلحظ فيها الابتداء لأنه لا يتصور أن يوجد مبتدأ دون خبر^(١) ولذلك لم يتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة دون الموضع .

و بناءً على هذا المذهب أعرب ابن هشام الشَّطْر الأوَّل من البيت على النحو التالي :

الهمزة للاستفهام في قوله : "ألا" ، و "لا" أصلها النَّافية للجنس ، و "عمرَ" اسمها مبنيٌّ معها على الفتح ، و "ولَّى" جملة فعلية في محل نصب صفة أولى لـ "عمرَ" ، و "مستطاعُ رجوعُهُ" جملة اسمية تقدِّم فيها الخبر على المبتدأ وهي في محلِّ نصب صفة ثانية لـ "عمرَ" ، و منع أن تكون هذه الجملة و السابقة في محل رفع صفة ، أو أن يكون "مستطاعُ" صفةً مرفوعةً تبعاً للمحلِّ و " رجوعُهُ" نائب فاعل إجراءً لـ "ألا" مُجرى ليت في امتناع مراعاة محلِّ اسمها ، لأنَّ معنى التَّمني قد أزال النَّاسخ عن حاله الأصليِّ ، و صيِّر الكلام إنشَاءً بعد أن كان خبراً ، و منع أيضاً أن تكون "مستطاعُ رجوعُهُ" جملةً في محلِّ رفع خبراً للا النَّافية ، لأنَّ ألا التي للتَّمني لا خبر لها لفظاً و لا تقديراً^(٢) ، و سبق توضيح ذلك ، و بناءً عليه لا تعتبر جملة "ألا عمرَ مستطاعُ رجوعُهُ" عنده جملةً كبرى ، لامتناع أن تكون جملة "مستطاعُ رجوعُهُ" خبراً عن المبتدأ "عمرَ" ، تبعاً لمذهب سيبويه في المسألة .

(١) انظر : شرح الجمل : ٢٧٩/٢

(٢) انظر : المعني : ٣٦٩ و شرح شواهد المعني : ٢١٣/١ و حاشية الدسوقي : ٤٠/٢ و فتح القريب : ٢٩٧/٣

رأي المازني^(١) :

و يُنسبُ إلى المبرِّد^(٢)، و لعلّه تبع المازنيّ فيه خاصّة وقد صرّح بأنّه رأي المازنيّ وحده^(٣) كما صرّح بذلك ابن السّراج^(٤)، و هو أنّ دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس لا يغيّر عملها، و دخول معنى التّمنيّ يجعلها بمترلة ليت، فيكون لها خبر في اللفظ أو في التّقدير، و هي في اللفظ بمترلة إنّ، فيجوز أن يتبع اسمها على اللفظ أو على المحلّ، و يجوز أيضاً أن تعمل عمل ليس، فترفع الاسم و تنصب الخبر، و أن تلغى، فتكون أحكامها مراداً بها التّمنيّ كأحكامها مراداً بها النّفي^(٥).

و حجّته في ذلك أنّ اللفظ يبقى على ما كان عليه و إن دخله خلاف معناه، كقول القائل: "غفر الله لزيد"، فغفَرَ لفظه لفظُ ضَرَبَ و معناه الدّعاء، و لم يتغيّر عمله لما دخله من معنى^(٦).

كما استدلّ بأنّ الاسم يبنى مع لا النّافية للجنس بعد دخول همزة الاستفهام، كما يبنى معها قبل دخولها، فكما جرت في بناء الاسم بعدها مع الهمزة مُجراها قبل الهمزة، فكذلك

(١) المقتضب: ٣٨٢/٤ و الأصول: ٣٩٧/١ و شرح الرّضي: ١٧١/٢ و شرح الجمل: ٢٧٩/٢ و شرح التسهيل: ٧١/٢ و تذكرة التّحاة: ٣٠٢ و الجمع: ٣٠٦/٢

(٢) الانتصار: ١٥٨ و ابن يعيش: ٤٩/٧ و شرح الرّضي: ١٧١/٢ و شرح التسهيل: ٧١/٢ و الارتشاف: ١٣١٧/٣ و المغني: ٣٦٩ و الجمع: ٢٠٦/٢

(٣) المقتضب: ٣٨٢/٤

(٤) الأصول: ٣٩٧/١

(٥) انظر: المقتضب: ٣٨٢-٣٨٣ و الأصول: ٣٩٧/١ و التذييل و التكميل: ٣٠٨/٥ و المساعد: ٣٥١/١

(٦) المقتضب: ٣٨٣/٤ و الأصول: ٣٩٧/١

تجري مُجراها في جميع الوجوه^(١).

و واضح أنّ هذا الرأي يراعي الجانب اللفظي، ولا يعتبر تغيّر المعنى سبباً لتغيّر وظيفة الكلمة النحوية، هذا بالإضافة إلى أنّ معنى التّمني هنا واقع على الخبر، كما كان معنى التّمني واقعاً عليه قبل دخول الهمزة، فظلاًّ لـ "نفس العمل"، أما على المذهب الأول فمعنى التّمني واقع على الاسم وحده، فاكتفي به في إتمام المعنى ولم يحتج إلى خبر.

وبناءً على هذا المذهب يجوز جعل "مستطاعٌ رجوعُهُ" جملةً اسميةً في محل رفع خبراً لـ "ألا"، والكلام حينئذ جملة كبرى، و يجوز جعل "مستطاعٌ" صفة لـ "عمر" على المحل و "رجوعُهُ" نائب فاعل، أو أن تكون جملة "مستطاعٌ رجوعُهُ" في محل رفع صفة تبعاً للمحل، و على وجهي الوصفية يكون الخبر محذوفاً تقديره: ألا عمر راجع^(٢).

إلا أنّ هذا الوجه غير متعيّن، خاصّةً و قد ضعّف النحويون مذهب المازنيّ من وجوه:

١- السّماع: فقد حكى سيبويه^(٣) أنّ من قال: "لا غلامٌ أفضلُ منك"، لم يقل في "ألا

غلامٌ أفضلُ منك" إلا بالتّصب، لدخول معنى التّمني، و استغنائه عن الخبر فانتصبت كلمة

"أفضل" على أنّها صفة، و لو جاز جعلها خبراً لسُمع و لو في بعض المواضع، ولو كان

للاسم بعدها موضع لرُفعت صفته في بعض المواضع^(٤).

٢- القياس: فإنّ قياس ألا بعد التركيب وقبلة على غيرها من الحروف فيه ضعف فقد

(١) شرح الحمل: ٢٧٩/٢

(٢) حاشية الدسوقي: ٤٠/٢

(٣) الكتاب: ٢٣٠/٢

(٤) انظر: الكتاب: ٣٢٠/٢ و شرح الحمل: ٢٧٩/٢ و المساعد: ٣٥١/١.

يكون للحرف معنى، فإذا ركّب كان له معنى خلاف الذي كان قبل التركيب و ذلك نحو :
هلا ، و لولا ... فإذا قُدّرت همزة الاستفهام داخلة على لا وحدها وُجد فيها معنى التّمني
و لم تحتج إلى خبر ، لأنّ المراد التّمنيّ نفسه ، كما أنّها لما كانت نافية كان لا بدّها من خبر
لأنّه هو المنفيّ في المعنى ، فلا يتصوّر نفي الرّجل مثلاً في قولهم : لا رجلَ أفضلُ منك ، و إن
قُدّرت همزة الاستفهام داخلة على الجملة لا على "لا" وحدها لم يجز ذلك ، لأنّ ليس في
كلام العرب جملة يدخلها بمحملها معنى التّمني^(١) .

الترجيح :

يترجّح الوجه الإعرابيّ الأوّل المبنيّ على قول سيويوه ، لقوّته في المعنى ، موافقته للسّماع
و القياس ، وهو الوجه الذي أوجبه ابن هشام في هذا البيت ، و وصفه بالمتعيّن^(٢)، معتمداً
فيه رأي سيويوه في مسألة دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس ، و هو في تضعيفه
للوجه الآخر لم يعدّد الأسباب التي ذكرها العلماء ، و إنّما اكتفى بأنّ الملح إلى ضعفه من
جهة مخالفته لمذهب سيويوه بقوله : ((و خالفه في المسألتين المازنيّ و المبرّد))^(٣)، و من وصفه
للأول بالمتعيّن .

و الله تعالى أعلم.

(١) انظر: شرح الجمل: ٢٧٩/٢ و التذييل و التكميل: ٣٠٨/٥ و الانتصار: ١٥٨-١٥٩

(٢) المعنى: ٣٦٩

(٣) السابق .

المسألة الثانية :

إضافة اسم الزمان المستقبل إلى الجملة الاسمية .

المناقشة :

قال ابن هشام : ((وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إذا كان مستقبلاً فهو كإذا في اختصاصه بالجملة الفعلية ، و إن كان ماضياً فهو كإذ في الإضافة إلى الجملتين ... و ردّ عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾^(١) وبقول الشاعر :

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو قَرَابَةٍ . مُغْنٍ فَتِيلاً عَن سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٢)

... و الجواب الشامل لهما: أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي فحُمِلَ

على إذ لا على إذا ، على حدّ : ﴿وَفُتِحَ فِي الصُّورِ﴾^(٣) ((^(٤)).

أشار ابن هشام إلى أن اسم الزمان المبهم ممّا يضاف إلى الجمل ، و إضافته إلى الجملة على سبيل الجواز ، بخلاف ما حُمِلَ عليه و هو إذ و إذا ، فإضافتهما إلى الجملة واجبة ، إذ

(١) غافر: ١٦ .

(٢) البيت من الطويل، وهو للصحابي سواد بن قارب في شرح الكافية الشافية: ٩٤١/٢ و المغني: ٤٠٢ و ٥٤٨ و أوضح المسالك:

١١٨/٣ و ابن عقيل: ٢٨٦/١ و الجنى الداني: ٥٤ و الجمع: ١٢٧/١

(٣) الكهف: ٩٩ .

(٤) المغني: ٤٠٢ .

باتفاق ، و إذا عند الجمهور^(١)، و جاز حمل أسماء الزّمان على إذ و إذا لمشاركتها لهما في الإبهام و في الدلالة على الزمن^(٢)، هذا من جهة، و من جهة أخرى لوجود التناسب المعنويّ بين المضاف وهو أسماء الزّمان ، و المضاف إليه و هو الجملة ، و هي إمّا فعلية يدلّ الفعل فيها على أحد الأزمنة وضعاً ، و إمّا اسمية يكون خبرها فعلاً ، أو يكون مضمونها مشهور الوقوع في أحد الأزمنة الثلاثة^(٣).

ولا خلاف بين النحويين في جواز إضافة اسم الزمان المبهم الدال على الماضيّ إلى الجملتين الاسمية و الفعلية ، لجواز ذلك في إذ ، وهو محمول عليها^(٤) لكنّهم اختلفوا في اسم الزّمان المستقبل ، هل تجوز إضافته إلى الجملة الاسمية كما جازت إضافته إلى الفعلية ؟ فمذهب سيبويه عدم جواز ذلك، لأنّه غير جائز في إذ ، و ذهب غيره إلى جواز ذلك لوروده نثراً و نظماً ، وفيما يلي تفصيل المسألة:

رأي سيبويه:

ذهب سيبويه^(٥) إلى أنّ اسم الزّمان المبهم نحو: يوم، حين، زمن ... إذا دلّ على الاستقبال فإنّه لا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية، ولا تجوز إضافته إلى الاسمية، فتقول: آتئك

(١) المغني: ٤٠١ و انظر: شرح الرّضيّ: ١٧١/٣-١٧٢ .

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٥٣/٣ و الارتشاف: ١٨٢٩/٤ و الهمع: ٢٢٩/٣ و حاشية الصّبان: ٢٥٥/٢

(٣) انظر: شرح السيرافي: ١٦٣/١٠ و شرح الرّضيّ: ١٧٢/٣ و نتائج الفكر: ٧٣-٧٤ و شرح ابن يعيش: ١٦/٣

(٤) انظر: المقتضب: ١٧٧/٣ و شرح السيرافي: ١٦٣/١٠ و التعليقة: ٢٣٠/٢ و الجنى الداني: ١٨٨ و ٣٧١ و المغني: ٤٠٢ و ٥٤٨ و

أوضح المسالك: ١١٨/٣ و الأشموني: ٢٥٦/٢

(٥) الكتاب: ١٣٧/٣-١٣٨

زمنَ يقدمُ الحاجُّ ، ولا تقول: زمنَ الحاجُّ قادمٌ ، و وافقه في ذلك أكثر النحويين^(١) .

و سبب ذلك أنّ هذه الأسماء محمولة على إذا في دلالتها على الاستقبال و إبهامها، وإذا لا تضاف إلا إلى جملة فعلية، لتضمّنها معنى الشرط و الجزاء، وهو لا يكون إلا بالفعل فكذلك ما كان في معناها ينبغي أن يجري مجراها، و يضاف جوازاً إلى ما تضاف إليه وجوباً، وذلك بناءً على ما سُمع عن العرب، قال: ((فإن قلت: يكون هذا يوم زيدٍ أميرٍ كان خطأً ، حدّثنا بذلك يونسُ عن العرب، لأنّك لا تقول: يكون هذا إذا زيدٍ أميرٍ))^(٢) .

و هذا الذي ذهب إليه سيويه متفقٌ مع السبب الذي رآه النحويون مجوّزاً لإضافة أسماء الزمان إلى الجمل، وهو التناسب المعنوي بين المضاف و المضاف إليه، ودلالة كلّ منهما على الزمن وضعاً أو مضموناً، كما سبقت الإشارة إليه.

فالجمل الاسمية، و خاصّة ما كان الخبر فيها اسماً ، تدلّ على الثبوت و عدم التجدّد^(٣) و أرى أنّ هذه الدلالة فيها تجعلها متناقضة مع دلالة اسم الزمان على الاستقبال، لذلك قال سيويه عن تركيب مثل: يكون هذا يومَ زيدٍ أميرٍ، إنّهُ تركيب خاطئ من ناحية المعنى، و السبب في ذلك أنّ اسم الزّمان اكتسب الدلالة على الاستقبال من الفعل يكون، فأحدثت إضافته إلى الجملة الاسمية ذات المدلول الخالي من الزمن و الدال على مجرد الحدث نوعاً من الاضطراب و التناقض في المعنى، و يتضح ذلك أكثر إذا حولنا لفظ الفعل إلى الماضي، فقلنا:

(١) انظر: الكتاب: ١٣٨/٣ و المقتضب: ١٧٧/٣ و شرح السيرافي: ١٦٣/١٠

(٢) الكتاب: ١٣٨/٣

(٣) النحو الوافي: ٨٥/٣

كان هذا زمنَ زيدٍ أميرٍ، فتصح الإضافة هنا من جهة المعنى، حيث اكتسب اسم الزمان معنى المضي من الفعل كان، و تناسب مع الجملة الاسمية بعده في كونها دالة على حدث يُخبرُ به مضمونها، فلذلك جازت إضافة اسم الزمان الماضي للجملتين الاسمية و الفعلية، ولم يجز في اسم الزمان المستقبل إلا الإضافة إلى الفعلية، وهو مذهب أكثر النحويين.

رأي ابن مالك و الرضيّ :

أجاز كلٌ منهما أن يضاف اسم الزمان المستقبل إلى الجملة الاسمية^(١)، أما ابن مالك^(٢)

فاستدلّ بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾^(٣)،

وبقول الشاعر:

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو قَرَابَةٍ مُغْنٍ فَتِيلاً عَن سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

فأضاف ظرف الزمان المستقبل يَوْمَ إلى الجملة الاسمية ((هم يفتنون)) في الآية الكريمة، و

إلى ((لا ذو شفاعة بمغنٍ)) في بيت الشعر، و أما الرضيّ^(٤) فاستدلّ بظاهر قوله تعالى:

﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ * يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ...﴾^(٥) فيومَ ظرف زمان مبهم مستقبل، و أضيف إلى الجملة

الاسمية ((هم بارزون)).

(١) انظر: شرح التسهيل: ٢٥٨/٣ و شرح الرضي: ١٧٢/٣

(٢) شرح الكافية الشافية: ٩٤١/٢ و أوضح المسالك: ١١٨/٣ و شرح التصريح: ١٦٠/٣

(٣) الذاريات: ١٣

(٤) شرح الرضي: ١٧٢/٣

(٥) غافر: ١٥-١٦

إضافة إلى أنهما يوافقان الأخفش في إجازته أن تضاف إذا المتضمنة معنى الشرط إلى الجملة الاسمية^(١)، تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٢) ونحوه، إلا أنه مطرد إذا كان الخبر فعلاً، شاذ إذا كان اسماً عند الرضي^(٣) وقليل في النوعين عند ابن مالك^(٤)، و مادام ذلك جائزاً في إذا، فهو جائز فيما جرى مجراها من أسماء الزمان.

وقد أشار ابن هشام إلى هذا الرأي دون أن ينسبه، ورد الاستدلال بهذه الشواهد^(٥)، مؤيداً رأي سيويه، فبين أن اسم الزمان في هذه الأدلة محمول على إذ لا على إذا أي إنه يدل على الماضي، لا على الاستقبال، وذلك لأن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي^(٦) وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب أكثر المحققين، وهو الذي صححه المغاربة، فقد أجابوا عن مثل ذلك بأن الأمور المستقبلية لما كانت في علم الله مقطوعاً بها، متيقناً وقوعها، عبر عنها بلفظ الماضي^(٧)، وذلك على حد قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾^(٨) حيث عبر عن النفخ الاستقبالي بالفعل الماضي لتحقق وقوعه^(٩).

(١) رأي الأخفش في: الخصائص: ١٠٦/١ وشرح الكافية الشافية: ٩٣٧/٢ والمغني: ١٠٣ والارتشاف: ١٤١١/٣

(٢) الانشقاق: ١

(٣) شرح الرضي: ١٧٤/٣ و ١٩١/٣

(٤) شرح التسهيل: ٢٥٨/٣ والمساعد: ٣٥٧/٢

(٥) المغني: ٤٠٢ و ٥٤٨

(٦) السابق .

(٧) الكشاف: ٣٦٠/٥ و المحرر: ٦٦/١٣ و الجنى الداني: ١٨٨

(٨) الكهف: ٩٩

(٩) المغني: ٤٠٢ و حاشية الدسوقي: ٧٥/٢

كما أنه أيّد رأي سيويه في باب آخر من أبواب المغني^(١)، فذكر أنّ من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ألا يراعي ما اشترطته العرب في باب معين على مقتضى حكمة لغتهم و صحة أقيستهم، فتختلط عليه الأبواب و الشروط، ومن ذلك أن يجيز أحدهم في قولهم: آتيك يومَ زيداً تلقاهُ، أنّه يجوز في زيد الرّفْع بالابتداء، فيدخل عليه الاعتراض من جهة عدم مراعاته لرأي سيويه في ذلك، و هو عدم جواز إضافة الجملة الاسمية إلى ظرف الزمان المستقبل^(٢)، و المتعيّن هنا هو نصب زيد على إضمار فعل، و التقدير: آتيك يومَ تلقى زيداً، فردّه لوجه الرّفْع و تعيين النّصب دليل على رجحان رأي سيويه عنده و ضعف ما سواه.

ومما يؤيّد رأي سيويه كذلك - ولم يذكره ابن هشام - أنّ ما ذهب إليه المخالفون غير متعيّن في تلك الأدلة، لجواز وجوه إعرابية أخرى تتفق مع مذهب سيويه، ففي الآيات الكريمة يجوز أن يكون الضمير "هم" مرفوعاً بفعل محذوف يفسّره اسم الفاعل "بارزون" في الآية الأولى، الفعل المضارع "يفتنون" في الآية الثانية، أي: يومَ برزوا، و يومَ فتنوا، فلمّا حذف الفعل انفصل الضمير، فبقي على هذه الحال^(٣).

و يمكن تخريج البيت بإضمار يكون، و زيادة الباء في خبرها، أي: لا يكون ذو شفاعة مغنياً^(٤)، فحينئذٍ تكون إضافة اسم الزمان المستقبل في الأصل إلى جملة فعلية، لا اسمية كما

(١) الباب الخامس من المغني: ٤٩٧

(٢) انظر: المغني: ٥٤٨ بتصرف.

(٣) انظر: الدر المصون: ٤٦٤/٩-٤٦٥

(٤) انظر: حاشية الشمي: ١٣٨/٢ و حاشية الدسوقي: ٧٤/٢

هو ظاهر، وبذلك يسقط استدلال المخالفين من جهة أنّ الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به

الاستدلال.

الترجيح:

يتّضح ممّا سبق أنّ ابن هشام رجّح رأي سيبويه في مسألة إضافة اسم الزمان المستقبل

إلى الجملة الاسمية عن طريقين:

١- تأويل الأدلة التي جاء ظاهرها مخالفاً لمذهبه بما يجعلها متّفقة معه.

٢- جعل موافقة مذهبه شرطاً لصحة إعراب بعض التراكيب النحوية، ومخالفته جهة

يضعف بها رأي المعرب، ويدخله الاعتراض فيما ذهب إليه.

و الله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة:

تخريج رفع الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط في نحو قولهم: إن قام زيد أقوم.

المنافسة:

قال ابن هشام: ((من الجمل ما جرى فيه خلاف أمستأنف أم لا؟ وله أمثلة: أحدها: أقوم من نحو قولك: إن قام زيد أقوم، وذلك لأن المراد يرى أنه على إضمار الفاء، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم، و أن الأصل: أقوم إن قام زيد، و أن جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضياً^(١)))

من صور الشرط و الجزاء، أن يكون فعل الشرط ماضياً و الجزاء مضارعاً، عندها يجوز في الجزاء وجهان: الجزم لأنه جواب الشرط، و هو الكثير^(٢)، و الرفع، قالوا: لأن الأداة لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضياً مع قربه منها، فجعلت غير عاملة في الجزاء الذي هو أبعد عنها، وقيل بقوة هذا الوجه، و أنه أحسن من الجزم^(٣).

و اختلف المتقدمون في تخريج الرفع على قولين: أحدهما لسبويه، و الآخر للمبرّد،

(١) المغني: ٣٧٢

(٢) انظر: شرح ابن يعيش: ١٥٧/٨ والإيضاح: ٢٤٤/٢ و المقرّب: ٣٠٢ و الارتشاف: ١٨٧٦/٤ و التوطئة: ١٥٠ و أوضح المسالك: ١٨٦/٤

(٣) انظر: الإيضاح: ٢٤٤/٢ و شرح التسهيل: ٧٧/٤ و الارتشاف: ١٨٧٦/٤ و أوضح المسالك: ١٨٦/٤ و الأثموني: ١٧/٤ و شرح التصريح: ٣٧٨/٤ و الجمع: ٣٣٠/٤ .

ذكرهما ابن هشام إجمالاً في القول السابق، إلا أنّ في المسألة تفصيلاً ، بيانه فيما يلي :

رأي سيبويه:

ذهب سيبويه إلى أنّ رفع الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط بعد الجزاء الماضي على أنّه مؤخّر من تقديم، وهو عندئذٍ دليل الجواب لا نفسه، و الجواب محذوف^(١)، ولا يجوز جعله جواباً لأنّه لا يتقدّم على الشرط^(٢)، قال: ((وقد تقول: إن أتيتني آتيك، أي: آتيك إن أتيتني، قال زهير:

و إن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ^(٣)))^(٤)

فقوله: أي: آتيك إن أتيتني، فيه إشارة إلى أنّه يجيئُ أن يكون الرفع هنا على نيّة التقديم ووجه الاستشهاد بيت زهير هو بقاء جواب الشرط "يقولُ" مرفوعاً لأنّ فعل الشرط جاء ماضياً، فلمّا لم يظهر عليه أثر العامل تُرك على أوّل أحواله، و هو الرفع، وهو وإن كان مرفوعاً في اللفظ فهو مجزوم في المعنى، و وافق سيبويه في ذلك جمهور البصريين^(٥)، وقد أجازوا هذا الوجه لأسباب:

(١) رأي سيبويه في: الكتاب: ٧٥/٣ و شرح ابن يعيش: ١٥٨/٨ و التكت: ٧٣٢/١ و الارتشاف: ١٨٧٦/٤ و المغني: ٣٧٢ و ٤٠٥ و الأشئوب: ١٧/٤

(٢) انظر: الإنصاف: ٦٢٣/٢ و الارتشاف: ١٨٧٩/٤ و شرح التصريح: ٢٥٣/٢

(٣) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى، و هو في ديوانه: ١٥٣ و الكتاب: ٧٥/٣ و المقتضب: ٦٨/٢ و الإنصاف: ٦٢٥/٢ و شرح ابن يعيش: ١٥٧/٨ و المغني: ٤٠٥ و الخزانة: ٤٨/٩ و شرح ابن عقيل: ٣٤٣/٢ و شرح التصريح: ٢٤٩/٢.

(٤) الكتاب: ٧٥/٣ .

(٥) الإنصاف: ٦٢٨/٢ و انظر: المغني: ٣٧٢ و ٤٠٥ و حاشية الصبان: ١٧/٤ و حاشية الشمي: ١٢١/٢ .

١- أداة الشرط عند جمهور البصريين هي العاملة في فعل الشرط و جوابه^(١)، إلا أنها في هذه المسألة ضعفت عن العمل في الجواب لعدم عملها في لفظ الشرط، لكونه فعلاً ماضياً مبنياً، و وقع فاصلاً بينها و بين الجواب فلم تعمل فيه^(٢)، فجاز لذلك جعله مستأنفاً على نية التقديم، وبذلك يكون رفع الجواب مبرراً بضعف الأداة عن العمل فيه من ناحية ، و بآته على نية التقديم في الأصل فلا تعمل فيه الأداة لأن لها الصدارة في الكلام^(٣) من ناحية .

٢- كثرة حذف جواب الشرط إن كان فعل الشرط ماضياً، و تقدّم ما يدلّ على الجواب، و من ذلك قول العرب: أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ، و لم يُسمع: إن تفعل، فدلّ على أنّ حذف الجواب إنّما يكون مع الشرط الماضي^(٤) و بذلك يكون لما ذهب إليه سيويوه وجه موافق للقياس على كلام العرب.

و كلا الأمرين يحتملها قول ابن هشام مرجحاً قول سيويوه: ((و يؤيّده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضياً))^(٥) فهو يحتمل ضعف الأداة عن العمل في الجواب إن كان فعل الشرط ماضياً، و يحتمل أيضاً كثرة حذف جواب الشرط إن كان فعله ماضياً و تقدّم ما يدلّ عليه^(٦).

(١) انظر: شرح السيرافي: ٧٦/١٠ و الإيضاح: ٢٤٦/٢ و الارتشاف: ١٨٧٧/٤ و المساعد: ١٥٢/٣ .

(٢) الإيضاح: ٢٤٤/٢ و حاشية الشمي: ١٢١/٢ .

(٣) انظر: الإنصاف: ٦٢٧/٢ و المساعد: ١٦٣/٣ و الهمع: ٣٣٢/٤ و الصدارة في النحو العربي: ١٤٥ .

(٤) انظر: التوطئة: ١٥٢ و المقرّب: ٣٠٣ و الارتشاف: ١٨٧٩/٤ و المساعد: ١٦٤/٣ و حاشية الشمي: ١٢٢/٢ و الهمع: ٣٣٣/٤ .

و شرح التصريح: ٢٥٣/٢ .

(٥) المغني: ٣٧٢ .

(٦) انظر: حاشية الشمي: ١٢٢-١٢١/٢ .

و بناءً على رأي سيوبه، نبّه ابن هشام إلى جواز مسألتين^(١):

١- نصب "زيد" في قولهم: زيدا إن أتاني أكرمهُ، و يكون النَّاصِب له: "أكرمهُ" لأنّه في نيّة التّقديم، فجاز أن يفسّر ناصباً لما قبل الأداة، فيكون: "زيداً" منصوب بفعل محذوف يفسّره المذكور^(٢).

٢- عدم جواز جزم الفعل المعطوف على الفعل المضارع المرفوع، لأنّ محلّه التّقديم، فهو مرفوع، و ليس محلّه التأخير على أنّه جواب الشرط حتى يجزم و يعطف عليه بالجزم^(٣).

رأي أبي العباس المبرّد:

ذهب المبرّد إلى أنّ رفع الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط بعد الشرط الماضي على أنّه على إرادة الفاء، وهو جواب الشرط^(٤)، و التّقدير: إن قام زيدٌ فأنا أقومُ، فتقدّر الفاء داخلة على مبتدأ محذوف، و الجملة الاسمية في محل جزم جوابٍ للشرط^(٥).

وفائدة تقدير الفاء ((لتقومَ في إفادة الرّبط مقام جزم الجواب، فيصح رفعه و ترك جزمه استغناءً عنه بالفاء، وقيل: لأنّ أي فعل يرفع بعد الفاء، لكونه حينئذٍ خبر مبتدأ محذوف و الجواب هو الجملة الاسمية.))^(١)

(١) المغني: ٣٧٢

(٢) انظر: المغني: ٣٧٣ و ٤٠٥ و حاشية الدسوقي: ٤٤/٢ و حاشية الصبان: ١٧/٤

(٣) السابق.

(٤) انظر: النكت: ٧٣٢/١ و شرح ابن يعيش: ١٥٨/٨ و الارتشاف: ١٨٧٦/٤ و المغني: ٣٧٢ و ٤٠٥ و حاشية الصبان: ١٧/٤

(٥) انظر: الارتشاف: ١٨٧٦/٤ و الجنى الداني: ٦٦-٦٧ و المساعد: ١٥١-١٥٢ / ٣ و ترشيح العلل: ١٩٠ و الهمع: ٣٢٩/٤

(١) حاشية الصبان: ١٧/٤

هذا ما ذكره النحويون، إلا أنني بعد التأمل وجدت أن المسألة عند المبرّد فيها تفرّعات كثيرة، و صور متعددة، وخلافه مع سيبويه ليس على إطلاقه، و فيما يلي عرض لصور المسألة، و تحديد لنقاط الخلاف بينه وبين سيبويه :

١- إذا كان فعل الشرط ماضياً و الجواب مضارعاً :

أ) إن تقدّم الفعل المضارع على أداة الشرط وفعله فهو عند سيبويه و جمهور البصريين دليل الجواب، و الجواب محذوف، و عند المبرّد و الكوفيين هو الجواب، قالوا: لأنّ الأصل في الجزاء أن يكون مقدّماً على إن^(١)، قال المبرّد: ((باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه: أما ما يجوز في الكلام، فنحو: آتيك إن أتيتني، و أزورك إن زرتني... فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدّم الجواب، لأنّ إن لا تعمل في لفظه شيئاً))^(٢) و عليه، فنقطة الخلاف بينهما هي أنّ الفعل المتقدّم هو دليل الجواب عند سيبويه، و هو الجواب نفسه عند المبرّد.

ب) إن تأخّر الفعل المضارع، وجاء بعد أداة الشرط وفعله الماضي، وهذا هو ما أشار إليه ابن هشام بقوله: ((أحدهما: أقوم من نحو قولك: إن قام زيد أقوم))^(٣) فتقدّم مذهب سيبويه وبيّن أنّ الفعل عنده مرفوعٌ على نية التقديم، أمّا المبرّد فقد وجدت له قولين في المسألة يتضحان في توجيهه لرفع الفعل المضارع " يقول " في قول زهير السابق:

(١) الإنصاف: ٦٢٣/٢

(٢) المقتضب: ٦٦/٢

(٣) المغني: ٣٧٢

و إن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ

أوّلهما قوله في المقتضب^(١): ((فقوله: يقولُ على إرادة الفاء، على ما ذكرتُ لك)) ، و هو

الموافق لما ذكره عنه ابن هشام وغيره من النحويين، و التّقدير: فهو يقولُ، وقال في تعليقه:

((ولكنّ القول عندي أن يكون الكلام إذا لم يجز في موضع الجواب مبتدأً على معنى ما يقع

بعد الفاء، فكأنك قدّرتَه و أنت تريد الفاء))^(٢)

وثانيهما قوله في الكامل^(٣): ((وقوله: و إن بُعدوا لا يأمنون اقترابه، على التقديم و

التأخير، أراد: لا يأمنون اقترابه و إن بعدوا، و هذا حسن في الإعراب إذا كان الفعل الأول

في المجازة ماضياً، كما قال زهيرٌ:

و إن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ))

و بم أنّه لا تناقض بين القولين فإنّه يمكننا القول بأنّه يجيز الوجهين في المسألة، ولا خلاف بينه

وبين سيبويه إلا ما ذكرته آنفاً من أنّ الفعل المضارع إن كان على نيّة التقديم فهو دليل

الجواب عند سيبويه، وهو الجواب نفسه عند المبرّد.

٢- الصورة الثانية أن يكون فعل الشرط ماضياً، و الجواب مضارعاً دخلت عليه لام

القسم، و هذه هي الصورة التي صرّح فيها المبرّد بمخالفته لمذهب سيبويه، قال: ((ويحسن في

الكلام: إن أتيتني لأقومنّ، و إن لم تأتني لأغضبنّ، فسيبويه يذهب إلى أنّه على التقديم و

(١) المقتضب: ٦٨/٢

(٢) المقتضب: ٦٧/٢

(٣) الكامل: ١٧٤/١

التأخير، كأنه قال: لأغضبَنَّ إن لم تأتني، و لأقومَنَّ إن أتيتني، و الذي قال لا يصلح عندي لأنَّ الجواب في موضعه فلا يجبُ أن يقدرَ لغيره^(١)، و أشار السيرافي^(٢) إلى جواز هذا الوجه معللاً لذلك بضعف أداة الشرط عن العمل في الجواب لكون الشرط ماضياً.

و الحقيقة أن سبويه لم يجز التقديم في هذه المسألة، و يبدو هذا واضحاً في قوله: ((وزعم - أي الخليل - أنه لا يحسن في الكلام: إن تأتني لأفعلن، من قيل أن لأفعلن تحيء مبتدأة، ألا ترى أن الرجل يقول: لأفعلن كذا وكذا ، فلو قلت: إن أتيتني لأكرمَنَّك، جاز، لأنه في معنى: لئن أتيتني لأكرمَنَّك... و لا بد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة لأنها لليمين، كأنك قلت: و الله لئن أتيتني لأكرمَنَّك))^(٣)

فالذي يبدو لي أن سبويه هنا منع دخول لام القسم على الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط إن كان فعل الشرط مضارعاً، و سبب ذلك أن إن عملت في فعل الشرط الجزم فوجب أن تعمل في جواب الشرط، لأنها تطلب الفعلين معاً^(٤)، إلا أن دخول لام القسم عليها منعها من العمل، لأن لها الصدارة في الكلام^(٥)، فإن جعل لأفعلن جواباً للقسم بقي الشرط بلا جواب، و إن جعل جواباً للشرط فات تصدّر لام القسم، و هذا معنى قوله: ((من

(١) المقتضب: ٦٦/٢-٦٧

(٢) شرح السيرافي: ٧٧/١٠

(٣) الكتاب: ٧٤/٣

(٤) الكتاب: ٧٥/٣ و شرح السيرافي: ٧٨ / ١٠

(٥) انظر: الإنصاف: ٣٩٩/١ و البحر المحيط: ٢٧٨/٤ و شرح التصريح: ٣٨٣/١ و الصدارة في النحو العربي: ٣٣٨

قَبْلَ أَنْ لِأَفْعَلَنَّ تَجِيءُ مَبْتَدَأَةً))

أمّا إذا كان فعل الشرط ماضياً فإنه يجوز عندئذٍ دخول لام القسم على الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط، و السبب في ذلك هو ما قرّرناه سابقاً من ضعف أداة الشرط عن العمل في الفعل الماضي، فيكون لأكرمَنَّ جواباً للقسم، أغنى عن جواب الشرط^(١)، لعدم طلب الأداة له، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَنْتَهَوْا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٢) مع ملاحظة أنّ: لم ينتهوا، فعل مضارع لفظاً، ماضٍ معنى لدخول لم التّافية عليه^(٣)، وهو في حكم الماضي لفظاً و معنى في هذه المسألة.

و الدليل على أنّ سبويه لا يبيح التقديم في هذه المسألة هو أنّه يوجب دخول اللام الموطئة للقسم على إنّ الشرطية، وهي اللام الداخلة على الشرط الذي اجتمع مع القسم في جملة واحدة^(٤)، قال: ((فلو قلت: إن أتيتني لأكرمَنَّك، جاز، لأنّه في معنى: لئن أتيتني لأكرمَنَّك... ولا بدّ من هذه اللام مضمرةً أو مظهرةً لأنّها لليمين))^(٥) أي: دخلت من أجل اليمين، لأنّها هي التي يعتمد عليها القسم^(١)، و تكون موطئةً له وممهّدةً، وكونها كذلك يتنافى مع جواز تقديم جواب القسم عليها.

(١) انظر: شرح السيرافي: ٧٧/١٠-٧٨ و الدرّ المصون: ٣٧٥/٤ و المعنى: ٣٩١

(٢) المائة: ٧٣

(٣) الارتشاف: ١٨٧٦/٤ و أوضح المسالك: ١٨٦/٤ و الجمع: ٣٣٣/٤

(٤) الجني الداني: ١٣٦-١٣٧ و معاني الحروف: ٥٤

(٥) الكتاب: ٧٤/٣

(١) التعليقة على كتاب سبويه: ١٧٩/٢

وعليه، فحقيقة الخلاف بين سيبويه و المرّدد في هذه الصّورة هي أنّ سيبويه يرى أنّ جواب القسم هنا أغنى عن جواب الشرط، في حين أنّ المرّدد يرى أنّه هو نفسه جواب الشرط، لأنّه جاء في موضعه، وهو على إضمار الفاء.

٣- الصورة الثالثة: أن يكون فعل الشرط وجوابه مضارعين، وهذه الصورة وإن كانت خارجة عن أصل مسألة الخلاف بين سيبويه و المرّدد إلا أنني أذكرها هنا لتتضح جميع نواحي هذا الخلاف، فالواجب أن يجزم الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط إن كان فعل الشرط مضارعاً^(١)، وقد سُمع الرفع في بعض الشواهد، و من ذلك قول الرّاجز:

يا أقرعُ بنُ حابس يا أقرعُ إنك إن يصرعُ أخوك تصرعُ^(٢)

وهو ضعيفٌ عند النّحويين^(٣)، ومختصٌّ بالضرورة^(٤)، و الخلاف بين سيبويه و المرّدد في تخريج الرفع فيه على النحو التالي:

ذهب سيبويه إلى أنّ رفع تصرعُ على وجهين: أنّه على التقديم و التأخير^(٥)، أي: إنك تصرعُ إن يصرعُ أخوك، وهذا الوجه أولى عنده إن تقدّم على الشرط ما يمكن أن يطلب الجواب^(١) كهذا البيت، فتصرعُ خبر إن، قال أبو عليّ: ((قوله تصرعُ ليس بجواب للشرط،

(١) انظر: الإيضاح: ٢/٢٤٤ و شرح الرضي: ٤/١٠٦ و المقتصد: ٢/١١٠٢ و المساعد: ٣/١٤٧ و ابن عقيل: ٢/٣٤٣

(٢) الرجز لجرير بن عبد الله الجلي، وهو في: الكتاب: ٣/٧٦ و المقتضب: ٢/٧٠ و الكامل: ١/١٧٥ و المقتصد: ٢/١١٠٢ و شرح ابن يعيش: ٨/١٥٨ و الإيضاح: ٢/٢٤٥ و شرح الرضي: ٤/٩٦ و شرح الكافية الشافية: ٣/١٥٩٠ و الارتشاف: ٤/١٨٧٥ .

(٣) انظر: أوضح المسالك: ٤/١٨٨ و شرح ابن عقيل: ٢/٣٤٣ و شرح التصريح: ٢/٢٤٩

(٤) انظر: المقتصد: ٢/١١٠٢ و شرح ابن يعيش: ٨/١٥٨ و شرح الرضي: ٤/٩٦ و المساعد: ٣/١٤٧ و الهمع: ٤/٣٣١

(٥) انظر: الكتاب: ٣/٧٦ و المقتصد: ٢/١١٠٢ و شرح ابن يعيش: ٨/١٥٨ و شرح الرضي: ٤/٩٦-٩٧ و الارتشاف: ٤/١٨٧٥ و شرح التسهيل: ٤/٧٨/٧٧ و شرح التصريح: ٢/٢٤٩ .

(١) انظر: المقتصد: ٢/١١٠٢ و الارتشاف: ٤/١٨٧٥ و المساعد: ٣/١٤٨ و الهمع: ٤/٣٣١

ولو كان جواباً له لكان منجزماً، وإِنَّمَا النِّيَّةُ فِيهِ التَّقْدِيمُ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّكَ تَصْرَعُ إِنْ يَصْرَعُ
أَخُوكَ تَصْرَعُ، فَاجْتَرَأَ بِقَوْلِهِ: يَصْرَعُ الْمَرْفُوعُ عَنْ أَنْ يَذْكَرَ تَصْرَعُ مَجْزُوماً جَوَاباً لِلشَّرْطِ
فَأَضْمَرَ))^(١)

وَأَجَازَ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرِ الْفَاءِ^(٢)، وَهُوَ أَوْلَى عِنْدَهُ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى الشَّرْطِ مَا
يَطْلُبُهُ^(٣) قَالَ: ((وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ: آتِي مِنْ يَأْتِي، وَقَالَ الْهَذَلِيُّ:

فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ، مِنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا^(٤))

هَكَذَا أَنْشَدَنَاهُ يُونُسَ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا يَضِيرُهَا مِنْ يَأْتِيهَا، وَلَوْ أُرِيدَ بِهِ حَذْفُ الْفَاءِ جَازٍ.))^(٥)

أَمَّا عِنْدَ الْمُرَدِّ، فَهُوَ عَلَى إِرَادَةِ الْفَاءِ لَا غَيْرَ^(٦)، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ فَأَنْتَ
تَصْرَعُ يَا فَتَى^(٧)، وَبِهِ قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ^(٨): ((وَالَّذِي عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ وَعِنْدِي فِيهِ وَفِي
مِثَالِهِ أَنَّهُ عَلَى إِضْمَارِ الْفَاءِ لَا غَيْرَ، لِأَنَّ الْجَوَابَ فِي مَوْضِعِهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَنْوِي بِهِ غَيْرَ مَوْضِعِهِ
إِذَا وَجَدَ لَهُ تَأْوِيلًا))^(٩)

(١) التعليقة: ١٨١/٢-١٨٢ و انظر: المقتصد: ١١٠٢/٢ و المساعد: ١٤٨/٣ .

(٢) الكتاب: ٨١/٣ و انظر: و شرح ابن يعيش: ١٥٨/٨ و شرح الرضي: ٩٦/٤ و شرح التسهيل: ٧٧/٤ و شرح التصريح: ٢٤٩/٢

(٣) انظر: الارتشاف: ١٨٧٥/٤ و المساعد: ١٤٨/٣ و الهمع: ٣٣١/٤

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: الكتاب: ٨١/٣ و المقتضب: ٧٢/٢ و شرح ابن يعيش: ١٥٨/٨ و خزنة الأدب:

٥٢/٩، ٥٧، و لسان العرب: ٤٩٥/٤ (ضير)

(٥) الكتاب: ٨١/٣

(٦) المقتضب: ٦٩/٢-٧٠ و الكامل: ١٧٥/١ و انظر: الأصول: ٤٦٢/٣ و الإيضاح: ٢٤٥/٢ و شرح التسهيل: ٧٨/٤ و

الارتشاف: ١٨٧٥/٤ و المغني: ٣٧٢ و المساعد: ١٤٧/٣ و شرح التصريح: ٢٤٩/٢ و الهمع: ٣٣١/٤

(٧) الكامل: ١٧٥/١

(٨) الأصول: ٤٦١/٣-٤٦٢

(٩) الأصول: ٤٦٢/٣

و بعد هذا التفصيل يمكننا ، نلخص الخلاف الذي أشار إليه ابن هشام فيما يلي :

إذا كان الشرط ماضياً و الجزاء مضارعاً، جاز جزم الجواب و رفعه، و تخريج الرفع عند سيبويه على أنه مؤخر من تقديم، وهو دليل الجواب المحذوف، و الجملة مستأنفة، أما عند المبرّد فهو على إضمار الفاء، وهو جواب الشرط، و أجاز التقديم، إلا أن المتقدم عنده هو جواب الشرط لا دليله.

هذا إن لم تدخل لام القسم على جواب الشرط المضارع، فإن دخلت فهو عند سيبويه جواب قسم أغنى عن جواب الشرط، وعند المبرّد هو جواب الشرط.

و أشار ابن هشام إلى أن مذهب المبرّد يبنى عليه مسألتان^(١):

١- إذا جاء بعد الفعل المرفوع بفعل معطوف جاز رفعه عطفاً على لفظ الفعل، و جاز جزمه عطفاً على محل الفاء المقدّرة و ما بعدها.

٢- عدم جواز نصب زيدا، في قولهم: زيدا إن أتاني أكرمهُ، لأنّ الفعل أكرمهُ واقع في سياق الشرط فلا يعمل فيما قبله، ولا يفسّر عاملاً فيه.

الترجيح:

يترجّح مذهب سيبويه كما ذهب إليه ابن هشام، فتكون جملة أقوم من قولهم: إن قام

زيد أقوم، لا محلّ لها من الإعراب مستأنفة، و ذلك لسبيين:

(١) المغني: ٣٧٢-٣٧٣

١-صناعي: وهو ضعف أداة الشرط عن العمل في الجواب، لعدم عملها في الشرط،

فجاز تقدير تقدّمه لعدم تسلّط العامل عليه، إضافة إلى خلو هذا الوجه من تقدير محذوف.

٢-سماعي: وهو كثرة حذف جواب الشرط في كلام العرب إن كان فعل الشرط

ماضياً.

و الله تعالى أعلم.

المبحث الثاني
ما تفرّد به ابن هشام.
وفيه مسألتان

المسألة الأولى:

هل يجوز أن تكون الجملة فاعلاً أو نائب فاعل؟

المنافشة:

قال ابن هشام: ((و اختلف في الفاعل و نائبه، هل يكونان جملة أم لا، فالمشهور المنع مطلقاً، و أجازته هشام^(١) و ثعلب مطلقاً، نحو: يعجبني قام زيد، وفصل الفراء و جماعة، و نسبوه لسيبويه، فقالوا: إن كان الفعل قلبياً و وُجد المعلق عن العمل، نحو: ظهر لي أقام زيد، صح، و إلا فلا...))^(٢) و قال في موضع آخر: ((و بعد، فعندي أن المسألة صحيحة، و لكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات، و على أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أن المعنى: ظهر لي جواب أقام زيد؟ أي: جواب قول القائل ذلك، و ذلك لا بد من تقديره دفعاً للتناقض، إذ ظهور الشيء و العلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به))^(٣)

يتضح مما سبق، أن للعلماء في حكم وقوع الجملة فاعلاً أو نائباً عنه ثلاثة مذاهب:

١- المنع مطلقاً، وهو المشهور.

٢- الجواز مطلقاً، وهو مذهب هشام و ثعلب و جماعة من الكوفيين.

(١) هشام بن معاوية الضري، نحوي كوفي، له من الكتب ((المختصر)) و ((القياس))، انظر: الفهرست: ١٠٤

(٢) المغني: ٤١٠

(٣) المغني: ٣٨٦

٣- جوازه بشروط: أن يكون المسند إليه قلبياً، معلقاً عن العمل، وهو ما ذهب إليه الفراء وجماعة، و نسب إلى سيبويه.

وقيد ابن هشام مذهب الفراء بشرطين، هما: أن يكون المعلق هو الاستفهام، و أن يكون الإسناد إلى مضاف محذوف، لا إلى الجملة - جملة الاستفهام- ولم يذهب غيره هذا المذهب - فيما أعلم- وفيما يلي تفصيل هذه المذاهب، و توضيح ما ذهب إليه ابن هشام .

مذهب الجمهور:

ذهب أكثر النحويين إلى أن الفاعل لا يكون إلا اسماً محضاً^(١) و يمتنع مجيئه جملة و تأولوا ما جاء أن ظاهره الإسناد إلى الجملة بأن المراد معناها، و أن الفعل مسند إلى مضمونها، أي أنها مؤولة بالاسم الذي تضمنته^(٢) ففي نحو قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾^(٣) يكون التقدير: تبين لكم فعلنا بهم^(٤).

ولهذا المنع أسباب تعود في مجملها إلى مفهوم الإسناد و صحته، و هي:

١- أن الفاعل يجوز أن يكون اسماً ظاهراً، و يجوز أن يكون مضمراً، أما الجمل فلا يجوز إضمارها، لأن المضمّر لا يكون إلا معرفة، أما الجمل فهي نكرات باعتبار معانيها، ولو

(١) انظر: سر صناعة الإعراب: ٢٨٥/١ و شرح ابن يعيش: ٢٦/٤ و شرح الجمل: ١٥٧/١ و الأشباه و النظائر: ٤٥/٢

(٢) انظر: شرح ابن يعيش: ٢٦/٣ و شرح الرضي: ٢١٦/١ و حاشية يس: ٢٦٨/١

(٣) السجدة: ٢٦

(٤) شرح الرضي: ٢١٦/١

لم تكن كذلك لم يكن فيها فائدة للمخاطب، لأنك لا تستفيد مما تعرف^(١).

و يقصد بالإفادة أن تُفيد من ليس عنده علم بها، و يجوز أن يراد بها إفادة أن المتكلم

حاكم بأحد مدلولي الجزأين على الآخر، فلا فرق أن يكون المخاطب عالماً أو غير عالم^(٢).

٢- أن الفاعل محكوم عليه، فهو: ((كل اسم ذكرته بعد الفعل، و أسندت و نسبت

ذلك الفعل إليه))^(٣) و المحكوم عليه - أو المسند إليه - لا يكون إلا مفرداً ، بخلاف

الأحكام، فإنها يعبر بها بالمفرد تارة، و الجملة تارة أخرى^(٤).

و لذلك أجاز الجمهور الإسناد إلى الجملة إن كانت محكية، لكونها بمعنى المفرد، و

يحكم لها بحكمه^(٥).

وكذلك القول في وقوع الجملة نائباً عن الفاعل، إلا أن أمرها هنا أيسر من وقوعها

فاعلاً، و السبب في ذلك أنها كانت و الفعل مبني للمعلوم في محل نصب مفعول به، ولما بني

الفعل للمجهول نابت عن الفاعل على القياس^(٦)، وفي ذلك يقول ابن هشام: ((الثالثة - من

الجملة التي لها محل من الإعراب - الواقعة مفعولاً، و محلها النصب إن لم تنب عن فاعل،

وهذه النيابة مختصة بباب القول... وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلق، نحو عُلِمَ أقام زيد^(٧)))

رأي هشام و ثعلب و جماعة:

(١) انظر: شرح ابن يعيش: ١٤١/٣ و ٢٦/٤ و الأملالي النحوية: ٤٩/٤

(٢) الأملالي النحوية: ١٠٧/٤

(٣) الخصائص: ١٨٥/١

(٤) الأملالي النحوية: ١٤٧/٤

(٥) انظر: شرح الرضي: ٢١٦/١ و المغني: ٣٨٦ و الأشباه و النظائر: ٤٥/٢

(٦) إعراب الجملة و أشباه الجملة: ١٦٣

(٧) المغني: ٣٩٥ و انظر: شرح الرضي: ٢١٦-٢١٧

أجاز هشام الضرير و ثعلب و جماعة وقوع الجملة فاعلاً أو نائباً عنه إجازة مطلقة^(١)

مستدلين بما ورد من ذلك في القرآن الكريم و في كلام العرب، و من ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ

بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجْنَتِهِ حَتَّى حِينٍ﴾^(٢)

ونحو قول الشاعر:

وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرٌ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَفْشُ بِكَبِيرٍ^(٣)

وقول جميل بثينة:

جَزَعْتُ حِذَارَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا وَحُقَّ لِمَثَلِي يَا بُثَيْنَةَ يَجْزَعُ^(٤)

و أوجب عن الآية الكريمة بأنَّ الفاعل هو الضمير العائد إلى السَّحْن و المفهوم من قوله

تعالى: ﴿لَيْسَجْنَتُهُ﴾ و الجملة جواب قسم مقدر^(٥)، وقيل: الفاعل هو ضمير المصدر المفهوم

من الفعل: بدأ، وهو البداء، وجملة: ﴿لَيْسَجْنَتُهُ﴾ مفسرةٌ لذلك الضمير^(٦)، وقد سبق تفصيل

القول في هذه الآية^(١).

و أوجب عن البيت الأوَّل بأنَّ تقديره: إلا أن يسير، أي: راعني سيره أو مسيره^(٢)، و

(١) المغني: ٣٨٦ و ٤١٠ و الجمع: ٢٧٢/٢

(٢) يوسف: ٣٥

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخصائص: ٤٣٦/٢ و شرح ابن يعيش: ٢٧/٤ و المغني: ٤١٠ و شرح شواهد المغني: ٨٤١/٢

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوان جميل: ١١٢ و خزانة الأدب: ٥٧٩/٨ و الخصائص: ٤٣٧/٢

(٥) البحر المحيط: ٣٠٦/٥ و المغني: ٣٨٥

(٦) انظر: الكشف: ٢٨٢/٣ و شرح التسهيل: ١٢١/٢ - ١٢٢ و شرح الجمل: ١٥٧/١

(١) انظر: الفصل الثاني/ المبحث الثاني/ المسألة الثانية: ص ١٠٠

(٢) انظر: الخصائص: ٤٣٦/٢ و شرح ابن يعيش: ٢٧/٤ - ٢٨ و شرح التسهيل: ٥٠/٤ و شرح التصريح: ٢٦٨/١ و شرح شواهد

المغني: ٨٤١/٢ و فتح القريب المحيب: ٤٠/٤

يجوز أن يكون حالاً، و الفاعل مضمراً، و التقدير: و ما راعني إلا سائراً بشُرطَةٍ^(١).

أما قول جميل، فتقديره: أن يجزَع^(٢)، أي: و حُقّ لمثلي الجزعُ، فالمراد في البيتين معنى الفعلين و مضمومتها، و الفعل فيهما مسند إلى المصدر المنوي لا إلى الفعل^(٣)، و هذا من المواضع التي تضمّر فيها أن، ولكنّه ليس بقياس، ولا تعمل في الفعل لضعفها في هذا الموضع^(٤) وهو من باب الحمل على المعنى^(٥).

و رأى الدماميني أن أصحاب هذا المذهب إنّما أرادوا ما ذهب إليه الجمهور، من أن الإسناد إلى الجملة إنّما هو إسناد إلى مضمومتها، و إلى المصدر المنويّ فيها، قال:

((وما أظنّ أنّ أحداً من الكوفيين أو غيرهم ينازع في أنّ من خصائص الاسم كونه مسنداً إليه، فيُحمل ما ذكره من جواز وقوع الجملة فاعلاً على معنى أنّ المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند إليه معنى، وغايته أنّ التأويل هنا وقع بغير وساطة حرف مصدرية، فهو كما يقول الكلّ في نحو: قمتُ حينَ قامَ زيدٌ، من أنّ الجملة وقعت مضافاً إليه، مع أنّ الإضافة من خصائص الاسم، كالإسناد إليه، لكن الجملة هنا مؤولة بمفرد، أي: حينَ قيامَ زيدٍ، ولا بدع في هذا، لأنّه وُجد مطرداً في الإضافة، و في باب التسوية... فهشام ومن قال

(١) انظر: الخصائص: ٤٣٦/٢ و حاشية الشمني: ١٤٣/٢

(٢) انظر: الخصائص: ٤٣٧/٢ و سر صناعة الإعراب: ٢٨٥/١ و شرح الرضي: ٨٠/٤ و شرح ابن يعيش: ٢٧/٤-٢٨ و خزنة الأدب: ٥٧٩/٨

(٣) شرح ابن يعيش: ٢٧/٤-٢٨

(٤) شرح الرضي: ٨٠/٤

(٥) الخصائص: ٤١٣/٢ و البحر المحيط: ٤٧/١

بقوله ألحقوا مثل: يعجبني يقوم زيد، بذلك الباب»^(١)

وما ذهب إليه الدماميني رأي منصف إلى حد كبير، و على جانب من الصحة، فلا خلاف بينهم في أن الإسناد من خصائص الاسم، و لا يكون للفعل لأنه حكم، ومن حقه أن يُسند، لا أن يُسند إليه، وهذا أمر تحتمه دلالة اللفظية و معناه، فيكون مراد أصحاب هذا المذهب إن الجملة مُسندة باعتبار مضمونها، وهو المصدر الذي تؤول به.

وقد سبق الزمخشريُّ الدمامينيَّ إلى هذا الفهم لحقيقة الإسناد إلى الجملة، فقال في إعراب قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ ...﴾^(٢): ((فاعل يهد الجملة بعده، يريد: ألم يهد لهم هذا، بمعناه و مضمونه))^(٣)

و مما يجب ملاحظته هنا أن الجملة لا بد أن تؤول بمصدر لتكون في محل رفع فاعل، و لكن لا يجوز أن تقترن بحرف مصدرِيّ سابق، و إلا أصبحت معه مفرداً، و خرجت عن الإسناد إلى الجمل^(٤)، و الأمثلة السابقة تحمل دلالة كافية على هذا المراد.

رأي الفراء و جماعة، و رأي ابن هشام:

أجاز الفراء و جماعة وقوع الجملة فاعلاً بشرط أن تكون الجملة مسندة إلى فعل قلبي

(١) حاشية الشمني: ١٢٩/٢ - ١٣٠ و انظر: حاشية الدسوقي: ٥٧/٢

(٢) طه: ١٢٨

(٣) الكشف: ١١٨/٤

(٤) إعراب الجمل و أشباه الجمل: ١٥٧

معلّق عن العمل، و ذلك نحو: ظهرَ لي أقامَ زيدٌ، وعُلِمَ هل قعدَ عمرو^(١)، فجملة: قام زيدٌ في محل رفع فاعل، و جملة: قعد عمرو، في محل رفع نائب عنه.

و اشتراط أن يكون الفعل قلبياً لأنّ التعليق من خصائص هذا النوع من الأفعال، ويقصد به: ترك العمل لفظاً دون المعنى، لوجود مانع من العمل، كدخول لام الابتداء على المعمول، أو ما النافية، أو همزة الاستفهام، أو غير ذلك من المعلّقات^(٢).

وفي هذه الحال يعمل الفعل القلبيّ المعلّق في الجملة بعده معنيّ دون اللفظ، لأنّ و جود المعلّق مانع من تسلّط العامل على المعمول، فلا يعمل في لفظه بظهور العلامات الإعرابية، و إن كان من حيث المعنى معمولاً له، بدليل أنّه يجوز العطف بالتّصّب على محلّ الجملة، في نحو: علمتُ لزيدٌ قائمٌ و عمراً منطلقاً.

وفي نحو ما ذهب إليه الفراء: ظهرَ لي أقامَ زيدٌ، فجملة الاستفهام هي الفاعل المعنوي للفعل القلبيّ المعلّق عن العمل: ظهرَ، محلّها الرّفْع، وليس المراد بها لفظها، لأنّ هذا الفعل لم يعمل في لفظ الجملة لوجود المعلّق، و بهذا أمكن أن تكون الجملة في محلّ رفع فاعل، دون الحاجة إلى تأويلها بالمفرد، لأنّ العامل عمل في معناها دون لفظها، وبناءً عليه، يكون قولنا: ظهرَ لي أقامَ زيدٌ، أي قيامه، و هو تفسير معنيّ و ليس تقدير إعراب.

و يمكن أن نلمح شرطاً آخر لم يصرّح به أصحاب هذا المذهب، و لكنّه مفهوم من خلال الأمثلة التي ساقوها، وهو أن تكون الجملة المعلّق عنها جملة فعلية، على خلاف

(١) حاشية الشمي: ١٢٩/٢ - ١٣٠ و انظر: حاشية الدسوقي: ٥٧/٢

(٢) شرح الرّضي: ١٥٥/٤

المشهور في الأفعال القلبية، وهو دخولها على الجملة الاسمية^(١)، فيكون ذلك سبباً آخر لمنع الفعل عن العمل، من حيث إن الأفعال لا تعمل في الأفعال، و ألا يرفع ذلك الفعل القلبي اسماً ظاهراً أو ضميراً، حتى يتعين رفعه للجملة بعده معنًى .

و اعترض ابن هشام هذا المذهب بأن أداة التعليق مانعة من عمل ما قبلها فيما بعدها فكيف تكون في هذه الحال مجوّزة للعمل؟ و إن سلّمنا بكونها مجوّزة للعمل، فإنّ التعليق لا يتأتى هنا، لأنّ الفعل لا يصحّ أن يعلّق عن فاعله و هو كالجزم منه^(٢).

وقد قيّد صحّة المسألة بأن يكون التعليق بالاستفهام فقط دون سائر المعلّقات، و أن يكون الإسناد في الحقيقة إلى مضاف محذوف، لا إلى الجملة الأخرى^(٣)، و بهذا يصحّ وقوع الجملة مسنداً إليها، لأنّ الإسناد عندها إلى الصّورة و ظاهر اللفظ فقط^(٤).

و تقييده للمسألة بالاستفهام دون غيره لأنّه هو الموجب لتقدير المضاف المسند إلى الجملة^(٥)، من حيث كان ظهور الشيء و العلم به منافيان لحقيقة الاستفهام المقتضي للجهل به، فوجب تقدير المضاف لرفع ذلك التناقض.

فقولهم: ظهر لي أقام زيد، الفعل القلبيّ فيه يقتضي أنّ القائل عارف بنسبة القيام إلى

(١) شرح الرضي: ١٤٧/٤

(٢) انظر: المغني: ٣٨٦ و حاشية الدسوقي: ٥٧/٢

(٣) المغني: ٣٨٦

(٤) حاشية الدسوقي: ٥٨/٢ و حاشية الأمير: ٥٧/٢

(٥) حاشية الدسوقي: ٥٧/٢

زيد، لأنّ الظهور واقع على مضمون الجملة، و الاستفهام فيه يقتضي أنّ القائل جاهل بنسبة القيام إلى زيد، و ذلك هو مضمون الاستفهام، فيقع التناقض بين المضمونين من هذه الجهة فإذا قدر مضاف محذوف، أي: ظهر لي جوابُ أقامَ زيدٌ، كان الظهور واقعاً عليه، و مسنداً إليه لا إلى الجملة ، فيرتفع التناقض بين المعنيين ، و تصحّ الإضافة إلى الجملة هنا لأن المراد بها لفظها، فيحكم لها بحكم المفردات^(١).

و أشار الدماميني إلى أنّه يمكن أن يكون هذا-أي الإسناد إلى مضاف محذوف- هو مراد الفراء ومن معه، لكن لما حذف المضاف، و أقيمت الجملة مقامه، جعل الإسناد إليها^(٢) كما أشار أيضاً إلى أن تقدير المضاف صالح في غير الاستفهام، فتقديره في نحو: ظهر لي ما قامَ زيدٌ، أي ظهر لي مضمون هذا الكلام^(٣) .

و يبدو لي أن مراد ابن هشام هو أنّ تقدير المضاف واجب مع الاستفهام، دفعاً للتناقض كما سبق توضيحه، أمّا مع غيره من المعلقات فهو جائز، و لكنه لازم إذ لا تناقض بين معنى الفعل القلبي، و بين مضمون النفي مثلاً، إن لم يكن معنى الفعل مؤكّداً لذلك المضمون.

و يتبين مما سبق أن ابن هشام لا يبيح وقوع الجملة فاعلاً أو نائباً عنه إلا من حيثُ

(١) المغني: ٣٨٦

(٢) حاشية الشمي: ١٣٠/٢

(٣) حاشية الأمير: ٥٧/٢، و انظر: حاشية الشمي: ١٣٠/٢

الصورة و ظاهر اللفظ فقط، أما في الحقيقة فالإسناد - كما قال - إلى مضاف محذوف لا

إلى الجملة^(١).

و الله تعالى أعلم.

(١) المغني: ٣٩٦

المسألة الثانية:

الردّ على ثعلب في منع وقوع الخبر جملة قسمية.

المنافشة:

قال ابن هشام: ((قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبراً ... و مراده أنّ القسم و جوابه لا يكونان خبراً، إذ لا تنفكّ إحداهما عن الأخرى، و جملتا القسم و الجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب، كقولك: قال زيدٌ أقسم لأفعلنّ، و إنّما المانع عنده إما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً... و إما كونها إنشائية و الجملة الواقعة خبراً لا بدّ من احتمالها للصدق و الكذب... و بعد، فعندي أنّ كلاً من التعليلين ملغى...))^(١)

من الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملةُ المحاب بها القسم^(٢)، و حكى ابن هشام في القول السابق عن ثعلب أنّه منع وقوع جملة القسم خبراً عن المبتدأ، وهذا ما نقله عنه غير واحد من التّحويين^(٣)، وقيل في تعليل هذا المنع: أنّ نحو لأفعلنّ جملة فعلية هي جواب القسم ولا محل لها من الإعراب، فإن بُنيت على مبتدأ، نحو: زيدٌ ليفعلنّ، صار لها محلّ من الإعراب

(١) المغني: ٣٩٠-٣٩١

(٢) المغني: ٣٨٨

(٣) انظر: شرح الرّضي: ٢٣٨/١ و شرح التسهيل: ٣٠٩/١ و الارتشاف: ١١١٥/٣ و المساعد: ٢٣٠/١ و الجمع: ١٤/٢

و هو الرّفْع على الخبريّة، فيلزم منه اجتماع أمرين متضادين في جملة واحدة^(١)، و لذلك منع ثعلب وقوعها خبراً لرفع ذلك التناقض، و لقائل أن يقول: إن ما ذهب إليه ثعلب لا داعي له بناءً على ذلك التعليل، إذ أنّ ظاهره متوافق مع ما قرّره النحاة من أنّ جملة جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب، و لهذا ساق ابن هشام هذه المسألة بعد أن فرغ من حديثه عن هذا النوع من الجمل، منبهاً إلى أنّ ذلك التعليل ليس هو مراد ثعلب من هذا المنع، فليس مراده منع وقوع جواب القسم خبراً، بل منع وقوع الخبر جملة قسميّة، و المقصود بها: مجموع جمليّ القسم و جوابه، لا الجواب فقط^(٢)، إذ إنّ إحدى الجملتين لا تنفك عن الأخرى، و صارتا بقرينة القسم كالجملة الواحدة^(٣).

و لنا أن نتساءل هنا: لماذا إذن انفكّت جملة الجواب عن جملة القسم فقالوا: إنّها جملة لا محلّ لها من الإعراب؟

السبب في ذلك أنّ إحداهما لا تستقلّ بنفسها، و لا تفيد حتى تضم إلى الأخرى، فجملة الجواب هي جملة من حيث التركيب لا من حيث الإفادة، لذلك امتنع وقوعها موقع المفرد و صنفت ضمن الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، و كذلك قيل عن جملة القسم، فهي جملة ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب من حيث إنّك لو قلت: أقسم بالله، و سكت، لم

(١) انظر: المغني: ٣٩٠ و حاشية الدسوقي: ٦١/٢ و شرح قواعد الإعراب: ٥٤

(٢) انظر: المغني: ٣٩٠ و حاشية الشمني: ١٣١/٢ و حاشية الدسوقي: ٦١/٢

(٣) شرح ابن يعيش: ٢٢/٩ و شرح الرضي: ٣٠٤/٤

يجز، لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط، وإنما أردت أن تخبر بقول آخر هو: لأفعلن، و أكدته بقولك: أحلف بالله^(١)، وكل منهما جملة، إلا أنّهما خرجتا عن أحكام الجمل من حيث إنّ إحداهما لا تفيد فائدة مستقلة، بل لا بدّ أن تضمّ إليها الأخرى و هما في ذلك مشابھتان لجملي الشرط و الجزاء^(٢).

و لأجل هذا الارتباط قرر ابن هشام أنّ مراد ثعلب هو منع وقوع الخبر جملة قسمية و هذا هو وجه مخالفته لجمهور النحويين القائلين بجواز ذلك، إذ إنّ مجموع جملي القسم و الجواب يمكن أن يكون له محل من الإعراب^(٣)، كقول القائل: "قال زيد: أقسم لأفعلن" فالمقول هو مجموع الجملتين^(٤)، وهو في محل نصب، ونحو: "زيد أقسم بالله لأضربته"^(٥) فالخبر هو مجموع الجملتين، و هو في محل رفع.

و تفرّد ابن هشام بعرض هذه المسألة مفصلاً قول ثعلب، و موضحاً أسبابه، و راداً عليه بالحجّة و الدليل، في حين اكتفى غيره من النحويين ممن حكى قول ثعلب بعرض المسألة بشكل مقتضب، أو الردّ عليه ردّاً مقتضياً دون تفصيل، و فيما يلي توضيح ذلك:

ردّ النحويين على ثعلب:

١- قال الرّضي: ((قال ثعلب: لا يجوز أن تكون جملة الخبر قسمية، نحو: زيد و الله

(١) شرح ابن يعيش: ٩١/٩.

(٢) انظر: شرح ابن يعيش: ٩١/٩ و شرح الرضي: ٣٠٤/٤ و التوطئة: ٢٥٥

(٣) المغني: ٣٩٠.

(٤) حاشية الدسوقي: ٦١/٢ و حاشية الأمير: ٥٩/٢.

(٥) الارتشاف: ١١١٥/٣.

لأضربته، و الأولى الجواز إذ لا منع^(١) و يلاحظ أن الرّضي لم يذكر الأسباب التي لأجلها منع ثعلب ذلك، و لم يبين سبب أولوية الجواز عنده.

٢- قال ابن مالك: ((لا يمتنع كون الجملة الواقعة خبراً قسمية خلافاً لثعلب، وهو منع ضعيف، إذ لا دليل عليه مع ورود الاستعمال بخلافه، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾^(١)، و كقول الشاعر:

جَشَّاتُ، فَقَلْتُ أَلَّذُ خَشِيْتُ لِيَأْتِيَنَّ
وَ إِذَا أَتَاكَ فَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ^(٢) ((^(٣)

و أشار ابن مالك هنا إلى وجه ضعف ما ذهب إليه ثعلب، وهو عدم وجود الدليل عليه، بل إنَّ السَّماع قد جاء بما يخالفه، نحو قوله تعالى: ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ ﴾ فهي جملة جواب القسم، و جملة القسم محذوفة، و مجموع الجملتين في محل رفع خبر عن الاسم الموصول^(٤)، وهو ما وجّه به أبو حيّان^(٥) هذه الآية الكريمة، و يلاحظ أن جملة القسم وحدها لا محلّ لها من الإعراب، إذ إنّه لا يلزم من عدم محلّية الجزء عدم محلّية الكل^(٦)، وهذا ما يقال في بقيّة الشواهد.

(١) شرح الرضي: ٢٣٨/١

(١) النحل: ٤١

(٢) البيت من الكامل، وهو غير منسوب في: شرح التسهيل: ٣٠٩/١ و المغني: ٣٩١ و شرح شواهد المغني: ٨٣٠/٢

(٤) شرح التسهيل: ٣٠٩/١-٣١٠

(٤) البحر المحيط: ٤٧٨/٢ و انظر: الدر المصون: ٢٢١/٧ و المساعد: ٢٣٠/١

(٥) البحر المحيط: ٤٧٨/٢ و التذييل و التكميل: ٢٧/٤

(٦) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٦

و أول ابن هشام^(١) ما استدللّ به ابن مالك ليخرجه عن الاستدلال بورود ما منعه ثعلب فذهب إلى جواز تضمين المبتدأ معنى الشرط، و تضمين الخبر معنى الجواب، و التقدير في نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾^(١): و الذين آمنوا و عملوا الصالحات إن آمنوا و عملوا الصالحات لنبوئتهم، فإذا قدر القسم قبل الشرط كان المعنى: و الله إن آمنوا و عملوا الصالحات لنبوئتهم، فنبوئتهم جواب القسم المقدّر، و المبتدأ المضمن معنى الشرط خبره محذوف، وعندئذٍ فلا دليل، لأنّ الجملة القسمية لم تقع خبراً عن المبتدأ للاستغناء عنه بجواب القسم المقدّر^(٢).

وهذا التأويل بعيد، كما قال الدسوقي^(٣)، و أرى أنّ ذلك عائد لسببين:

١- أنّ التّضمين سماعيّ في الحروف^(٤) و الأفعال^(٥)، و لم يسمع تضمين اللفظ في موقع إعرابيّ معنى موقع إعرابيّ آخر، كتضمين المبتدأ معنى الشرط، الذي أشار إليه ابن هشام.

٢- أنّ ابن هشام إنّما ساق المسألة برمتها ليفنّد رأي ثعلب، و يردّ عليه بالدليل ليدحض ما ذهب إليه، لا ليثبتته، فلا وجه لتأويل ما استدللّ به ابن مالك على ضعف رأي ثعلب، لأنّه تأويل بعيد، مع العلم بأنّ الحقّ جواز ما منعه.

(١) المغني: ٣٩١

(١) العنكبوت: ٥٨

(٢) انظر: المغني: ٣٩١ و حاشية الدسوقي: ٦٣/٢ و حاشية الأمير: ٦٠/٢

(٣) حاشية الدسوقي: ٦٣/٢

(٤) انظر: الخصائص: ٣٠٨/٢

(٥) انظر: المغني: ٦٤٨

بل إن ابن هشام قد تفرّد ببيان الوجوه التي لأجلها ضُعف ما ذهب إليه ثعلب، على

النحو الآتي:

ردّ ابن هشام على ثعلب:

ذكر ابن هشام أن ثعلب منع وقوع الخبر جملة قسمية لسببين:

١- أن جملة القسم تخلو من الضمير العائد على المبتدأ، نحو: زيدٌ و الله لأضربنّه، ولا

يصحّ هنا الاكتفاء بالضمير الموجود في جملة الجواب قياساً على الاكتفاء بوجوده في جواب

الشرط من الجملة الشرطية الواقعة خبراً، نحو: زيدٌ إن جاء عمرٌو أكرمه، وذلك لوجود فرق

بين جملي الشرط و القسم، و هو أن جملة جواب القسم ليست معمولة لشيء من جملة

القسم، بخلاف جملة جواب الشرط، فإنّ العامل فيها هو الأداة و الشرط^(١)، و يلزم على

ذلك أن تكون جملة جواب القسم وحدها هي الخبر، لوجود الرابط فيها، وهو ما منعه

ثعلب كما يبدو من ظاهر قوله^(٢).

٢- أن جملة القسم إنشائية، و الجملة الواقعة خبراً لا بدّ من احتمالها للصدق أو

الكذب^(٣).

و كلا التعليلين باطل عند ابن هشام، ووجه ذلك:

١- الارتباط المعنوي - الذي أشرنا إليه سابقاً^(٤) - بين الجملتين، مما جعلهما

(١) انظر: المغني: ٣٩٠ و حاشية الدسوقي: ٦١/٢-٦٢ و حاشية الأمير: ٥٩/٢

(٢) انظر: حاشية الشمني: ١٣١/٢

(٣) المغني: ٣٩٠

(٤) انظر: شرح المفصل: ٢٢/٩ و شرح الرضي: ٣٠٤/٤

كالجملّة الواحدة، و إن لم يكن بينهما عمل، بدليل قولهم إنّ جملة القسم إنّما ذكرت
توكيداً لجملة الجواب، و معلوم أنّ المؤكّد و المؤكّد شيء واحد^(١).

٢- أنّ الخبر الذي يشترط احتمال له للصدق أو الكذب هو قسيم الإنشاء، أمّا الخبر عند
النحويين فلا يشترط فيه ذلك، لأنّه لا خلاف في أنّ أصله الإفراد، و المفرد من حيث هو
مفرد لا يحتمل الصدق أو الكذب، فلا يشترط ذلك في الجملة الواقعة موقعه، لأنّها نائبة عمّا
لا يحتملها^(٢).

إضافة إلى ثبوت وقوع الخبر مفرداً طلبياً باتفاق، نحو: كيف أنت؟ و أين زيد؟ فلا
يتمنع وقوعه جملة طلبية بالقياس، بل إنّ مسموع عن العرب^(٣).

الترجيح:

يترجّح صحّة وقوع الخبر جملة قسمية، باعتبار مجموع الجملتين كما ذكره ابن هشام،
وذلك لإجماع النحويين على جوازه، و موافقته للقياس و المسموع.
و الله تعالى أعلم.

(١) انظر: المغني: ٣٩٠ و حاشية الدسوقي: ٦٢/٢ و شرح التصريح: ١٤١/١

(٢) المغني: ٣٩٠ وانظر: شرح الرضي: ٢٣٧/١-٢٣٨ و شرح الجمل: ٣٤٦/١-٣٤٧ و حاشية الدسوقي: ٦٢/٢

(٣) المغني: ٣٩٠ و انظر: شرح التسهيل: ٣١٠/١

الخاتمة.

في نهاية هذا الجهد المتواضع ، أذكر أهمّ النتائج التي توصل إليها البحث، وهي:

١- أنّ لابن هشام شخصيّة علمية مستقلّة، تجلّت في سعة علمه، و أصالته في البحث، و استقلال فكره، وطول نفسه في المناقشة و علاج المسائل، وفي كل موضوع يخوض فيه، كما ظهر ذلك في عدم تعصّبه لمذهب بصري أو كوفي، من ذلك ترجيحه لوجه تقدير متعلّق الباء في البسمله فعلاً، بناءً على التوجيه الكوفي في إعرابها، وأخذه بالرأي الكوفي القائل بجواز أن يكون الفاعل جملة، و إن كان ذلك في الصورة و ظاهر اللفظ، وهو في مجمل الأمر ميال للمذهب البصري.

٢- شغفه باستقصاء آراء العلماء، وخاصة الزمخشري، و ابن عصفور، و ابن مالك، و مناقشتها مبيناً صحتها، و باسطاً الأدلة، مع دعمها في حال صحّتها، ودحضها في حال بطلانها، ثم الحكم لها أو عليها في غالب الأحيان.

٣- أظهر البحث إمكانيّة تطبيق ما وضعه العلماء من طرق ترجيحية (سماع، قياس،

إجماع) عند تعارض الأصول النحويّة على الفروع و الأحكام النحويّة و التوجيهات الإعرابيّة، ومن ذلك: ترجيح ابن هشام رأي الزمخشري في تقدير متعلّق الباء في البسمة فعلاً مؤخّراً بدليل قوله صلى الله عليه و سلم: "باسمك ربي وضعت جنبي"، و تضعيفه رأي الأخفش في جواز أن يجاب القسم بلام كي، فيكون الجواب على ذلك من قبيل المفرد، وذلك لضعفه في القياس، و تضعيفه رأي الزجاج و ابن درستويه في إلغاء "حتى" الابتدائية و جعلها من قبيل الجارّة لمخالفتها ما هو مجمع عليه.

٤- اهتمامه بتوضيح لغات العرب و لهجاتهم، و الاستفادة منها في توجيه صحة حكم نحوي، أو خطئه، و من ذلك تضعيفه الرأي القائل بأنّ ذي في قولهم: "أذهب بذي تسلم" ليست بمعنى الذي، لأنّ استعمالها بهذا المعنى مختص بطيء، و لم يسمع فيها عندهم سوى البناء.

٥- لم يقتصر ابن هشام في ترجيحه على تلك الطرق الترجيحيّة فقط، بل عمد إلى استخدام العبارات الترجيحية و التضعيفية في بيان قوة الرأي أو ضعفه، فمن عبارات الترجيح عنده: هذا الوجه أرجح، و يرجحه كذا، و يؤدّه كذا، و هو متّجه عندي، و هو الصّواب، و هذا هو الصحيح، و هو وجه حسن... و من عبارات التضعيف: وهذا سهو، وفيه نظر، كما توهم بعضهم، و توهم فلان، و زعم فلان، و إن كانت صيغة الزعم لا يعنى

بها التّضعيف في كل الأحيان.

٦- رعايته للمعنى عند الترجيح بين الأوجه الإعرابية المختلفة، مع اهتمامه بجانب الصّناعة النّحوية، فهما يسيران جنباً إلى جنب، وكلّ منهما مكملّ للآخر، و هو لا يقتصر على إيراد الأمثلة التي تؤكّد التلازم بين المعنى و الإعراب فحسب، و إنّما يؤسّس الحكم النحوي في بعض الأحيان على أساس صحّة المعنى، ومن ذلك : إعراب قوله تعالى: " لا يسمّعون إلى الملائ الأعلّى " حيث منع كونها للاستئناف البياني لفساد المعنى.

٧- لم تقتصر ترجيحاته على ما اختلف فيه النحويون فقط، بل قد يورد الأوجه الإعرابية الجائزة اتفاقاً، ثمّ يرجّح بينها، ومن ذلك ترجيح عطف الجمل المتفقة لوجود التناسب بين المعطوف و المعطوف عليه على عطف الجمل المختلفة.

٨- ابن هشام في ترجيحاته قد يفصّل في إيراد الأدلة و الحجج على قوة الرأي الراجح لديه، وقد يكتفي باستخدام بعض العبارات الترجيحية أو الإشارة إلى رجحانه دون تفصيل، ومن ذلك تفصيله في مسألة الردّ على ثعلب في منعه وقوع الخبر جملة قسميّة، و إشارته إلى رجحان جواز إضافة إذا إلى الجملة بقوله: "و إذا عند الجمهور"، دون تفصيل.

٩- أظهر البحث مدى الصّلة الوثيقة بين مسائل الكتاب و بين علمي التفسير و علوم

القرآن، نظراً لكثرة الشواهد القرآنية و القراءات المتواترة و الشاذة، و الامتزاج بالمفسرين في المناقشة و المشاركة و الترجيح.

١٠- أنه قد ابتكر آراء لم يسبق إليها - حسب مصادر البحث - من ذلك جواز مجيء الفاعل جملة على أن يكون الإسناد إلى مضاف محذوف، أي أنه أجاز المسألة من حيث الصورة فقط.

١١- ناقض نفسه في موطن واحد، وذلك حين ذكر أن الجمهور منع مجيء البدل و البيان جملة، ثم تحدث عن الجملة الواقعة بدلاً في عرضه للجمل التي لها محل من الإعراب.

١٢- تمسك ابن هشام أحياناً بقول جمهور التحويين يجعله يضعف رأياً أقرب إلى الصحة من غيره، من ذلك رده رأي أبي عليّ الشلوبين في أن الجملة التفسيرية قد يكون لها محل من الإعراب، معتمداً على الأدلة النقلية و الصناعية، لمخالفته رأي الجمهور.

هذا أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، و لله الحمد من قبل و من بعد.

فهرس الآيات

الصفحة	رقمها	الآية
البقرة		
١٨٢	٦٠	﴿ فَعَلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَا عَشَرَ عِثَابًا ﴾
٦٨	١٣٢	﴿ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمْ الدِّينَ ... ﴾
١٩٨	١٣٥	﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾
١٩٤	٢١٤	﴿ ... وَلَمَّا يَا تُنَكَّمُ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ... ﴾
٥٥	٢٤٨	﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ ... ﴾
آل عمران		
٨٦	٧٢	﴿ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ... ﴾
٨٨	٧٣	﴿ ... قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ ... ﴾
٧١	١٠٦	﴿ : فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ... ﴾
١٠٢	١١٨	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ... ﴾
النساء		
٢٨	٣٦	﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾
١٨٥	٩٠	﴿ ... أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ... ﴾
١٧٧	١٣٥	﴿ ... إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ... ﴾
المائدة		
٦٣	٩	﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾
١٩١	٦٤	﴿ غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾
٢٣١	٧٣	﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهِوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾
الأنعام		
١٣٧	٢	﴿ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ﴾
١٦٢	١١٢	﴿ ... يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ... ﴾
١٦٢	١١٣	﴿ : وَلَتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ﴾

		الأعراف
١١	٩٥-٩٦-٩٧	﴿ ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ * وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ * أَفَأَمِّنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴿
		الأنفال
١٥٦	٢٥	﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ... ﴾
		التوبة
١٦١	٦٢	﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ ﴾
		يونس
١٩٨	٤	﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ... ﴾
٧٠	٢٢	﴿ دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لِمَنْ أَحْبَبْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾
٩٦	٢٦	﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ... ﴾
٩٢	٢٧	﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ... ﴾
		هود
٦٨	٤٢	﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَعَنَا ... ﴾
٦٨	٤٥	﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ... ﴾
١٠٠	٧٢	﴿ وَهَذَا بَعْثُ بَعْلِ شَيْخَا ﴾
١٤٠	٧٦	﴿ وَإِنَّهُ أَتَيْهِمْ عَذَابٌ ﴾
		يوسف
١٤٤	٣٥	﴿ ثُمَّ بَدَأ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجْنَتَهُ حَتَّىٰ جَاءَ حِينٌ ﴾
		إبراهيم
١٥٦	٤٢	﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾

		الحجر
١٩٩	٤٦-٤٥	﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ * ... ﴾
١٩٨	٤٧	﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلٍّ إِخْوَانًا ﴾
١٩٦	٦٦	﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هُوْلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾
		النحل
٢٥٠	٤١	﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنبُوْتَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾
١٨	٤٤-٤٣	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ فَتَسْأَلُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ... ﴾
		الكهف
١٥١	٧١	﴿ فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرَقَ أَهْلُهَا ﴾
١٥٠	٧٤	﴿ فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتَنِي نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ ... ﴾
١٤٩	٧٧	﴿ فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا آتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلُهَا ... ﴾
٢١٧،	٩٩	﴿ وَيُنْفِخُ فِي الصُّورِ ﴾
٢٢١		
		مريم
٢١،٢٣	٢٩	﴿ فَاشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾
٦٨، ١١٧	٣٠	﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴾
		طه
٢٤٢	١٢٨	﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ ... ﴾
		الأنبياء
٦٥	٣	﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسْرَأُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ... ﴾
٩٩	٥٠	﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ ﴾
		الحج
١٧٥	٦	﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾

١٨٧	١١	﴿ اَقْلَبْ عَلٰى وُجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ﴾
		النمل
١٤٠	٤٠	﴿ اَنَا اَتِيكَ بِهِ ﴾
		القصص
٩٦	٨٤	﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا ... ﴾
		الشعراء
٦٥	١٣٢، ١٣٣	﴿ وَاَتَوْا الَّذِي اَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * اَمَدَّكُمْ بِاَنْعَامٍ وَبَيْنٍ ﴾
		العنكبوت
١٨١	٥	﴿ مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَاِنَّ اَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ ﴾
٢٥١	٥٨	﴿ وَالَّذِينَ اٰمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا ﴾
		السجدة
٢٣٨	٢٦	﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾
		الصفات
٧٨	٧-٨	﴿ ... وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ * لَا يَسْمَعُونَ اِلَى الْمَلِئِ الْاَعْلَى ﴾ ﴿ ... ﴾
		الزمر
٧٠	٣	﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ اَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾
		غافر
٢٢٠	١٥	﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ... ﴾
٢٢٠،	١٦	﴿ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ ﴾
٢١٧	٢٨	﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ اِيْمَانَهُ ... ﴾
١٠٦		
		الذاريات
٢٢٠	١٣	﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾

		القمر
٦٨	١٠	﴿ فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِر ﴾
٦٢	٤٩	﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾
		الرحمن
١٠٢	-٣-٢-١	﴿ الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾
	٤	
		الواقعة
٣٣	٨	﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ﴾
١٣٠	٥٩-٥٨	﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ * أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾
		التغابن
١٢٨	٦	﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالُوا أَبَشْرٌ يَهْدُونَنَا . . . ﴾
		الملك
١٠٩	٣٠	﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ﴾
		الحاقة
٣٣	٢-١	﴿ الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ ﴾
		الإنسان
٩٥	١٢	﴿ وَجَزَاءُهُمْ بِمَا صَبَرُوا ﴾
		الإنشقاق
٢٢١ ، ٤٥	١	﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾
		القارعة
٣٣	٢-١	﴿ الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ ﴾
		النصر
٤٣	١	﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ . . . ﴾

فهرس الحديث الشريف

الصفحة	الحديث
١٢٢	أفضلُ ما قلتهُ أنا والنبيون من بعدي: لا إله إلا الله
١٢٣	باسمك ربّي وضعتُ جنبي"

فهرس الشعر و الرجز

الصفحة	البيت
	قافية الهمزة
١٤٥	لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ
	قافية الباء
٢١٧	فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو قَرَابَةِ بِمَعْنٍ فَتِيلاً عَن سَوَادِ بْنِ قَارِبِ
١٩٦	عَوْدٌ وَ بُهْتَةٌ حَاشِدُونَ، عَلَيْهِمُ حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتْلَهُبُ
	قافية التاء
٢١٠	أَلَا عُمَرَ وَلِي مُسْتَطَاعِ رُجُوعُهُ فِيرَابَ مَا أَثَّاتَ يَدُ الْعَفَلَاتِ
	قافية الدال
١١٣	أَلَمْ يَأْتِيكَ - وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي - بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ
٦٠	لَا يَزْجُرُ الرَّأْيَ إِلَّا رَيْثَ بَيْعَتِهِ وَلَا يُشَارِكُ فِي آرَائِهِ أَحَدًا
١٨١	قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حِمَامَتِنَا، أَوْ نَصَفَهُ فَقَدِ
١٣٥	عَاضَهَا اللَّهُ غَلَامًا بَعْدَمَا شَابَتِ الْأَصْدَاغُ وَالضَّرْسُ نَقَدَ
٥٩	خَلِيلِي رِفْقًا رَيْثَ أَقْضِي لُبَانَةً مِنَ الْعَرَصَاتِ الْمَذْكِرَاتِ عُهُودَا
	قافية الراء
٢٦	اطْلُبْ وَلَا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ
٤٧	إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بَلَالًا بَلَّغْتَهُ فِقَامَ بَفَاسٍ بَيْنَ وَصَلِيكَ جَازِرُ
٢٤٠	وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنَا يَفُشُّ بِكَيْرِ
	قافية السين
٧٢	تَنَادُوا بِـ "الرَّحِيلُ غَدًا" وَفِي تَرَحَّالِهِمْ نَفْسِي
٢٩	بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسُ أَمْرِسُ إِمَا عَلِي قَعُوْ وِ إِمَا اقْعَنْسَسْ

	قافية الصاد	
٢٥٠	و إِذَا أَتَاكَ فَلَاتَ حِينَ مَنَاصِ	جَشَّاتُ، فَقَلْتُ اللَّدَّ حَشِيَّتِ لِيَأْتِيَنَّ
	قافية الضاد	
٦٠	سُؤَالَ رَاجِيهِ رِيثَ مَا يَقْضِي	بِمُحْيَاهُ حِينَ يَلْقَى يَنَالُ السَّـ
	قافية العين	
٦٤	وَمَنْ لَا نُجْرَهُ يُمَسِّ مِنَّا مُفْرَعًا	فَمَنْ نَحْنُ نُؤَمِّنُهُ بَيْتٍ وَهُوَ آمِنٌ
١٦٠	لِتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا	إِذَا قَالَ قَدْنِي، قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً
٤٩	لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمَذْرَعُ	إِذَا بَاهَلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ
٢٣٢	إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَحْوَكُ تَصْرَعُ	يَا أَقْرَعُ بِنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
٢٤٠	وَحُقِّ لِمَثَلِي يَا بُثَيْنَةَ يَجْزَعُ	جَزَعْتُ حِذَارَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا
١٨٣	مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ	قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ
	قافية الكاف	
٤٩	وَأَنْتَ امْرُؤٌ جَلَطٌ إِذَا هِيَ أَرْسَلَتْ يَمِينُكَ شَيْئًا أَمْسَكَتَهُ شِمَالُكََا	
	قافية اللام	
٧٣	فَقُلْتُ لِصَيْدِحَ: انْتَجِعِي بِاللَّاءِ	سَمِعْتُ: النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا
٥٦	بِأَيَّةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عَزْلًا	أَلْكِنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً
	وَفِي طُولِ الْمَعَاشِرَةِ السَّتْقَالِي	لَعَمْرِي وَالْحُطُوبُ مُعْتِيرَاتُ
١٩	وَلَكِنْ أُمَّ أَوْفَى لَا تُبَالِي	لَقَدْ بَالَيْتُ مَطْعَنَ أُمَّ أَوْفَى
١٧٣	لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمَقْبَلِ	يُغَشَّوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُ كَلَابُهُمْ
١٧١	بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءِ دَجَلَةَ أَشْكَلُ	فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُّ دِمَاءَهَا
١٥	لِنَفْسِي - قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مَنِيلِ	أَرَانِي - وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ - آيَةً
	قافية الميم	
٥٤	كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا	بِأَيَّةِ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُوعْنَا
٥٤	بِأَيَّةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا	أَلَا مِنْ مُبْلِغٍ عَنِّي تَمِيمًا
٦٥	وَإِلَّا تَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا	فَقُلْتُ لَهُ: ارْحَلْ، لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا

٣٤	صَالِيًا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ	قَلْبُ مِنْ عَيْلٍ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُو
٢٢	وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ لَبَّيْنِ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامِ	فَكَفَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بَدَارِ قَوْمٍ أَلَمْ تَرِنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي
١٠٨	وَلَا خَارِجًا مِنْ فِيٍّ زُورُ كَلَامِ	عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا
١٤٧	إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سَهَامُهَا	وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنَّ مَنِيَّتِي
٢٢٥	يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرْمٌ	وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ
١٣٢	فَقُلْتُ: أَهْيَ سَرَّتْ أَمِ عَادَنِي حَلْمٌ؟	فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا، فَأَرَقَنِي
٤٨	وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظُّلُومُ	إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفَنِي فِي ابْنِ عَمِّي
قافية النون		
٦٨	إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانًا	رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَحْبَبَرَانَا
٦٥	وَبالشَّامِ أُحْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ	إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً
قافية الهاء		
٢٣٣	مُطَبَّعَةٌ، مِنْ يَأْتَاهَا لَا يَضِيرُهَا	فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا
٥٧	وَقَوْلِ رُكْبَتَيْهَا: قِضْ، حِينَ تَثْنِيهَا	بِأَيِّ الخَالِ مِنْهَا عِنْدَ بُرْقَعِهَا
قافية الياء		
١٦٨	فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا	فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ

قائمة المصادر و المراجع.

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لابي حيّان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد و د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
٢. الأساليب الإنشائية في النحو العربي، لعبد السلام هرون، مكتبة الخانجي، مصر، ط٢، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م
٣. أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
٤. الأشباه و النظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥. الأصول، لتمّام حسّان، دار الثقافة، الدّار البيضاء، المغرب، ١٤١١هـ / ١٩٩١م
٦. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السّراج النّحوي البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م
٧. إعراب الجمل و أشباه الجمل، للدكتور: فخر الدّين قباوة، دار القلم العربي، ط٥، ١٤٠٩هـ
٨. إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النّحاس، تحقيق: د: زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م
٩. إعراب القرآن الكريم و بيانه، للأستاذ: محيي الدّين درويش، اليمامة للطباعة و النشر، ودار ابن كثير للطباعة و النشر، بيروت، دمشق، ط٧، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

١٠. الإعراب و المعنى في القرآن الكريم، للدكتور: محمّد أحمد الخضير، مكتبة الأنجلو المصرية.

١١. الإعراب في جدل الإعراب، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣١٩هـ / ١٩٧١م

١٢. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، تحقيق: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ط٢، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م

١٣. الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، قدّم له و ضبطه و صحّحه و شرحه و علّق حواشيه و فهرسه: أحمد سليم الحمصي، و محمد أحمد قاسم، جروس برس، ط١، ١٩٨٨م

١٤. أمالي ابن الشّجري، لهبة الله بن عليّ بن محمد العلوي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

١٥. الأمالي النحوية، لابن الحاجب، تحقيق: د. هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، دار الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

١٦. الانتصار لسيبويه على المبرّد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي، تحقيق: د. زهير عبد الحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.

١٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين و الكوفيّين، لكمال الدين أبي

البركات عبد الرحمن الأنباري النحوي، المكتبة العصريّة، صيدا-بيروت، ١٤١٤هـ -

١٩٩٣م

١٨. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لعبد الله جمال الدّين بن هشام الأنصاري

المصري، دار الفكر للطباعة و النشر، بيروت-لبنان.

١٩. الإيضاح، (الإيضاح العضدي) لأبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي،

تحقيق و دراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط ٢، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م

٢٠. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تعليق و تقديم: د. موسى بناي العليلي،

مكتبة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.

٢١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو

الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م

٢٢. البلاغة: فنونها و أفنانها، للدكتور فضل عبّاس، دار الفرقان للنشر و التوزيع، عمان ،

الأردن، ط ٥، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

٢٣. التبيان في إعراب القرآن، (إملاء ما منّ به الرحمن) لأبي البقاء عبد الله بن الحسين

العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، مكتبة عيسى البابلي

الحلي و شركاه.

٢٤. التّمّة في التّصريف، لابن القبيصي، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، مطبوعات

نادي مكة الثقافي، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

٢٥. ترشيح العلل في شرح الجمل، للقاسم بن الحسين الخوارزمي، إعداد: عادل بن محسن

العميري، معهد البحوث و إحياء التراث، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م

٢٦. تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق، د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة

الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م

٢٧. التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن

هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٢هـ / ٢٠٠٠م

٢٨. التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق: د. عبد الفتاح

بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م

٢٩. التعليقة على كتاب سيويه، لأبي الحسن أحمد بن عبد الغفار النحوي، تحقيق:

د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٣٠. تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، و

آخرين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م

٣١. تفسير البغوي (معالم التزويل) لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد

عبد الله النمر، و آخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٤، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م

٣٢. تفسير البيضاوي (أنوار التزويل و أسرار التأويل)، للبيضاوي، تحقيق: عرفان بن سليم

العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، ط ١

٣٣. التوطئة، لأبي عليّ الشلوبين، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

٣٤. جامع الدروس العربيّة، للشيخ: مصطفى غلاييني، راجعه: د. عبد المنعم خفاجة،

المكتبة العصرية، بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م

٣٥. الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد،

مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م

٣٦. الجملة العربية: تأليفها و أقسامها، للدكتور: فضل صالح السامرائي، دار الفكر،

عمّان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م

٣٧. الجملة العربيّة: مكوناتها، أنواعها، تحليلها، للدكتور: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة

الآداب، ط٢، ٢٠٠١م.

٣٨. الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور: فخر

الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٣٩. حاشية الأمير علي مغني اللبيب، البابلي الحلبي و شركاه، مصر، ١٣٧٢هـ

٤٠. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، المكتبة التجارية بمصر، ١٩٥٣هـ

٤١. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي، المطبعة

الحميدية، ١٣٥٨هـ.

٤٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية.

٤٣. حاشية الشنواني على شرح مقدّمة الإعراب لابن هشام، لأبي بكر بن إسماعيل

الشنواني، عني بضبطه و تصحيحه: الشيخ محمد شّمام، دار الكتب الشرفيّة، تونس، ط٢،

١٣٧٣هـ.

٤٤. الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار النحوي، تحقيق: بدر الدين

قهوجي، و آخريين، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م

٤٥. خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد

السلام هرون، مكتبة الخانجي المصريّة، مصر، ط٣، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م

٤٦. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة

للكتاب، ط٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٤٧. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد بن عبد الخالق عزيمة، دار الحديث،

القاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م

٤٨. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي،

تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٤٩. دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، علق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني،

القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م

٥٠. ديوان الحماسة، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، شرح العلامة التبريزي، دار القلم،

بيروت، ط١

٥١. روح المعاني في تفسير القرآن الكريم و السبع المثاني، للعلامة الألوسي البغدادي، دار

إحياء التراث، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥٢. سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: حسن هندأوي، دار القلم،

دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

٥٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن

عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

٥٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار

الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥م.

٥٥. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون

دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٥٦. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، المكتبة

الفيصلية.

٥٧. شرح الرضي على الكافية، تصحيح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي،

١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

٥٨. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، دار الكتب،

بيروت.

٥٩. شرح شواهد شافية ابن الحاجب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور حسن و

آخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٠٨٠هـ.

٦٠. شرح شواهد المغني، لإمام جلال الدين السيوطي، تصحيح: الشيخ محمد محمود

التلاميذ الشنقيطي، دار مكتبة الحياة.

٦١. شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تأليف: محمد بن مصطفى القوجوي، تحقيق:

إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

٦٢. شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك، تحقيق، عبد المنعم

هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٦٣. شرح كتاب سيوييه: لأبي سعيد السيرافي، ج١، تحقيق: رمضان عبد التواب، و

آخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م

٦٤. شرح كتاب سيوييه: لأبي سعيد السيرافي، ج٤، تحقيق: د. محمد هاشم عبد الدايم،

مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م

٦٥. شرح كتاب سيوييه: لأبي سعيد السيرافي، ج١٠، تحقيق: أ.د. صلاح رؤاي، و

د. مها مظلوم خضر، دار الكتب، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

٦٦. شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.

٦٧. الصدارة في النحو العربي، د. عبد الرحمن محمود الشنقيطي، النهار للطباعة و النشر،

ط٢، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م

٦٨. ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس،

ط١، ١٩٨٠م.

٦٩. طبقات النحويين و اللغويين، لأبي بكر الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل

إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٢.

٧٠. عمدة القارئ بشرح صحيح البخاري، لبدر الدين أبي محمد محمود العيني، دار الفكر، بيروت.

٧١. عيون الأخبار، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار الكتاب العربي، ١٣٤٣هـ/١٩٢٥م.

٧٢. فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب، للشيخ: محمد علي طه الدرّة، راجعه: الأستاذ: محيي الدين درويش، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م

٧٣. الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت.

٧٤. القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، مؤسسة الحلبي و شركاه، القاهرة.

٧٥. الكامل، لأبي العباس المبرّد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م

٧٦. الكتاب، لسبويه، علّق عليه و وضع حواشيه وفهارسه: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م

٧٧. الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله الزمخشري، تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، و آخرين، مكتبة العبيكان،

الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٧٨. اللآلئ المنثورات على نظم مسوِّغ الابتداء بالنكرات، لمحمد الزّهار العزيري الشافعي،

تحقيق: د. عبد الهادي فرّاج، مطبعة الوفاق الحديثة، أسيوط، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م

٧٩. لسان العرب، لابن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت.

٨٠. مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، عارض أصوله وعلّق عليه: محمد فؤاد

سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م.

٨١. مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،

مطبعة عيسى البابلي الحلبي.

٨٢. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي ابن عطية الأندلسي، تحقيق: د. عبد

الله إبراهيم الأنصاري، د. السيد عبد العال السيد إبراهيم، ط ٢، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٧م

٨٣. المختار من أبواب النحو: بحوث في الجمل و أشباهها و بعض أبواب النحو و

أدواتها، د. محمد خير حلواني، مكتبة دار الشروق، بيروت، ط ١، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م

٨٤. المسائل البصريّات، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني،

مصر، ط ١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٨٥. المسائل العسكريّات في النحو، لأبي عليّ النحوي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري،

دار الثقافة، ٢٠٠٢م

٨٦. المسائل المشكّلة (البغداديات)، لأبي عليّ النحوي، دراسة و تحقيق: صلاح الدين

عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

٨٧. المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام بهاء الدين ابن عقيل، تحقيق: محمد كمال

بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م

٨٨. مشكل إعراب القرآن، للإمام أبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين

محمد السواس، اليمامة للطباعة و النشر، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م

٨٩. معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، حقّقه و علّق عليه: عبد الفتاح

إسماعيل شلي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.

٩٠. معاني القرآن، لأبي زكريا لفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ / ١٩٨٣م.

٩١. معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ /

١٩٨١م.

٩٢. معاني القرآن و إعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، شرح و تحقيق: د. عبد الجليل عبده

شلي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

٩٣. معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم، راجعه: الشيخ محمد فهميم أبو عبيّة، مكتبة لبنان

ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٩٤. معجم الإعراب و الإملاء، جمع و تنسيق: د. إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين،

بيروت، ط٢، ١٩٨٥م

٩٥. المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة، إعداد: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

٩٦. المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، إعداد: د. علي توفيق الحمد، و د. يوسف

جميل الزعبي، دار الأمل، ط٢، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

٩٧. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، و

محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٩٨. مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء

الكتب العربيّة.

٩٩. المفصل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل، ط٢، ١٣٢٣هـ.

١٠٠. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان،

منشورات وزارة الثقافة و الإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م

١٠١. المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث

بوزارة الأوقاف، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

١٠٢. المقرّب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، و عبد الله الجبوري،

مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.

١٠٣. المتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت،

ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م

١٠٤. المنصف من الكلام على مغني ابن هشام (حاشية الشمي) لتقي الدين أحمد بن

محمد الشمي، مطبعة محمد أفندي مصطفى.

١٠٥. الموطأ، للإمام مالك بن أنس، أشرف عليه و اعتنى به: قسم التحقيق و البحث

العلمي بدار فتح المجيد، دار التقوى للنشر و التوزيع، القاهرة، ط١،

١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م

١٠٦. نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد

عبد الموجود، و الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،

١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

١٠٧. النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٤.

١٠٨. النحو و الدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، للدكتور: محمد حماسة عبد

اللطيف، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٠٩. نشأة النحو تاريخ أشهر النحاة، تأليف الشيخ: محمد الطنطاوي، المكتبة الفيصلية،

ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١١٠. نظرات في التراث اللغوي العربي، د. عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي،

بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١١١. النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، معهد المخطوطات العربية،

الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١١٢. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق و شرح: د. عبد

العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١١٣. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، للدكتور: عبد الفتاح عبد الغني

القاضي، مكتبة السوادي، جدة، ط٤، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م

١١٤. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لعليّ بن أحمد الواحدي، تحقيق: صفوان عدنان

داوودي، دار القلم/ الدار الشاميّة، دمشق/ بيروت، ط١، ١٤١٥هـ

المجلات و الدوريات:

١. مجلة المورد، تصدرها وزارة الثقافة و الإعلام، دار الجاحظ للنشر، الجمهورية

العراقية، المجلد العاشر، العدد الأول: ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، الظئريات: أدلة كتاب معاني

القرآن للفراء، صنعه: عبد الأمير محمد أمين الورد.

٢. مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني: ٢٠٠٧م، كتاب: أقرب

المقاصد في شرح القواعد الصغرى في النحو لابن هشام، تأليف: أبو عبد الله عز الدين بن

جماعة، تحقيق: د. هشام محمد عواد الشوبكي.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المسألة	المحتوى
أ		ملخص البحث.....
ب		المقدمة.....
١		التمهيد: الجملة عند ابن هشام.....
٨		الفصل الأول: الخلاف في أحكام الجملة.....
٩	١	الاعتراض بأكثر من جملة.....
٢٠	٢	الاعتراض بكان الزائدة.....
٢٥	٣	أحكام الجملة الطلبية:.....
٢٥		أ) حكم وقوع الحال جملة طلبية.....
٣١		ب) حكم وقوع الخبر جملة طلبية.....
٣٨	٤	الإضافة إلى الجملة.....
٤١		أ) خلافهم في إضافة "إذا" المتضمنة معنى الشرط إلى الجملة.....
٤١		١ - خلافهم في إضافة إذا إلى الجملة بعدها.....
٤٤		٢ - خلافهم في نوع الجملة المضافة إليها إذا.....
٥٣		ب) خلافهم في إضافة "آية" إلى الجملة الفعلية.....
٥٨		ج) خلافهم في إضافة "ريث" إلى الجملة.....
٦٢	٥	الجملة التفسيرية، هل لها محل من الإعراب؟.....
٦٨	٦	أحكام الجملة الواقعة بعد القول.....
٧٦		الفصل الثاني: الخلاف في وجوه الإعراب.....
٧٧		المبحث الأول: الخلاف في وجوه الإعراب و الترجيح بينها باعتبار المعنى
٧٨	١	الخلاف في إعراب جملة: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾.....
٨٦	٢	الخلاف في موضع جملة: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ﴾.....
٩٢	٣	الخلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾.....
٩٩	٤	الأوجه المختلفة في إعراب قوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾.....

١٠٢	الخلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ خَبَالًا مَدُونًا مَا عَنَّتُمْ...﴾.....	٥
١٠٨	خلافهم في موضع جملة: "لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا".....	٦
١١٣	إعراب جملة "والأنباء تنمي".....	٧
١١٧	الخلاف في توجيه كسر همزة "إن" في مسألة: "أول ما أقول: إني أحمدُ الله"	٨
١٢٣	ترجيح اسمية الجملة أو فعليتها:.....	٩
١٢٣	أ) الخلاف في تقدير متعلق الباء في البسمة.....	
١٢٨	ب) الجمل المبدوءة بهمزة الاستفهام.....	
١٣٣	ج) الجمل المعطوفة.....	
١٤٠	ترجيح كون الجملة صغرى أو كبرى.....	١٠
١٤٣	المبحث الثاني: الخلاف في وجوه الإعراب و الترجيح بينها باعتبار القياس...	
١٤٤	الخلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جُنَّتُهُ﴾.....	١
١٤٩	الخلاف في موضع قوله تعالى: ﴿اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا﴾ من الإعراب.....	٢
١٥٦	الأوجه الجائزة في إعراب قوله تعالى: ﴿فَتَنَّةٌ لَا تُصَيِّنُ﴾.....	٣
١٦٠	الخلاف في إعراب عبارة "لِتُعْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ".....	٤
١٦٦	إعراب الجملة الفعلية الواقعة بعد "ذي" في قولهم: "اذهب بذي تسلم"...	٥
١٧١	إعراب الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية.....	٦
١٧٦	المبحث الثالث: الخلاف في وجوه الإعراب و الترجيح بينها باعتبار أدلة مختلفة...	
١٧٧	الخلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾.....	١
١٨٥	الخلاف في إعراب جملة: ﴿حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾.....	٢
١٩٤	الخلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿مَسَّهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَرَلُّوا﴾.....	٣
٢٠١	خلافهم في إعراب "مذ" و"منذ" وما بعدهما.....	٤
٢٠٨	الفصل الثالث: بين سيويه و ابن هشام	
٢٠٩	المبحث الأول: ماوافق فيه ابن هشام سيويه	
٢١٠	دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس.....	١

٢١٧	إضافة اسم الزمان المستقبل إلى الجملة الاسميّة	٢
٢٢٤	تخريج رفع الفعل المضارع الواقع جواباً للشّروط في نحو قولهم: إن قام زيدٌ أقومُ	٣
٢٣٦	المبحث الثاني: ما تفرّد به ابن هشام.....	
٢٣٧	هل يجوز أن تكون الجملة فاعلاً أو نائب فاعل	١
٢٤٧	الردّ على ثعلب في منع وقوع الخبر جملة قسميّة	٢
٢٥٤	الخاتمة.	
٢٥٨	الفهارس الفنيّة.	
٢٥٩	أ) فهرس الآيات الكريمة.	
٢٦٣	ب) فهرس الأحاديث الشريفة.	
٢٦٤	ج) فهرس أبيات الشعر.	
٢٦٧	د) قائمة المصادر و المراجع.	
٢٨١	هـ) فهرس الموضوعات.	